منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

WORLD TRADE
ORGANIZATION

التجارة
و المعايير الغذائية

التجارة
و المعايير الغذائية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
و
منظمة التجارة العالمية
2018

لا تنطوي التسميات الواردة في هذه المطبوعة، ولا طريقة عرض المادة التي تتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة التجارة العالمية بشأن الوضع القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو منطقة، أو أي سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. وإن ذكر أسماء شركات أو منتجات معينة لمصنعين، سواء كانت محمية ببراءة الاختراع أم لا، لا ينطوي على أن منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة التجارة العالمية تصادق عليها أو توصي بها لتفضلها عن غيرها من المنتجات أو الشركات ذات الطابع المماثل التي لم يرد ذكرها. وإن الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي خاصة بالمؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة التجارة العالمية.

منظمة الأغذية والزراعة ISBN 978-92-5-130372-6

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية، 2018

تشجع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية على استخدام المادة الواردة في هذه المطبوعة وإعادة إصدارها ونشرها. وما لم يشار إلى خلاف ذلك، يمكن نسخ المادة وتنزيلها وطباعتها لأغراض الدراسة الشخصية وعمليات البحث والتعليم أو لاستخدامها في منتجات أو خدمات غير ذات صفة تجارية شريطة الإقرار بأن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية هي المصدر وحاملة حقوق الطبع والنشر وأن مصادقة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية على آراء المستخدمين أو منتجاتهم أو خدماتهم غير مشمولة بأي حال من الأحوال.

تقدم جميع الطلبات المتعلقة بحقوق الترجمة والاقتباس أو إعادة البيع والحصول على حقوق استخدام تجاري أخرى عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request أو بمخاطبة copyright@fao.org.

تتوافر المنتجات الإعلامية لمنظمة الأغذية والزراعة على الموقع الالكتروني للمنظمة (www.fao.org/publications) ويمكن الوصول إليها عن طريق الرابط: publications-sales@fao.org

كما تتوافر المنتجات الإعلامية لمنظمة التجارة العالمية على الموقع الالكتروني للمنظمة (www.wto.org/publications) ويمكن الوصول إلى النسخ المطبوعة عن طريق الرابط: http://onlinebookshop.wto.org

حقوق الصور

الغلاف الأمامي من الأعلى إلى الأسفل:

@draghici/Shutterstock ;@cybernesco/Depositphotos;@noreenlhrpk/Depositphotos ;@foryouinf/Depositphotos

قائمةالمحتويات

كلمة شكر iv
تمهيد v
موجز تنفيذي vii
مدخل ix

القسم الأول. الإطار المؤسسي 3

الدستور الغذائي 3
منظمة التجارة العالمية 12

القسم الثاني: منافع المشاركة 18

لجنتا اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية
المعوقة للتجارة لمنظمة التجارة العالمية في خضم العمل 22
منافع المشاركة 27
المشاركة في الدستور الغذائي 30
الاستثمار في تنمية القدرات 38

القسم الثالث: النظام الديناميكي 48

المراجع والمصادر 56
مسرد بالمختصرات 58

كلمة شكر

أعدت مطبوعة "معايير التجارة والأغذية" بالاشتراك ما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية.

فمن جانب منظمة الأغذية والزراعة، كان العمل الفني بإشراف وحدة سلامة ونوعية الأغذية في قسم الزراعة وحماية المستهلك والأمانة العامة لهيئة الدستور الغذائي للبرنامج المشترك ما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الغذائية. وقاد مجمل عمليات الإعداد والتنسيق شعبة التجارة والأسواق التابعة لقسم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما قدمت تعليقات واقتراحات قيمة من قبل أقسام وشعب أخرى للمنظمة بما في ذلك قسم إنتاج وصحة الحيوان ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية وشعبة التقنيات النووية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال نظم الأغذية والزراعة والقانون والأخلاقيات ونظم التغذية والأغذية، فضلاً عن المكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة.

ومن جانب منظمة التجارة العالمية، أشرف على قيادة العمل الفني شعبة الزراعة والسلع وشعبة التجارة والبيئة. كما قدمت إسهامات قيمة من جانب الأمانة العامة للمعايير ومرفق المعايير والتنمية التجارية.

كما تعرب منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية عن امتنانهما للإسهام القيم من جانب منظمة الصحة العالمية في إصدار هذه المطبوعة.

تمهيد

غرازيانو دا سيلفا
مدير عام منظمة الأغذية والزراعة

روبرتو أزيفيدو
مدير عام منظمة التجارة العالمية

من الصعوبة بمكان أن نتخيل تجارة الأغذية بمنأى عن المعايير. فالمعايير الغذائية تمنح الثقة للمستهلكين من حيث سلامة الأغذية التي يتناولونها وجودتها وموثوقيتها. فعند التوصل إلى فهم مشترك للجوانب المختلفة المتعلقة بالأغذية مابين المستهلكين والمنتجين والحكومات، تمسي التجارة بالأغذية مسألة ممكنة. لكن إذا ما طبقت كل حكومة معايير أغذية مختلفة، عندئذ سترتفع تكاليف التجارة، وستزداد صعوبة ضمان سلامة الأغذية وإيفائها بتوقعات المستهلكين.

وتسير المعايير الغذائية يداً بيد مع التجارة ضماناً للحصول على أغذية آمنة ومغذية تكفي سكان العالم المتزايدة أعدادهم. وتعترف أهداف التنمية المستدامة بالدور الذي يمكن للتجارة أن تلعبه في تحفيز التنمية المستدامة. إذ تسهم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية ونظامهما الدولي للمعايير الغذائية والتجارة في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالجوع والأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة؛ وكذلك في تحقيق الهدف الثالث المتعلق بالحياة الصحية والرفاه؛ إلى جانب إسهامها في تحقيق الهدف الثامن المتعلق بالنمو الاقتصادي والتوظيف والعمل؛ وكذلك الهدف السابع عشر المتعلق بتعزيز الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

وتشترك منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة التجارة العالمية في توفير وسيلة للحكومات تمكنها من إرساء أسس إطار عمل يسهل التجارة

> تسير المعايير الغذائية يداً بيد مع التجارة ضماناً للحصول على أغذية آمنة ومغذية تكفي سكان العالم المتنامية أعدادهم.

التي تستند إلى أسس المعايير الغذائية المتفق عليها دولياً. فمن خلال هيئة الدستور الغذائي المشتركة ما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، تضع الحكومات المعايير الغذائية التي تستند إلى أسس علمية. ويعمل الدستور الغذائي على إمداد الحكومات بمورد قيم لتحقيق أهداف الصحة العامة من قبيل السلامة الغذائية والتغذوية، وذلك بالتزامن مع توفير أرضية لانطلاق الأعمال التجارية. وتوفر منظمة التجارة العالمية مجموعة من القوانين المتعلقة بالتجارة متعددة الأطراف، كما تمثل محفل لحل النزاعات ومناقشة القوانين الجديدة. ونظراً لأن المعايير الغذائية تعتبر محورية للقيام بأنشطة تجارية تتسم بالسلاسة، نجد أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية تشجع الحكومات بشدة على إبقاء متطلباتها متسقة والمعايير الدولية. وفي مجال سلامة الأغذية ونوعيتها، نجد أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية المعوقة للتجارة تعتمد على معايير الدستور الغذائي من خلال اعتبارها مرجعاً لتحقيق الاتساق.

ومع انخفاض وجوب التزام المنتجين بمعايير مختلفة في شتى الأسواق، بات تحقيق الاتساق أداة قوية لخفض تكلفة التجارة وجعلها أكثر شمولية. الأمر الذي يمكن أن يساعد الحكومات التي قد تجهد لإيجاد موارد ضرورية للاستثمار على تطوير الاحتياجات الخاصة بها ذات الصلة بالسلامة الغذائية، ويمكّنها من الاعتماد على المعرفة العلمية الفضلى المجسدة في المعايير الدولية.

ولعل دعم نظام المعايير الغذائية والقوانين التجارية يمثل عملاً بمستوى تقني مرتفع نجده في الدستور الغذائي ومنظمة التجارة العالمية بقيادة أعضائنا. صحيح أن المشاركة في هذا العمل لا تظهر للعيان في أغلب الأحيان، إلا أنها أساسية لضمان أن المعايير تأخذ بعين الاعتبار الحقائق وتتناول احتياجات شتى البلدان. هذا إلى جانب ضرورة انخراطها في إيجال حلّ للاحتكاكات التجارية التي لا بد وأن تظهر، إلى جانب محافظتها على تحديث القوانين التجارية بما يتماشى مع التحديات الراهنة.

وللتمكن من المشاركة والانخراط على المستوى الدولي، على البلدان أن تستثمر بقدر كافٍ في السلامة الغذائية ومراقبة الأغذية، وبالتالي ستكون الحكومات بحاجة إلى القدرات المحلية للتنسيق بصورة فعالة بين أصحاب الشأن كافة. وذلك للتأثير في الدستور الغذائي ومنظمة التجارة العالمية لصياغة المعايير والقوانين التجارية وكذلك للاستفادة من الأدوات التي يوفرها هذا النظام لتحسين سلامة الأغذية المحلية وتوسيع نطاق فرص التصدير. ولعل أنشطة التدريب وبناء القدرات، من قبيل تلك التي توفرها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية، بما فيها الأنشطة التي يوفرها مرفق المعايير والتنمية التجارية – وهو ما يمثل شراكة تشتمل على منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية إلى جانب المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي – تلعب دوراً أساسياً في تمكين البلدان النامية من استخدام النظام بفعالية.

ويقدم هذا التقرير وصفاً لكيفية اجتماع الأطر المؤسسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية بغرض إيجاد نظام للمعايير الغذائية والتجارة الدولية، ويلخص كيفية عمل هذا النظام من الناحية العملية، كما يعرض بعض القضايا التي تظهر عند تقاطع المعايير الغذائية مع التجارة. ويحدونا الأمل بأن يعمل هذا التقرير على تذكير صنّاع السياسات بأهمية عملنا المشترك بشأن التجارة والمعايير الغذائية التي يعود الفضل في نجاحها إلى المشاركة الفاعلة لأعضائنا.

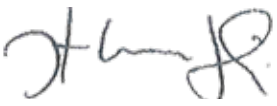

غرازيانو دا سيلفا
مدير عام منظمة الأغذية والزراعة

روبرتو أزيفيدو
مدير عام منظمة التجارة العالمية

موجز تنفيذي

تقدم هذه المطبوعة شرحاً لكيفية إعداد المعايير الدولية لسلامة الأغذية من خلال البرنامج المشترك ما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الغذائية – هيئة الدستور الغذائي – وكيفية تطبيق هذه المعايير في سياق اتفاقات منظمة التجارة العالمية المعنية بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية (اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية) والحواجز التقنية المعوقة للتجارة (اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة).

وللقيام بأعمال تجارية على المستوى الدولي والتمكن من الوصول إلى أسواق منتجات عالية القيمة، على المنتجين الإيفاء بلوائح الأغذية الوطنية. ولعل الالتزام بهذه المتطلبات في أسواق التصدير يشكل تحدياً لاسيما بالنسبة للمنتجين الأصغر ضمن الاقتصادات النامية والناشئة. فاستخدام المعايير الغذائية الدولية حول العالم لا يسهم في الصحة العامة فحسب، بل يساعد أيضاً على خفض التكاليف التجارية من خلال إضفاء شفافية وفعالية أقوى على التجارة، والسماح للأغذية بالتنقل بين الأسواق بسلاسة أكبر.

ومن خلال الدستور الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وضع الأعضاء معايير غذائية تستند إلى أسس علمية متفق عليها دولياً، حيث يتم الاعتراف بهذه المعايير الدولية من قبل اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، ما يجعلها مرجعاً للتجارة الدولية بالمنتجات الغذائية.

ويضع الاتفاق المذكور القوانين المتعلقة بالسلامة الغذائية والتدابير المتخذة لحماية صحة الحيوان والنبات في ميدان التجارة لضمان عدم تشكيل هذه التدابير حواجز لا لزوم لها تتسبب في إعاقة التجارة. كما يرجع الأعضاء إلى معايير الدستور الغذائي على نحو متزايد في سياق اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، والتي تنطبق على لوائح غذائية أخرى بما في ذلك متطلبات الجودة والتوسيم. كما توفر منظمة التجارة العالمية مجموعة من الأدوات لتسهيل الحوار الدولي بخصوص التدابير المتعلقة بالأغذية وتذليل المخاوف المتعلقة بالتجارة في حال ظهورها.

وتقدم هذه المطبوعة وصفاً للمنظمتين، وللطريقة التي تعملانها بها معاً، فضلاً عن وصف كيفية ووجوب انخراط البلدان للمحافظة على تحديث المعايير الغذائية الدولية والإبقاء على صلتها، ناهيك عن سبل حل القضايا التجارية. إلى جانب ذلك، تسلط المطبوعة الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في القدرات المحلية التي سيتم إعدادها اليوم وغداً حفاظاً على سلامة الأغذية وضماناً للتدفق التجاري السلس.

ويعتبر التنسيق بين كافة الدوائر المعنية داخل الحكومات وكذلك مع أصحاب الشأن المعنيين في كامل سلسلة الإمداد بالأغذية مسألة أساسية. كما على الأطراف الفاعلة التي تضطلع بمسؤولية نظم مراقبة الأغذية التحلي بالمعرفة والمهارات. ولعل الاستثمارات في هذا المجال سيتيح للبلد

©Thinkstock/Tiphaine_Buccino

©Shutterstock/Travel Mania

©Pixabay/Hans

حماية الصحة العامة بفعالية أكبر والإسهام في تشكيل المعايير الدولية والإفادة من الفرص التجارية.

إضافة إلى ما ورَدَ، تميط المطبوعة اللثام عن بعضٍ من عوامل التغيير في مجال اللوائح الغذائية، مع التركيز على وجوب بقاء الحكومات متيقظة ومستعدة لمواجهة التحديات واغتنامها للفرص الجديدة المتعلقة بصحة الإنسان أو بتفضيلات المستهلك أو التطورات التكنولوجية.

وسيتحاج الأعضاء إلى مؤسسات أقوى وقدرات وطنية أكبر للاستجابة إلى تلك التحديات، وذلك على المستوى المحلي وعلى مستوى النظام الدولي الديناميكي للمعايير الغذائية والقوانين التجارية التي أوجدها هؤلاء الأعضاء. وعليهم التحلي بالمرونة والتطلع قدماً للاستفادة من المنافع وإدارة المخاطر التي يحملها المستقبل، دون أن يغيب عن أذهانها أن الأغذية هي سلعة ليست كسائر السلع.

©iStock/Karimala

©iStock/John_Kalapo

©iStock/Nancy Haggarty

مدخل

شهدت القيمة السنوية لتجارة المنتجات الزراعية نمواً وصل إلى ثلاثة أضعاف خلال العقد المنصرم، لاسيما في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، إذ وصلت قيمة التداول التجاري إلى 1.7 ترليون[1] دولار أمريكي. وخلال العقدين الفائتين، أدى خفض التعريفات الجمركية من خلال اتفاقات عالمية وأخرى إقليمية إلى توفير مزيد من الفرص لتوسيع التجارة العالمية بالأغذية. لكن لتنفيذ أنشطة التجارة على المستوى الدولي ودخول أسواق منتجات عالية القيمة يجب على المنتجين الإيفاء بالمعايير الغذائية. إذ تطبق الحكومات المعايير الغذائية لضمان السلامة الغذائية والإيفاء بمتطلبات النوعية والتوسيم. كما يساعد استخدام المعايير الغذائية الدولية حول العالم على خفض تكاليف التجارة من خلال رفع مستوى شفافية التجارة وكفاءتها والسماح للأغذية بالتنقل بين الأسواق بسلاسة أكبر.

ثمة ارتباط معقد ما بين التجارة من جهة والأمن الغذائي والتغذية والسلامة الغذائية من جهة أخرى. إذ تؤثر التجارة في عدد واسع من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك هياكل السوق والإنتاجية وتشكيلة الإنتاج الزراعي، والأصناف، وكذلك النوعية وسلامة المنتجات الغذائية وتشكيلة النظام الغذائي. ويعتمد الإطار المؤسسي، الذي يشكل النظام الذي يحكم وضع معايير السلامة الغذائية وتطبيقها على البرنامج المشترك ما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الغذائية – هيئة الدستور الغذائي – وعلى منظمة التجارة العالمية.

وتأتي التنمية الزراعية والتجارة والأمن الغذائي في صميم المهمة المنوطة بمنظمة الأغذية والزراعة، وتعتبر السبب وراء استثمار المنظمة في الدستور الغذائي. أما منظمة التجارة العالمية فتتعامل مع قوانين التجارة الدولية، حيث يقوم اتفاقا تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة الخاصين بالمنظمة بإعداد إطار العمل الذي تطبق وفقه المعايير الدولية من قبل الحكومات ضماناً لسلامة ونوعية المنتجات الغذائية التي يتم الاتجار بها دولياً.

وتركز المطبوعة على العلاقة الوثيقة بين المعايير الغذائية والتجارة. إذ تصف النظام الذي يحكم وضع المعايير الغذائية وتنفيذها. كما تسلط الضوء على أهمية القوانين وتحقيق الاتساق في اللوائح استناداً إلى المعايير الدولية ولزوم استعداد البلدان للاستفادة من هذا النظام.

ويقدم النص رؤية لصناع القرار في الحكومات الوطنية وغيرهم من أصحاب الشأن المعنيين بالتجارة والمعايير واللوائح والسياسات الغذائية. كما يوضح أن الجمع ما بين التجارة والسلامة الغذائية والمعايير الغذائية، وكذلك رفع مستوى التوعية وبناء القدرات المحلية وتحفيز التعاون من شأنه توفير منافع ملموسة على مستوى الصحة العامة والمستوى الاقتصادي.

يقدم القسم الأول وصفاً لنظام معايير الدستور الغذائي ولاتفاقَي منظمة التجارة العالمية. أما القسم الثاني فيدرس ديناميكيات النظام أثناء عمله وأهمية استعداد البلدان ومشاركتها في هيئة الدستور الغذائي وكذلك في عمل لجنتي اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة على كافة مستويات التنمية. أما القسم الأخير فيستكشف عوامل التغيير التي قد تؤثر في المعايير الغذائية والتجارة مستقبلاً.

[1] إحصائيات التجارة الدولية لعام 2015 الخاصة بمنظمة التجارة العالمية

© حقوق الطبع والنشر لمنظمة التجارة العالمية

القسم الأول

إطار العمل المؤسسي

WTO

رسائل أساسية

- تمثل هيئة الدستور الغذائي، من خلال عمل أعضائها، الجهة البارزة عالمياً في مجال إعداد المعايير الغذائية على المستوى الدولي، حيث تعمل بكل شفافية وشمولية، اعتماداً على أحدث وأفضل المشورات العلمية للخبراء وكذلك على الإجماع.
- تعمل المبادئ المتبعة في عملية توحيد المعايير على ضمان إسهام معايير هيئة الدستور الغذائي في تسهيل تجارة الأغذية وحماية الصحة العامة.
- يعمل اتفاقا تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة لمنظمة التجارة العالمية على نحو ترادفي مع هيئات دولية لإعداد المعايير بهدف التشجيع على اتساق التدابير وضمان عدم ظهور حواجز تجارية غير ضرورية أو التمييز بين الأعضاء على نحو اعتباطي أو غير مبرر.
- يشكل الدستور الغذائي مع منظمة التجارة العالمية نظاماً للقوانين التي تضمن السلامة الغذائية والإيفاء بالنوعية المتوقعة للأغذية وإمكانية الاتجار بها على نحو عادل.

قد تكون التجارة أكثر تعقيداً مما نظن. هل لنا أن نتصور ما قد يحدث عندما يختلف تعريف بلدين لمنتج واحد، أو في حال حددا معايير مختلفة للتأكد من سلامة ذلك المنتج؟ فلو ضربنا مثلاً المصاعب التي قد يواجهها مسافر ما مع 15 نمطاً مختلفاً للقوابس الكهربائية حول العالم، أو حجم الاستثمار الهائل المطلوب في البنى التحتية لقطارات الشحن والركاب عند السفر عبر الحدود في حال اختلفت قياسات الخطوط الحديدية. بعدها فكر بمنافع إمكانية توصيل القابس الكهربائي واستخدام مأخذ USB مع أي حاسوب حول العالم أو منافع الكابلات القياسية ونظم التشغيل القياسية أو الحجم القياسي للبطاقات الائتمانية.

اندرج ضمان سلامة الأغذية وصلاحيتها للأكل، وعدم تعرض المستهلكين للغش من خلال ممارسات غير شريفة بين المهام الأساسية التي أوكلت إلى الحكومات منذ القدم. إذ أقدمت الكثير من البلدان عبر التاريخ على وضع قوانين ولوائح تتعلق بالأغذية بصفة خاصة، وغالباً ما وجدت حلولاً مختلفة لضمان سلامة الأغذية وإيفائها بالنوعية المتوقعة، ناهيك عن حصول المستهلكين على معلومات كافية ودقيقة تتعلق بالمنتجات التي يبتاعون. إلا أن الفروقات ما بين المتطلبات على المستوى الوطني والخصائص غالباً ما تجعل تجارة الأغذية عبر الحدود مسألة صعبة. وفي الوقت عينه، يتزايد اهتمام المستهلكين بالمخاطر المرتبطة بالأغذية، بما في ذلك المخاطر الصحية بفعل الكائنات المجهرية وبقايا مبيدات الآفات وملوثات أخرى والإضافات الغذائية غير الآمنة.

تشكلت هيئة الدستور الغذائي استجابة لتلك المخاوف، وتهدف إلى وضع معايير غذائية ونشرها في "مدونة الأغذية" التي تعمل على حماية الصحة العامة وضمان عدالة الممارسات في تجارة الأغذية. وعلى نحو متوافق مع المبادئ العامة للدستور الغذائي، سعى نشر مدونة الأغذية إلى توجيه وتحفيز عملية وضع وتفسير التعاريف والمتطلبات المتعلقة باللأغذية بحيث يمكن تحقيق الاتساق بينها ما يفضي إلى تسهيل تجارة الأغذية على المستوى الدولي. وعليه، نجد أن معايير الدستور الغذائي بدأت تلعب دوراً محورياً ضمن اتفاقي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة لمنظمة التجارة العالمية.

وفي هذا المقام سنلقي نظرة على إطار العمل المؤسسي الذي يبرز المعايير الغذائية والتجارة على المستوى الدولي وكيفية عمله كنظام. ويُستهل هذا القسم بمدونة الأغذية عينها، حيث يسلط الضوء على الطبيعة الأساسية لمعايير الدستور الغذائي، والطريقة التي وضعت وفقها، والجهة التي وضعتها. بعدها يقدم وصفاً للجانب المتعلق بالتجارة من العملية، بما في ذلك إعداد القوانين التي أدرجت في اتفاقين رئيسين مبرمين برعاية منظمة التجارة العالمية، وبالاعتماد على معايير الدستور الغذائي. كما يُعرّف هذا القسم بالفرع القانوني للنظام من خلال آليات منظمة التجارة العالمية لحل الخلافات والموجودة لحل المشكلات التجارية التي تنشأ عن التدابير المتعلقة بالأغذية.

الدستور الغذائي

تأسست هيئة الدستور الغذائي عام 1963 من قبل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية كجانب من برنامج مشترك بين المنظمتين بشأن المعايير الغذائية الدولية. وتعتبر الطبيعة المشتركة للدستور أساس نجاحه. إذ يحتاج كافة الأطراف الفاعلة على امتداد السلسلة الغذائية إلى العمل معاً لضمان سلامة الأغذية في كل منزل.

ما هو الدستور الغذائي؟

يمثل الدستور الغذائي توليفة من المعايير الغذائية الدولية المتسقة والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسة. وتهدف جميع نصوص الدستور الغذائي إلى حماية صحة المستهلك وتحفيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، حيث وضعت هذه النصوص من خلال إسهامات مشتركة لخبراء مستقلين وبمشاركة 188 عضواً يمثلون ما يزيد على 99 في المائة من سكان العالم.

> يشكل الدستور الغذائي برنامجاً دولياً للمعايير الغذائية تشترك فيه منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، حيث أسسته المنظمتان عام 1963،ويعتبر الجهة المرجعية الوحيدة والأكثر أهمية للمعايير الغذائية الدولية.

القانون الغذائي

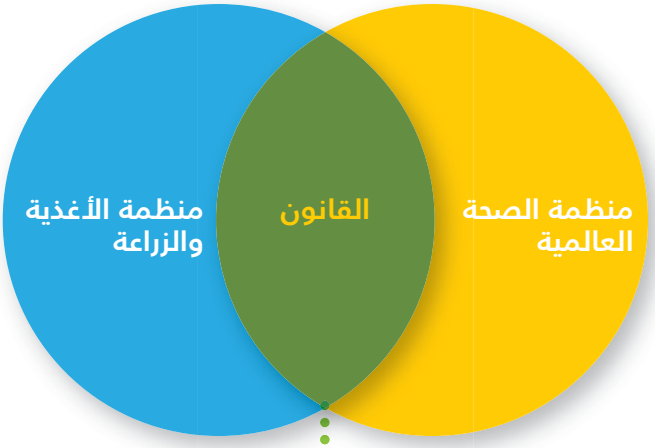

مسؤولية القانون

حماية
صحة المستهلكين

التأكد
من الممارسات العادلة في تجارة الأغذية

تحفيز التنسيق
الأعمال المرتبطة بالمعايير الغذائية والمنفذة من قبل الحكومات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ولفترة تنوف على خمسة عقود، لاتزال نصوص الدستور الغذائي تسهم في سلامة ونوعية الأغذية التي نتناولها. فالدستور الغذائي يمثل كتاباً للقوانين العالمية التي يمكن اتباعها من قبل أي كان في السلسلة الغذائية. وفي الوقت عينه، نجد أن إجراء هيئة الدستور الغذائي الذي يتسم بالتعقيد رغم صراحته وصبغته التشاركية في إعداد المعايير – كالجمع ما بين البلدان للتشاور جنباً إلى جنب بشأن دليل يستند إلى أسس علمية – يسهم بدور مهم في تعزيز النظم الوطنية لمراقبة السلامة الغذائية.

نصوص الدستور الغذائي

تتسم معايير الدستور الغذائي والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسة بطبيعة استشارية: إذ حتى تصبح هذه المعايير قابلة للتنفيذ قانونياً، يجب على البلدان أن تترجمها طوعاً إلى تشريعات أو لوائح وطنية. وتتوافر كافة نصوص الدستور الغذائي مجاناً على الموقع الالكتروني للدستور الغذائي، حيث يمكن للجميع الوصول إليها. كما تقدم معايير السلع الواردة في الدستور الغذائي تعريفاً للموصفات الفيزيائية والكيمائية لقرابة 200 من المنتجات التي يتم الاتجار بها بدءاً من التفاح والقمح وحتى الأسماك المجمدة والمياه المعبأة.

فعلى سبيل المثال، تعطي المبادئ التوجيهية للدستور الغذائي المتعلقة بتوسيم الأغذية إمكانية التواصل بين المنتج والبائع من جهة، وبين المشتري والمستهلك من جهة أخرى.

كما تصف مدونة الممارسة المتعلقة بصحة الأغذية على سبيل المثال عمليات المراقبة على امتداد السلسلة الغذائية، بدءاً من الإنتاج الأولي وحتى الاستهلاك النهائي، بحيث يمكن لكل شخص، بمن فيهم المزارعين والمصنعين والمعالجين والمتداولين والمستهلكين، من الاضطلاع بمسؤولية ضمان سلامة الأغذية وصلاحيتها للاستهلاك.

ويُدرج المعيار العام للدستور الغذائي قائمة بالمستويات القصوى وما يرتبط بها من طرق أخذ العينات لمعرفة الملوثات والمُسمات الطبيعية في الأغذية والأعلاف والتي تعتبر آمنة في السلع المُعدّة للتجارة الدولية.

كما تشتمل قاعدة بيانات الدستور الغذائي حول الإضافات الغذائية على الشروط والحدد القصوى التي يمكن ضمنها استخدام الإضافات الغذائية المسموح بها في كافة الأغذية. أما قواعد البيانات الأخرى في الدستور الغذائي فتحتوي على الحدود القصوى لبقايا مبيدات الآفات وبقايا الأدوية البيطرية في الأغذية.

الدستور الغذائي في موقع العمل

إن معايير الدستور الغذائي والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسة التي تطبق معاً تعمل على ضمان السلامة الغذائية. فعلى مستوى منتج الحليب على سبيل المثال، تبدأ المهمة مع الحيوان وطريقة تربيته – من قبيل الأعلاف والأدوية التي قُدمت له – بعدها تتابع بتحديد كيفية تصميم ومراقبة عمليات جمع الحليب ونقله وتخزينه ضماناً لسلامته. فعند تصنيع الحليب، يجب تطبيق العمليات الصحية وإجراء الاختبارات الكافية لضمان مراقبة البكتيريا الضارة والملوثات الأخرى، والتخفيف منها إلى الحدّ الأدنى، وإبقائها ضمن مستويات آمنة مع المحافظة على سلامة المواصفات التغذوية للمنتج وطعمه ومظهره ورائحته وقوامه.

وفي حال استوجب نقل الحليب أو ربما تحويله إلى منتج آخر، عندئذ يجب تعقب كل مرحلة على حدة ووسمها.

أما إن كان المنتج مخصصاً للتصدير، فعليه الإيفاء بالمعايير واللوائح الدولية، إضافة إلى تلبيته لاحتياجات المستهلكين.

وعند تذوق المستهلكين لذلك الكأس من الحليب، فإن سلامة المنتج إلى جانب استمتاعهم بنوعيته المتوقعة ورضاهم عن المنتج بالمجمل هو ما سيحدد استمرارهم في شرائه.

ويعتبر الدستور الغذائي، الخفي عن المستهلكين، أساسياً لكافة الأطراف الفاعلة الأخرى بدءاً من المزرعة وانتهاءً بشوكة الطعام على امتداد السلسلة الغذائية، فهو يساعد على ضمان سلامة كأس الحليب الذي تتناوله فضلاً عن إمكانية الاتجار به عبر الحدود.

©Alexey Pevnev/Shutterstock

المصدر: الأمانة العامة للدستور الغذائي

بطاقة الأرقام الخاصة
بالدستور الغذائي

يبين هذا المخطط عدد معايير الدستور الغذائي والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسة وفق الموضوع بتاريخ يوليو/تموز 2016 عقب القرارات المتخذة في الجلسة 39 لهيئة الدستور الغذائي.

المبادئ التوجيهية

معايير السلع

المستويات القصوى للملوثات في الأغذية

تغطي
303
من الإضافات الغذائية

المستويات القصوى أعلى من
4037

4846

الحدود القصوى لبقايا
مبيدات الآفات

تغطي
294
مبيداً للآفات

الحدود القصوى لبقايا
الأدوية البيطرية في
الأغذية

50

مدونة الممارسة

610

الأدوية البيطرية

تغطي
75

الشمولية والشفافية

تأتي قيم التعاون والشمولية والإجماع والشفافية في صميم المسؤولية المنوطة بالدستور الغذائي.

وقد استقطب الاجتماع السنوي لهيئة الدستور الغذائي وسطياً ما ينوف على 130 مندوباً عن الدول الأعضاء وقرابة 50 مراقباً دولياً، كان من بينهم ممثلون عن القطاع الخاص والسلك الأكاديمي والمجتمع المدني وغيرهم من فرق أصحاب الشأن، حيث تجتمع الهيئات لإقرار نصوص جديدة لدستور الأغذية أو إعادة النظر في الموجودة منها. ولعل هذا المستوى من المشاركة والقدرة على التوصل إلى اتفاق ما هو ما يدل على نجاح عملية إعداد المعايير في الدستور الغذائي.

إن ممارسات العمل التي تتسم بالشفافية والتي تشدد على مشاركة البلدان النامية وتمكن الأعضاء والمراقبين من التواصل معاً بست لغات من خلال ما يزيد على 20 لجنة مختلفة تضمن قدرة الوفود على العمل معاً للتوصل إلى اتفاق بشأن السبل الفضلى التي تضمن سلامة الأغذية، وإيفائها بالنوعية المتوقعة وإمكانية الاتجار بها. أما الشمولية فتمثل عنصراً حيوياً في تنفيذ نظام الدستور الغذائي. إذ يعمل الاستثمار في هذا النظام على تحسين نوعية وفعالية المعايير التي أعدت من خلال المشاركة الواسعة وبالإجماع.

الدستور الغذائي والعلم

يعتمد إيجاد معايير الدستور الغذائي على وضع التدابير المناسبة لإدارة المخاطر اعتماداً على دليل علمي سديد استناداً إلى تقييم المخاطر. فالهيئات الاستشارية الخبيرة في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تتسم بالشفافية والاستقلالية. كما تمثل مصدراً موثوقاً يستجيب إلى النداءات العالمية للحصول على البيانات بغرض تنفيذ أعمال تقييم المخاطر المتعلقة بالأغذية فضلاً عن إجراء أبحاث وتحريات علمية.

الهيئات الخبيرة والمشورات

تشكل الهيئات الخبيرة لدى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بتقييم المخاطر القاعدة العلمية لمعايير الدستور الغذائي. فهذه الهيئات الخبيرة مستقلة عن هيئة الدستور الغذائي وعن الهيئات الفرعية، بحيث يسهم عملها بشكل ملحوظ في المصداقية العلمية لعمل الهيئة عينها. وهناك التزام صارم من جانب الدستور الغذائي بمبادئه المحددة المتعلقة بتحليل الأخطار والتي تضمن استقلالية عملية تقييم الأخطار التي تستند إلى أسس علمية (والتي تأتي غالباً على شكل دليل علمي) عن الحقائق العملية لإدارة الأخطار.

اختيار الخبراء على المستوى العالمي

تحظى الكفاءة والحيادية في عضوية هذه الهيئات الخبيرة بأهمية محورية. فإن التوصل إلى أي من الاستنتاجات أو التوصيات يعتمد على درجة واسعة جداً من الموضوعية والمهارة العلمية، ناهيك عن الكفاءة العامة للخبراء القائمين على صياغتها.

لهذا السبب يولى اهتمام كبير بتقييم إنجازات الخبراء وتطبيق سياسات صارمة لتحديد ومنع أي تعارض محتمل في الاهتمامات خلال عملية اختيار الخبراء المدعوين للمشاركة من خلال إجراءات تسعى إلى ضمان امتياز واستقلالية وشفافية المشورات التي تقدمها اللجان العلمية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. إذ يتم تعيين هؤلاء الخبراء وفق قدراتهم الشخصية وليس كممثلين لحكومة أو منظمة أو مؤسسة ما، وإن المدخلات التي يقدمونها تخصهم وحدهم.

كما يحظى كافة أعضاء الدستور الغذائي بتشجيع على المشاركة بفعالية في توفير البيانات وتسهيل مشاركة خبراء مستقلين في الهيئات الاستشارية العلمية للدستور الغذائي. فعملية تقييم الأخطار التي تتسم بالشفافية والقوة عن طريق علماء رياديين على مستوى العالم وأخذ البيانات الواردة من جميع أنحاء العالم بعين الاعتبار يضمن سلامة المشورة العلمية الملهمة لمعايير الدستور الغذائي.

مشورات علمية

قام فريقا الخبراء المتأصلين - وهما فريق الاجتماع المشترك ما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن بقايا مبيدات الآفات، وفريق لجنة الخبراء المشتركة ما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالإضافات الغذائية - بإجراء تقييمات مطلوبة دولياً للمخاطر والتي لم تشكل فقط أساس قرارات إدارة المخاطر الخاصة بالدستور الغذائي فحسب، بل استخدمت على نطاق واسع من قبل الحكومات والقطاع الصناعي والباحثين حول العالم. وتعتمد تقييمات المخاطر والسلامة التي أجراها الفريقان على أفضل المعلومات العلمية المتوافرة، وتجميع المدخلات من كثير من المصادر المؤكدة، وإصدار مطبوعات تشكل أعمالاً دولية مرجعية. ويقوم فريقان آخران يعملان في مجال تقييم أخطار الأحياء المجهرية والتغذية بإكمال عمل مجموعة من الهيئات العلمية المستقلة التي توفر مشورات علمية للدستور الغذائي. كما تقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بتنظيم اجتماعات للمشورات المختصة أو

للخبراء لتناول قضايا لا تقع ضمن المسؤولية المنوطة بتلك الهيئات العلمية.

كيف يقوم الدستور الغذائي بوضع المعايير؟

تنظر هيئة الدستور الغذائي في وثيقة مشروع ما قدمها أحد الأعضاء وتقرر ما إن كانت ستضع المعيار وفقاً لما تم اقتراحه. وعند الموافقة على عمل جديد، تقوم الأمانة العامة للدستور الغذائي بترتيب إعداد مسودة معيار مقترح وتعميمه على أعضاء الحكومات والمنظمات المراقبة للحصول على جولتين من التعليقات. كما يتم تحويل النص أيضاً إلى لجان الدستور الغذائي المسؤولة عن جوانب التوسيم أو الصحة أو الإضافات أو الملوثات أو طرائق التحليل للمصادقة على أية مشورة تخص هذه المجالات. وحالما يتم إقرار معيار الدستور الغذائي من قبل الهيئة، تتم إضافته إلى هذا الدستور ونشره على الموقع الالكتروني.

تحتاج جلّ البلدان اليوم إلى معايير ذات مستوى تقادمي أقل – لاسيما للسلع – قياساً بتلك التي وضعت خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم. وتبقى الهيئة مطلعة على التغييرات، حيث تدعم الكثير من المعايير القديمة المفصلة وتحولها إلى معايير جديدة أعم. أما منافع هذا النهج فتشتمل على تغطيته الأوسع، ناهيك عن أنه يفتح الباب أمام الابتكار على مستوى تطوير منتجات غذائية جديدة.

وكما سنرى في القسم الثاني، فإن المشاركة الفعالة من قبل بلد ما يزيد قدرة هذا البلد على التأثير في وضع المعايير في المجالات التي تقع ضمن دائرة اهتمامه.

فهم مشترك

ترمز المعايير المنشورة في الدستور الغذائي إلى فهم مشترك بين الأعضاء حول ما يمكن اعتباره غذاءً آمناً ذا نوعية متفق عليها ومقبولة، ما يتيح لهم ضمان القيام بممارسات عادلة ضمن تجارة الأغذية. وحتى قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية، اعتُبرت معايير الدستور الغذائي مرجعاً لتجارة الأغذية.

منتجات حليب ملوثة بالميلامين في الصين

ظهرت أول حالات مرضية بين الرضع في الصين خلال سبتمبر/أيلول إثر شربهم لحليب مجفف مخصص للرضع من علامة تجارية معينة. ففي 26 سبتمبر/أيلول استلزم تلقي 000 54 طفل للعلاج الطبي، بينما أدخل المشفى 900 12 طفل. وفي ديسمبر/كانون الأول كان هناك ست وفيات في حين وصل إجمالي عدد الحالات إلى 000 294 إصابة. وحُدد السبب وراء هذه الأزمة الخطيرة المتعلقة بالسلامة الغذائية بتلوث حليب الرضع بمستويات جدّ مرتفعة من الميلامين نتيجة غش المنتج.

وفي الفترة المذكورة، كان 47 بلداً قد استلم منتجات ملوثة بالميلامين. وظهرت اضطرابات تجارية، إذ لم تتسامح البلدان مطلقاً مع مسألة وجود الميلامين في منتجات الحليب في غياب حدود قصوى دولية قائمة على أسس علمية لوجود الميلامين في حليب الرضع.

إلا أن الاجتماع المختص للخبراء الذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في كندا خلال ديسمبر/كانون الثاني 2008 حدد كمية يمكن التسامح معها للاستهلاك اليومي من الميلامين والتي شكلت أساس المعيار الدولي للدستور الغذائي الذي اعتمد عام 2010.

وتم التمكن من إدارة هذه الواقعة بفعل التعاون الممتاز من جانب السلطات الصينية مع المنظمات الدولية، لتستأنف التجارة في آخر المطاف واستعادة ثقة المستهلك.

المصدر: الأمانة العامة للدستور الغذائي

الانطلاقة

أعضاء الدستور الغذائي أو اللجان الفنية

ورقة مناقشة

أعضاء الدستور الغذائي أو اللجان الفنية

الإطار الزمني والأولوية والصلة

تحديد الحاجة إلى المشورة العلمية والإسهام الفني

إسهاب

مسودة المعيار المقترح

الخطوة الثانية

تنظم **الأمانة العامة للدستور الغذائي** عملية إعداد مسودة المعيار المقترح

الاستنتاج

مسودة المعيار

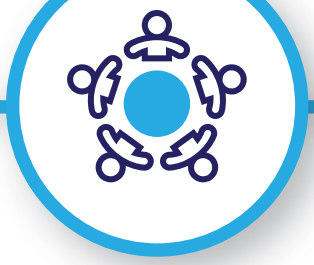

الخطوة الخامسة

تقدم مسودة المعيار المقترحة للحصول على التعليقات عند المرحلة الخامسة إلى كافة الأعضاء والمراقبين، وإلى **اللجنة التنفيذية** للمراجعة الناقدة؛ وإلى **الهيئة** للاعتماد كمسودة معيار.

الخطوة 8/5

تكمن الطرق المختصرة لتسريع العمل في التخلي عن الخطوة الثانية الخاصة بالتعليقات: ففي الخطوة الخامسة، يحق للهيئة اتخاذ القرار بأخذ ثلاثة قرارات في وقت واحد: اعتماد الخطوة الخامسة؛ وحذف الخطوتين السادسة والسابعة؛ واعتماد الخطوة الثامنة.

التعليقات

الخطوة السادسة

تعميم التعليقات (الخطوة الثالثة عينها)

ثماني خطوات
معيار الدستور الغذائي
مرونة وشفافية وشمولية

عادة ما تناقش المشاريع الممكنة للمعايير الجديدة أولاً في اللجان الفنية (أوراق المناقشة). كما يمكن لأعضاء الدستور الغذائي تقديم وثائق المشروع مباشرة.

الخطوة الأولى
توافق الهيئة على العمل الجديد اعتماداً على وثيقة المشروع وعلى المراجعة الناقدة للجنة التنفيذية، كما تحدد الجهة التي ستنفذ العمل.

الخطوة الثالثة
تقوم **الأمانة العامة للدستور الغذائي** بتعميم المسودة المقترحة على كافة الأعضاء والمراقبين للحصول على التعليقات

الخطوة الرابعة
تناقش الهيئة التي تتولى العمل المسودة المقترحة والتعليقات، وتقوم بإجراء التعديلات على النص، كما تقرر الخطوة التالية (المضي إلى الأمام، أو التراجع، أو الانتظار).

الخطوة السابعة
مناقشات واتخاذ القرار بشأن الخطوة التالية (الخطوة الرابعة عينها)

الخطوة الثامنة
تقدم مسودة المعيار المقترح للحصول على التعليقات عند الخطوة الثامنة إلى كافة الأعضاء والمراقبين؛ وإلى **اللجنة التنفيذية** لمراجعتها الناقدة؛ وكذلك إلى الهيئة لاعتماد هذه المسودة كمعيار.

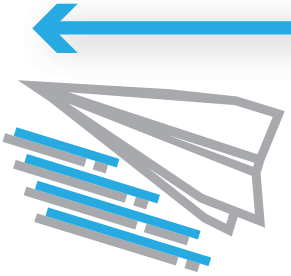

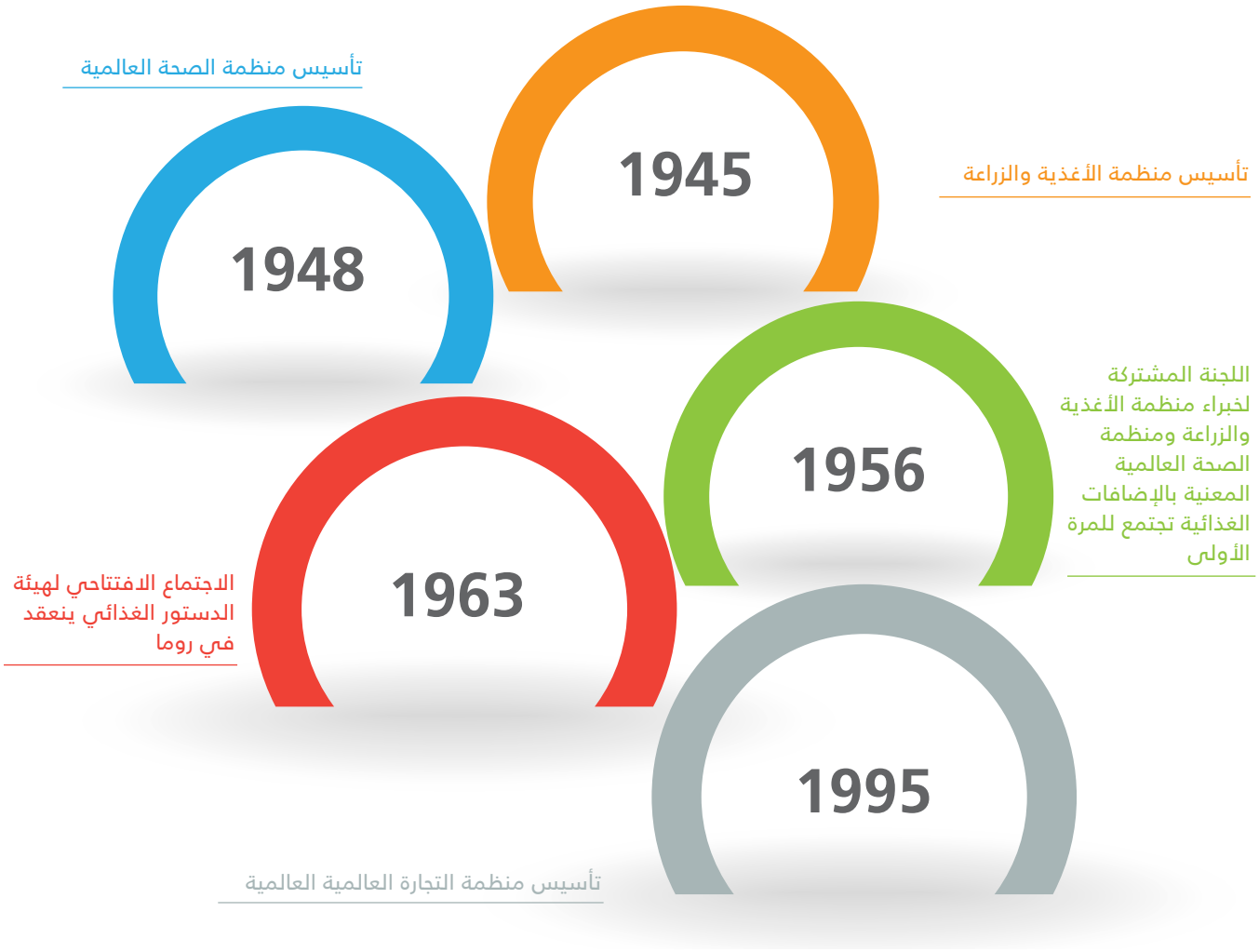

منظمة التجارة العالمية

تمثل منظمة التجارة العالمية المنظمة العالمية الوحيدة التي تضطلع بمسؤولية التعامل مع قوانين التجارة بين الأمم. إذ يجتمع أعضاء المنظمة معاً لمناقشة هذه القوانين، التي تتخذ شكل اتفاقات تجارية يتم إقرارها بالإجماع. كما تشرف منظمة التجارة العالمية على تطبيق هذه القوانين وتراقب السياسات التجارية لأعضائها. أما الهدف الأسمى لنظام المنظمة فيمكن في مساعدة التدفق التجاري للوصول إلى أقصى مستويات السلاسة والحرية وإمكانية التوقع، ما يشكل جانباً مهماً للتنمية الاقتصادية والرفاه. ولعل فتح الأسواق الوطنية على التجارة الدولية، مع الاستثناءات المبررة والمرونة المقبولة، يسهم في التنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر وتحسين ظروف المعيشة. كما يقوم برنامج المساعدة الفنية لمنظمة التجارة العالمية بدور مهم لضمان إلمام كافة الأعضاء بالتزاماتهم والاستفادة القصوى من حقوقهم. ففي حال عدم موافقة الأعضاء، يمكنهم تفعيل آلية حل الخلافات المتوافرة لدى المنظمة كخطوة أخيرة لإيجاد حلّ مناسب.

صحيح أن تركيز الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) – وهو صك جرى التفاوض بشأنه على المستوى الدولي عقب الحرب العالمية الثانية أدى إلى نشوء منظمة التجارة العالمية – انصب على الرسوم "التعريفات" الجمركية العادية في تلك الآونة، إلا أن دائرة التركيز قد اتسعت اليوم لتشمل أنماط تدابير أخرى تؤثر في التجارة، بما في ذلك اللوائح والمعايير. أما التطور الرئيس الذي شهده هذا السياق فكان في إبرام منظمة التجارة العالمية لاتفاقي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة.

اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة

يعمل اتفاقا تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة على تحقيق التوازن ما بين حقوق الأعضاء في إصدار لوائح لتحقيق أهداف مشروعة، من قبيل السلامة الغذائية أو حماية المستهلك من ناحية، وضمان أن هذه اللوائح لن تصبح عديمة النفع أو حواجز تمييزية معوقة للتجارة من ناحية أخرى. ويشجع هذان الاتفاقان الأعضاء مهما كان مستوى التنمية التي بلغتها على المشاركة في هيئات إعداد المعايير ذات الصلة، الأمر الذي يشكل أهمية لضمان وضع تلك الهيئات معايير تتعلق بمنتجات تحظى باهتمام كافة الأعضاء، وأن تلك المعايير تأخذ بعين الاعتبار الحقائق والمعوقات التي تواجه شتى الأعضاء.

اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية

يحدد اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية قوانين السلامة الغذائية ومتطلبات الصحة الحيوانية والنباتية. كما يعترف بحقوق الحكومات في تبني وتنفيذ تدابير ضرورية لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات. ومع احتمال ظهور حاجة إلى تقييد التجارة، فإن أية إجراءات لتطبيق ذلك التقييد يجب أن لا تتخذ على نحو اعتباطي أو تمييزي أو أن تتخذ شكل قيد متخفٍ معوق للتجارة الدولية.

> يعمل اتفاقا تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة على تحقيق التوازن ما بين حقوق الأعضاء في إصدار لوائح لتحقيق أهداف مشروعة، من قبيل السلامة الغذائية أو حماية المستهلك من ناحية، وضمان أن هذه اللوائح لن تصبح عديمة النفع أو حواجز تمييزية معوقة للتجارة من ناحية أخرى.

وتجدر الملاحظة بأن اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية لا يصف مجموعة محددة من السياسات المتعلقة بالصحة والسلامة الغذائية التي يتعين على الحكومات تبنيها. بل بدلاً من ذلك، يحدد الاتفاق إطار القوانين لتحقيق توازن بين حقوق الأعضاء في اعتماد التدابير ضماناً للسلامة الغذائية والهدف بالحدّ من التأثيرات غير الضرورية التي قد تحدثها هذه التدابير في التجارة. وتبعاً للقوانين يجب أن تستند هذه التدابير إلى نتائج علمية وأن يقتصر تطبيقها على المجال اللازم لحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، ناهيك عن عدم تمييزها بشكل غير مبرر بين البلدان التي تعيش ظروفاً متشابهة.

ويغطي اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية كافة أنماط التدابير المتعلقة بتحقيق هذه الغايات، سواء أكانت على شكل متطلبات تتعلق بالمنتجات النهائية أم متطلبات تتعلق بالتصنيع أو التفتيش أو التصديق أو المعاملة أو التغليف أو التوسيم ذات الصلة المباشرة بالسلامة الغذائية.

اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة

بينما ينطبق اتفاق الصحة والصحة النباتية على تدابير تتناول مجموعة محدودة التعريف للمخاطر المرتبطة بالصحة، نجد أن اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة يغطي طيفاً أوسع من معايير ولوائح المنتجات التي اعتمدتها الحكومات لتحقيق طيف من أهداف السياسات العامة، من قبيل حماية صحة الإنسان وسلامته أو حماية البيئة، وتوفير معلومات حول المستهلك مع ضمان نوعية المنتج. ووفق اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة يتمتع الأعضاء بحرية اختيار كيفية تنظيم المنتجات تحقيقاً لتلك الأهداف، إلا أنه عليهم القيام بذلك بطريقة لا تميز بين الشركاء التجاريين، كما لا تقيد التجارة بالضرورة في هذه المنتجات.

يغطي اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة التجارة بكافة السلع - الزراعية منها والصناعية على السواء – وينطبق على ثلاث فئات من التدابير: اللوائح الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة.

متى يتم تطبيق أحد الاتفاقين؟

رغم التشابه إلى حد كبير بين اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، إلا أن ثمة اختلافات ملحوظة بينهما، ما يستدعي معرفة التدابير التي تقع ضمن كلّ منهما (انظر الصفحة 14). وما لم يكن هدف التدبير حماية السلامة الغذائية أو الصحة الحيوانية أو النباتية من مجموعة من المخاطر المعينة، فسيندرج في العادة ضمن نطاق اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة. على سبيل المثال، تقع التدابير المتخذة للحدّ من

نطاق اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة

يحدد نطاق اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة من خلال أهداف التدابير:

- تحدد اللوائح التقنية مواصفات المنتج أو العمليات المرتبطة بها وطرائق الإنتاج. وهنا تعتبر المطابقة إجبارية. كما تتعامل هذه اللوائح مع المصطلحات والرموز والتغليف وكذلك مع التسويق ومتطلبات التوسيم

- تعطى الموافقة على المعايير من قبل هيئة معترف بها مسؤولة عن رسم القوانين أو المبادئ التوجيهية أو المواصفات الخاصة بالمنتجات أو العمليات المرتبطة بها وطرائق إنتاجها. وهنا لا تعتبر المطابقة إجبارية. كما تتعامل هذه اللوائح مع المصطلحات والرموز والتغليف وكذلك التسويق ومتطلبات التوسيم

- تستخدم إجراءات تقييم المطابقة لمعرفة الإيفاء بالمتطلبات ذات الصلة الواردة في اللوائح أو المعايير التقنية
- تشتمل الإجراءات على أخذ العينات والاختبار والتفتيش. كما تشتمل على التقييم والتحقق وضمان المطابقة؛ ناهيك عن التسجيل والاعتماد والموافقة

نطاق اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية

يحدد نطاق تدابير اتفاق الصحة والصحة النباتية من خلال أهداف تلك التدابير

تتخذ التدابير التي يغطيها اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية لحماية:

- المخاطر التي تنشأ عن الإضافات أو الملوثات أو السموم أو الكائنات المسببة للأمراض في الأغذية والأعلاف

- الأمراض المنقولة مع النبات أو الحيوان (أمراض حيوانية المصدر)

- الآفات أو الأمراض أو الكائنات المسببة للأمراض

- أضرار أخرى ناجمة عن دخول آفات أو توطنها أو تفشيها

أحكام اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة ضمن اتفاقات تجارية على المستوى الإقليمي

أدى انتشار الاتفاقات التجارية على المستوى الإقليمي خلال السنوات العشرين الأخيرة إلى إثارة مخاوف تتعلق بإمكانية عدم توافقها مع نظام التجارة متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. ففي حال وجود اختلاف ملحوظ في أحكام الاتفاقيات التجارية الإقليمية عن الأحكام المماثلة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، عندها قد يزداد تعقيد عملية الانخراط في التجارة ومعرفة القوانين الواجب تطبيقها.

وخلص بحث أجري مؤخراً (أتشاريا، 2016) إلى أن جلّ الاتفاقات التجارية الإقليمية تتضمن أحكاماً تتعامل بصفة خاصة مع مجالات اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، حيث ترد على شكل قسم أو فصل خاص فيها. فعلى سبيل المثال، احتوت 72 في المائة من الاتفاقات التجارية الإقليمية الداخلة حيز التنفيذ عام 2015 على أحكام وردت في اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، وجلّها يؤكد مجدداً على أحكام هذا الاتفاق ويشدد عليها. فعلى سبيل المثال هنالك عدد من الأحكام المتشعبة عن اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة من خلال استخدام صياغة أكثر صرامة أو التعهد بالتزامات أوسع. وفي معظم الحالات، تستند الأحكام المتشعبة بصفة عامة على قرارات وتوصيات لجنة اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة وتقوم بإدخالها في الاتفاقات الإقليمية، لاسيما فيما يتعلق بمجال الشفافية. وهذا ينطبق على أحكام اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية ضمن الاتفاقات التجارية الاقليمية.

وعليه، فإن أحكام الاتفاقات التجارية الاقليمية تكمل نظام منظمة التجارة العالمية من خلال العودة إلى عمل لجنتي اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة واتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية أو إلى المعايير الدولية كأساس لالتزاماتها مستقبلاً.

وعندما يتعلق الأمر بالمعايير والتدابير الغذائية، وبأحكام الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي وردت في اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة واتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، فإن قوانين منظمة التجارة العالمية تبقى العامل الرئيس المحدّد للمشاركة في التجارة.

مخاطر تلوث الأغذية بالأحياء المجهرية ضمن اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، بينما التدابير المتعلقة بتغليف وتوسيم الأغذية والتي تتناول المخاطر التي لم تغطى صراحة باتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية (من قبيل المعلومات حول المحتوى التغذوي) فإنها تقع ضمن اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة.

المعايير الدولية

يشجع اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة بقوة أعضاء منظمة التجارة العالمية على استخدام معايير دولية ومبادئ توجيهية وتوصيات كأساس للتدابير التي تتخذها هذه الأعضاء.

ويعترف اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية بشكل صريح بثلاث هيئات دولية مُعدة للمعايير، تغطي المجالات الرئيسة الثلاثة التي تطبق فيها إجراءات اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية:

- هيئة الدستور الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بمعايير السلامة الغذائية؛
- المنظمة العالمية لصحة الحيوان المعنية بمعايير صحة الحيوان وأمراضه التي قد تنتقل إلى الإنسان (الأمراض حيوانية المصدر)؛
- الاتفاقية الدولية لحماية النبات، المعنية بمعايير الصحة النباتية.

منافع المعايير الدولية والاتساق

تساعد المعايير الدولية والاتساق على:

- تسهيل التجارة الدولية نظراً لأن المنتجات التي تفي بالمعايير عينها قد تلقى قبولاً أوسع، كما لا يتعين على المنتجين معرفة الأسواق النهائية لمنتجاتهم سلفاً، ما يؤدي إلى تدني القيود التجارية غير الضرورية؛
- تحفيز الكفاءات والسماح باقتصاد النطاق نظراً أنه لا يتعين على المنتجين إيجاد عمليات أو تصاميم مختلفة وتصنيع منتج وفق نسخ كثيرة متفاوتة للإيفاء بإنتاج ذي خصائص متباينة؛
- توفير أرضية علمية وتقنية سديدة للتدابير المتخذة بهدف تحقيق أهداف السياسات المتعلقة بالأغذية؛
- مساعدة الحكومات على وضع تدابير تستند إلى أساس علمي لصالح اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية وذلك ضماناً للسلامة الغذائية والصحة الحيوانية والنباتية دونما حاجة إلى إجراء تقييمات للمخاطر بمفردها؛
- توفير أرضية لإجراءات تقييم المطابقة (من قبيل الاختبار أو التفتيش أو المصادقة) التي تستخدمها الحكومات لضمان احترام متطلبات المنتج من حيث السلامة وغيرها من الأهداف؛
- نشر التقانات؛
- تخفيض التكاليف لصالح المستهلكين.

وخلافاً لاتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، لا يعترف اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة – الذي يغطي طيفاً أوسع من المنتجات (بما في ذلك المنتجات الغذائية) والأهداف السياساتية (بما في ذلك صحة الإنسان) – بأية هيئة دولية معينة لإعداد المعايير. ففي عام 2000، وللمساعدة على تحديد المعايير الدولية التي قد تكون ذات صلة أهداف اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، وضع الأعضاء ستة مبادئ لتطوير المعايير الدولية (انظر الصفحة 15).

يضم اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة مدونة الممارسة الجيدة لإعداد واعتماد وتطبيق المعايير التي ترسم شروط ومبادئ وضع المعايير بصفة عامة. إلى جانب ذلك، يهدف توجيه اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة إلى ضمان عدم وجود تأثير عكسي للمعاير الدولية في التجارة واستناد اللوائح على أساس عالمي سديد.

ويشجع كلا الاتفاقين بقوة على تحقيق الاتساق في اللوائح بطريقتين. الأولى: من خلال طلب استخدام المعايير الدولية كأرضية للتدابير المحلية المتعلقة باتفاقي الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة، واعتبار ذلك بمثابة قانون. إلا أنهما يتيحان للأعضاء أيضاً الانحراف عن المعايير الدولية ضمن ظروف معينة. فوفق اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، قد يسعى الأعضاء إلى تحقيق مستوى أعلى من الحماية الصحية قياساً بالمعايير الدولية، لطالما اعتمدت تدابير الأعضاء على تقييم الأخطار بشكل مناسب وكان هذا النهج متسقاً غير اعتباطي. أما اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة فيرى أن بعض المعايير الدولية قد لا تكون مناسبة في حالات معينة، وذلك لأسباب مناخية أو جغرافية أو تقنية على سبيل المثال. كما يعترف هذا الاتفاق أيضاً أنه لا يجب أن نتوقع من الدول النامية استخدام معايير دولية لا تناسب وضعها التنموي أو احتياجاتها المالية أو التجارية.

أما الطريقة الثانية التي يحفز فيها الاتفاقان اتساق اللوائح فتكمن في التدابير المتعلقة "بالمكافآت" التي تنسجم بشكل وثيق مع المعايير الدولية بفرض مطابقتها لالتزامات معينة وردت في الاتفاقين، وهي ميزة قد تمنح الأفراد درجة معينة من الحماية من التحديات القانونية.

تنفيذ اتفاقي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة – الشفافية لحل المخاوف المرتبطة بالتجارة

لا شك أن تنفيذ اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة يدعم التجارة بالأغذية الآمنة ذات النوعية العالية والتي تتطابق مع المتطلبات الواردة في اللوائح، بالتزامن مع تجنب الاضطرابات التجارية التي لا لزوم لها. فمن خلال تحفيز الممارسات التنظيمية

السردين

في 26 سبتمبر/أيلول 2002، وفي واحد من أولى قراراتها المتعلقة باتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، أيدت هيئة الاستئناف لمنظمة التجارة العالمية نتيجة إحدى اللجان لصالح بيرو بأن سمك السردين الذي تم اصطياده في شرقي المحيط الهادي (من نوع Sardinops sagax) يمكن تسويقه ووسمه كسردين معلب في الاتحاد الأوروبي. فقد ظهر الخلاف عندما جاء في لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي أن السردين من نوع *Sardinia pilchardus Walbaum* فقط (الذي يوجد بشكل رئيس عند الساحل الشمالي الشرقي من الأطلسي) يمكن تسويقه كسردين محفوظ، ما أدى بالتالي إلى استبعاد السردين البيروفي.

وجاء في قرار منظمة التجارة العالمية أن لائحة الاتحاد الأوروبي لم تتسق مع اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة كونها لم تعتمد على المعيار الدولي ذي الصلة الذي ورد في الدستور الغذائي (المعيار 94 للدستور الغذائي) الخاص بالسردين المحفوظ والمنتجات التي تندرج ضمن نمط السردين. إذ يحدد معيار الدستور الغذائي ما يمكن كتابته على سمة الأغذية ومواصفات 21 نوعاً يمكن منها تحضير السردين المعلب أو المنتجات التي تندرج ضمن نمط السردين بما في ذلك النوعين *Sardina sagax* و *sagax Sardinops pilchardus Walbaum* على حد سواء.

ونتيجة لهذا الخلاف، توصلت الأطراف إلى حل لاقى قبولاً مشتركاً تم وفقه تعديل لائحة الاتحاد الأوروبي لمعالجة مخاوف بيرو والسماح بمواصلة التجارة معها.

©Thinkstock/Tiphaine_Buccino

المصدر: الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية

الجيدة عند وضع التدابير التي تنطبق على تجارة الأغذية، من قبيل الشفافية، وتقييم أقل البدائل إعاقة للتجارة للإيفاء بأهداف السياسات، وباتباع نهج قائم على المخاطر وأسس علمية، يوفر الاتفاقان نتائج أفضل للمستهلكين والمنتجين والمنظمين. فإذا ما أخذنا النطاق الواسع للقضايا التي يغطيها هذان الاتفاقان، نرى أن التنفيذ يحتاج إلى نهج حكومي بالكامل، ويضم طيفاً واسعاً من الوزارات والإدارات المسؤولة عن التجارة والمعايير وصحة الإنسان والسلامة الغذائية وكذلك صحة الحيوان والنبات، ناهيك عن الصناعة والبيئة وغيرها.

وتأتي الشفافية بين الدعامات الرئيسة لتنفيذ كلا الاتفاقين بشكل فعال. إذ يحتاج الاتفاقان إلى أعضاء للإخطار بخصوص مسودة لوائح معينة تؤثر في التجارة وإعطاء فرصة لتقديم تعليقات للشركاء التجاريين في حال أثارت إحدى اللوائح المخطط لها المخاوف لديهم. ولعل الشفافية في هذه العملية توفر فرصة هائلة للمشورة بخصوص مسودة اللوائح. إذ يمكن للأعضاء الإفادة من سماع طيف من وجهات النظر بخصوص كيفية الإيفاء بأهداف سياساتهم بالطريقة الفضلى، في حين يفيد المصدّرون من الإنذار المبكر بخصوص التغيرات المستقبلية في احتياجات أسواق التصدير لديهم ومن فرصة التعليق على مثل هذه التغيرات.

وثمة طريق طويلة يتخذها الحوار والتعاون بين الأعضاء تجنباً لمشكلات التجارة التي قد تنشأ عن تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية المعوقة للتجارة. ففي لجان منظمة التجارة العالمية المعنية بالاتفاقين المذكورين، يتبادل أعضاء المنظمة المعلومات المتعلقة بكافة جوانب تنفيذ هذين الاتفاقين. أما التعاون والحوار بين المسؤولين الفنيين والمنظمين فيشكل العمود الفقري لعمل اللجان. وبفضل الطبيعة الفنية والعملية للمناقشات، تعرض اللجان مساراً مفيداً لحل القضايا قبل أن تمسي قضايا سياسية أو جدلية شائكة، قد تقود إلى تحديات قانونية. بعبارة أخرى، يسهم هذا الشكل من التعاون التنظيمي بين الأطراف بدور وقائي، وهي طريقة مفيدة لتجنب الخلافات التجارية.

حل المخاوف المرتبطة بالتجارة

تتوافر العديد من الآليات بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق منظمة التجارة العالمية للمساعدة على حلّ المخاوف المرتبطة بالتجارة. ويمكن للأعضاء التعليق على الإخطارات ذات الصلة بمسودة تدابير اتفاق الصحة والصحة النباتية أو اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة أو محاولة تذليل المخاوف من خلال مشاورات ثنائية، أو إثارة مخاوف محددة مرتبطة بالتجارة أمام اللجان المعنية في منظمة التجارة العالمية، أو الاعتماد على الآلية الرسمية لحل الخلاف لدى منظمة التجارة العالمية. وهذه الخطوات غير مدرجة وفق ترتيب معين، ما يجعل الأعضاء يستخدمون الآلية التي يختارون لتذليل المخاوف التي تظهر لديهم.

اتفاق تسهيل التجارة

أشار التجار من البلدان النامية والمتقدمة على السواء لفترة طويلة إلى الكميات الكبيرة من "الشريط الأحمر" الذي لا يزال موجوداً مع السلع المتنقلة عبر الحدود، ما يؤدي إلى رفع التكاليف ويتسبب في أعباء تقع على كاهل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. واستجابة لذلك، ناقش أعضاء منظمة التجارة العالمية اتفاقاً جديداً عرف باسم اتفاق تسهيل التجارة الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 22 فبراير/شباط 2017 عقب مصادقة ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية عليه.

ويحتوي اتفاق تسهيل التجارة على أحكام تتعلق بتسريع حركة السلع وتحريرها وتخليصها، بما في ذلك سلع العبور، وهو جانب يشكل أهمية خاصة بالنسبة للمنتجات القابلة للتلف كالأغذية. كما يحدد تدابير التعاون الفعال بين الجمارك وسلطات معنية أخرى، بما فيها هيئتي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة.

إن بعض أحكام اتفاق تسهيل التجارة – من قبيل تقديم البيانات الالكترونية قبل وصول السلع، والإعلان عن متوسط الزمن المطلوب لتحرير السلع، وإعادة النظر بالرسوم ونشرها، وكذلك نشر المعلومات المتعلقة بمتطلبات التصدير/الاستيراد – يضيف تفاصيل نوعية للأحكام التي وردت في اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، دونما إنقاص من حقوق وواجبات أعضاء منظمة التجارة العالمية وفق هذين الاتفاقين. وعليه، فإنه من الأهمية بمكان أن يحافظ المسؤولون العاملون على تنفيذ هذين الاتفاقين على العلاقات الوثيقة معاً للإفادة من خبراتهم بعضهم البعض واستثمار فرص بناء القدرات المتاحة لدعم تنفيذ اتفاق تسهيل التجارة.

©Shutterstock/Travel Manía

المصدر: الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية

©eldar nurkovic/Shutterstock

القسم الثاني

منافع المشاركة

رسائل أساسية

- عندما يطبّق بلد ما معايير الدستور الغذائي ويشارك في لجنتي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة، فإنه يسهم في ضمان الصحة العامة واغتنام فرص التجارة الدولية. ولعل نجاح المشاركة يعتمد على المعرفة السديدة والقدرات السوية في السلامة والمعايير الغذائية. كما يعتبر الالتزام والاستثمار المتسق في نظم مراقبة الأغذية الآخذة في التطور بشكل مطرد مسألة أساسية.

- لتحسين السلامة الغذائية، يتعين على البلدان اعتماد نهج شامل ورفع مستوى إسهامات قطاعات عديدة. ويعتبر التنسيق على المستوى الوطني أساسياً لجني منافع قصوى من المعايير الدولية للدستور الغذائي وكذلك من اتفاقي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة.

- يشكل التنسيق على المستوى الدولي (بين الجهات المانحة على سبيل المثال) مطلباً مهماً لتحسين كفاءة المساعدات الدولية وتأثيرها.

قدم القسم الأول وصفاً لنظام معايير الأغذية والقوانين التجارية التي أوجدها أعضاء لصالح غيرهم. وبعد انطلاقة هذا النظام، يبقى السؤال: ما هو المطلوب للمحافظة على عمله وملاءمته للغرض الموجو منه؟ وكيف يمكن للأعضاء الاستفادة من المنافع التي يوفرها؟

كما هي الحال بالنسبة لأية مؤسسة يكون فيها لكل فرد صوته والحق بالمشاركة، نجد أن الدستور الغذائي ومنظمة التجارة العالمية – الجهتين المكملتين لبعضمها – تعتمدان على نوعية الإسهامات المقدمة: فالمشاركة مهمة لتحقيق التغيير ودعم عملية إعداد المعايير الدولية ودفعها قدماً، فضلاً عن وضع أدوات اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة قيد الاستخدام، وبالتالي، الإبقاء على وجود كلتا المؤسستين والمحافظة على صلتهما.

فبداية مع الدستور الغذائي، يقوم الأعضاء بوضع معايير غذائية تكون بمثابة مرجع للصحة الغذائية والتجارة. ومن خلال اتفاقات منظمة التجارة العالمية، يحفز الأعضاء بقوة الاتساق في التدابير التجارية اعتماداً على تلك المعايير الدولية. بعدئذ، ومن خلال منظمة التجارة العالمية أيضاً، يقوم الأعضاء برصد استخدامهم لتلك المعايير وفقاً لما هو مطبق في التشريع واللوائح، وكذلك رصد تأثيرات ذلك في التجارة. وتكتمل الحلقة عندما تصب المعلومات المتعلقة باحتياجات أصحاب الشأن وتلك المتعلقة بتأثيرات المعايير في التجارة في عملية الدستور الغذائي، ما يتيح للأعضاء اتخاذ القرار بالحاجة إلى وضع معايير جديدة أو تحديث الموجود منها. ويعتبر بناء القدرات، الذي توفره منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما، خطوة مهمة لتمكين الأعضاء من الإفادة من النظام بالشكل الكامل.

فهم النظام

يمكن المحافظة على النظام عند استثمار البلدان في الدستور الغذائي من خلال مشاركتها فيه. وبالمثل، فإن الانخراط في لجنتي اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة سيضمن المحافظة على تحديث التوجيه والممارسات الفضلى لتنفيذ الاتفاقين، إلى جانب إيجاد حلول فعالة للاحتكاكات التجارية. إلا أن التنسيق والعمليات التي يقوم بها الدستور الغذائي ومنظمة التجارة العالمية على المستوى الوطني هي التي تعطي البلد إمكانية المشاركة في النظام بشكل فعلي. والمطلوب هو ما يعرف بمصطلح الاستعداد الفعال، الذي يمكن البلد من التأثير في إيجاد المعايير ضمن المجالات التي يحتاجها ذلك البلد، وضمان أن تلك المعايير الموضوعة تعكس الاحتياجات المحلية، شريطة تزامن ذلك مع المشاركة الاستراتيجية في اجتماعات دولية تنظمها كلتا المؤسستين. كما يقصد بمصطلح الاستعداد الفعال الاستفادة من آليات منظمة التجارة العالمية لزيادة اهتمامات البلد في التجارة، بما في ذلك التأكد من تطبيق الشركاء التجاريين للمعايير الدولية.

تعتمد العلاقات التجارية الجيدة بشكل رئيسي على الاتفاق بشأن المعايير. وفي هذا القسم ستتم مناقشة أنه بالاستعداد الفعال فقط سيتمكن البلد من تحديد الحاجة إلى اتخاذ إجراء لازم أولاً، ومن ثم العمل على تطوير هذا الإجراء من خلال إجراء مشاورات متكاملة ومتعددة القطاعات على المستوى الوطني. وهنا يجب إشراك كافة الفرق المعنية بالقطاع الصحي والزراعي والصناعي والتجاري، وكذلك جماعات المستهلكين في وضع جدول أعمال وطني وتحديد الأولويات على المستوى الوطني. فمن خلال الاعتماد على معرفة وخبرة هؤلاء الفرق المتنوعة والمترابطة فيما بينها يكون البلد قادراً على تمييز ما يقع ضمن اهتماماته الوطنية، ناهيك عن تحديد التدابير التي قد تكون مؤثرة في تسهيل الوصول إلى أسواق التصدير. وعلى نحوٍ مماثل، ثمة حاجة إلى المعرفة والخبرات والتنسيق بين القطاعات المتعددة من أجل تطبيق اتفاقي منظمة التجارة العالمية وأحكامها وإجراءاتها على المستوى الوطني، فضلاً عن ضمان معالجة العمل المواضيعي المتعلق بالتوجيه والممارسات الجديدة للقضايا الناشئة. ومن خلال هذه العملية أيضاً يمكن تحديد المشكلات التجارية التي يواجهها المنتجون في أسواق التصدير التي يتعاملون معها، بالتالي أخذ المواقف الوطنية لمعالجة هذه المخاوف.

يلخص هذا القسم بادئ ذي بدء كيفية عمل اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة لمنظمة التجارة

كما هي الحال بالنسبة لأية مؤسسة يكون فيها لكل فرد صوته والحق بالمشاركة، نجد أن الدستور الغذائي ومنظمة التجارة العالمية – الجهتين المكملتين لبعضمها – تعتمدان على نوعية الإسهامات المقدمة.

العالمية وأهمية إعداد الأعضاء للمشاركة وتهيئة الوضع للاستثمار في نظم وطنية والانخراط على المستوى الدولي. بعدها يقدم هذا القسم وصفاً لكيفية وضع المعايير في الدستور الغذائي والتوجيه بخصوص المبادئ الأساسية لوضع قضية ذات أهمية على المستوى الوطني في جدول الأعمال الدولي للدستور الغذائي. كما يبرز هذا القسم الحاجة إلى نهج متعدد القطاعات، بدءاً من عامة الشعب، ويظهر كيف أن الانخراط في فرع ما للنظام يولد منافع تفيد فرعاً آخر.

إن الاستعداد الفعال والمشورات والتنسيق بين القطاعات المتعددة يشكل تحديات ويتطلب قدرات فنية ومؤسسية يجب تطويرها وصونها. وسيختتم هذا القسم بدراسات حالات وقصص نجاح على المستوى العالمي في المواقع التي نفذت فيها منظمة الأغذية والزراعة برامج لتنمية القدرات. وتظهر هذه الأمثلة أن الاستثمارات المستهدفة والمستعلمة والمنسقة قادرة على جلب المنافع من حيث التأثيرات التي تحدثها المعايير عند تطبيقها والتأثيرات الإيجابية لها في الوصول إلى الأسواق المخصصة للأغذية.

لجنتا اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة لمنظمة التجارة العالمية في خضم العمل

حملت المعايير الغذائية أهمية دائمة في العملية التجارية، وهذه الأهمية آخذة في الزيادة. ففي منظمة التجارة العالمية، وتحديداً في لجنتي اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، يرصد الأعضاء ما يمكن أن تحدثه السلامة الغذائية وغيرها من التدابير المتعلقة بالأغذية من تأثير في التجارة. كما يناقشون الخبرات والممارسات الفضلى عند تنفيذ هذين الاتفاقين، فضلاً عن قيامهم بوضع إجراءات وتوجيهات لمساعدة الأعضاء. ولعل هذا العمل يبين بصفة خاصة أهمية المعايير الغذائية المتسقة والقائمة على أسس علمية في تسهيل التجارة. فضمن هذا الإطار، يلجأ الأعضاء إلى الإخطار[2] للإشارة إلى رغبتهم في إدخال تدابير جديدة أو معدلة. وفي حال تأثير أو إمكانية تأثير التدبير في التجارة، عندها يمكن للأعضاء إثارة مخاوفهم خلال أحد الاجتماعات. وتعرف القضايا التجارية والوصول إلى الأسواق هذه بمصطلح «المخاوف التجارية المحددة».

[2] رغم أن الإخطارات المتعلقة بلوائح اتفاق الصحة والصحة النباتية المتماثلة مع المعايير الدولية ليست بالأمر الواجب، إلا أن لجنة الاتفاق أوصت عام 2008 بتقديم الأعضاء للإخطارات على أية حال نظراً لما قد تحمله هذه المعلومات من فائدة للشركاء التجاريين. وعليه، عندما يقوم الأعضاء بالإخطار حول تدبير ما مع ذكر مرجعية الدستور الغذائي، فإنهم بذلك يشيرون أيضاً إلى موافاة ذلك التدبير للمعايير.

> في منظمة التجارة العالمية، وفي لجنتي اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، يرصد الأعضاء ما يمكن أن تحدثه السلامة الغذائية وغيرها من التدابير المتعلقة بالأغذية من تأثير في التجارة. كما يناقشون الخبرات والممارسات الفضلى عند تنفيذ هذين الاتفاقين، فضلاً عن قيامهم بوضع إجراءات ومبادئ توجيهية لمساعدة الأعضاء.

الإخطارات

إن التدابير المتعلقة بالسلامة الغذائية هي التدابير الأبرز، إلا أن تلك المتعلقة بجوانب غذائية أخرى (بما في ذلك مخاطر لا ترتبط بالصحة والصحة النباتية) - من قبيل التوسيم أو النوعية – آخذة بالزيادة هي الأخرى. كما شهدت نسبة الإخطارات المنظمة لاتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية المتعلقة بتدابير السلامة الغذائية زيادة بصفة عامة على مر السنين، حيث ارتفعت من 44 في المائة عام 2007 إلى 74 في المائة عام 2016. أما نسبة الإخطارات التي تعود بمرجعيتها بشكل خاص إلى معايير الدستور الغذائي فازدادت بنحو ثلاثة أضعاف خلال الفترة عينها (انظر الشكل 1).[3]

إن القضايا الغذائية، رغم عدم وجودها بصفة سائدة في الإخطارات المتعلقة بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة نظراً لأن اللجنة تتعامل مع التدابير المتعلقة بكافة السلع، قد برزت هناك أيضاً: فنسبة 14 في المائة فقط من الإخطارات المتعلقة بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة التي جرى تقديمها عام 2007 كانت ذات صلة بالتدابير

[3] في سياق الصحة والصحة النباتية، يشير مصطلح «إخطارات أخرى» إلى تدابير الصحة الحيوانية أو النباتية، بينما في سياق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة فيشير إلى طيف واسع من المنتجات والمواد.

الشكل 1: الحواجز التقنية المعوقة للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية – إخطارات بخصوص اللوائح الغذائية والسلامة الغذائية بمرجعية إلى معايير الدستور الغذائي*

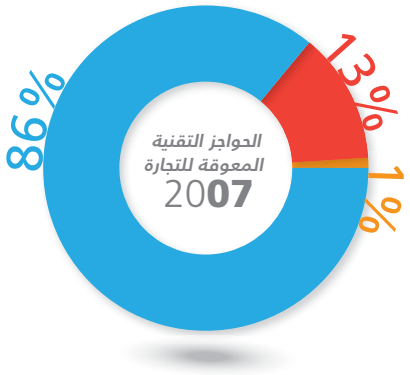

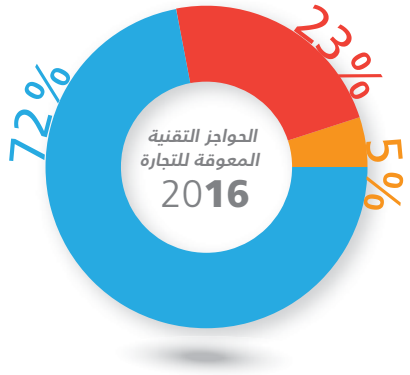

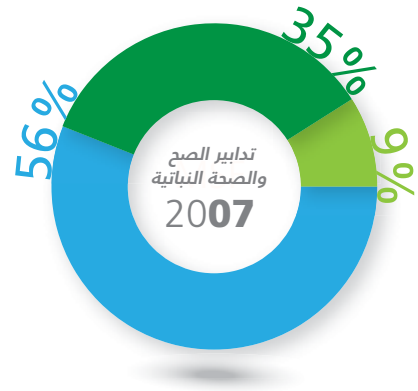

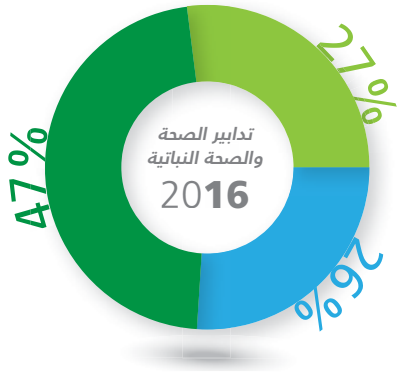

*يتم إدخال الإخطارات المتعلقة بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة في حال ورد أغذية أو مشروبات في نص الإخطار. أما الإخطارات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية فيتم إدخالها في حال ورد في الإخطار ذكر الهدف من السلامة الغذائية.

المصدر: الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية

الغذائية، في حين وصلت هذه النسبة إلى 28 في المائة عام 2016 بعد أن وصلت إلى ذروتها عام 2014. وخلال الفترة عينها، ارتفعت نسبة إخطارات اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة ذات المرجعية للدستور الغذائي من واحد في المائة إلى خمسة في المائة.

ولا عجب أن الإخطارات المتعلقة بتدابير السلامة الغذائية المؤثرة في التجارة بتكرار مرتفع تعود بمرجعيتها إلى معايير الدستور الغذائي نظراً لأن اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية يعترف بشكل صريح بالدستور الغذائي كهيئة دولية لإعداد المعايير المتعلقة بقضايا السلامة الغذائية.

صحيح أن اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة لا يعترف صراحة بالدستور الغذائي أو غيره من الهيئات الدولية المعدة للمعايير، إلا أن الدستور الغذائي هو الجهة المعتمدة بالدرجة الأكبر كمرجع في الإخطارات المتعلقة بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة عندما يتعلق الأمر بالتدابير المرتبطة بالأغذية. وقد باتت المرجعية إلى معايير الدستور الغذائي في الإخطارات المتعلقة بالحواجز التقنية أكثر شيوعاً خلال السنوات العشر الأخيرة، ما يظهر زيادة اعتماد الأعضاء على معايير الدستور الغذائي كأساس لتدابير اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة ذات الصلة بالأغذية، لاسيما التدابير التي تتناول توسيم الأغذية أو نوعيتها.

مخاوف تجارية محددة

إن كان التدبير سيؤدي إلى مشكلات في الوصول إلى السوق، عندها يمكن لعضو منظمة التجارة العالمية طرح هذه المشكلة للمناقشة كواحدة من المخاوف التجارية المحددة.

ثمة زيادة شهدتها نسبة المخاوف التجارية المحددة التي أثيرت أمام لجنتي اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة التي كان فيهما استخدام معايير الدستور الغذائي قضية مهمة وذلك خلال الفترة 2007 و2016 لاسيما في سياق اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة (انظر الشكل 2).

مخاوف تجارية محددة

خلال اجتماعات لجنتي اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، يناقش أعضاء منظمة التجارة العالمية قضايا تجارية ذات صلة بتدبير محدد يضعه أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية ويتسبب في إعاقة صادرات عضو آخر، وهو ما يعرف باسم المخاوف التجارية المحددة. ويوفر النقاش فرصة لأعضاء منظمة الأغذية والزراعة للطلب من شركائهم التجاريين شرح أو تبرير المتطلبات التي تصعب عملية التصدير لديهم. فالتبادل التقني والعملي بين المنظمين والخبراء يساعد على تخفيف الاحتكاكات التجارية وتجنب الخلافات.

بقايا مضادات الأكسدة في الروبيان

في أكتوبر/تشرين الأول 2012 وخلال اجتماعات لاحقة، أثارت الهند إحدى المخاوف التجارية المحددة لدى لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية بخصوص اعتماد اليابان عملية اختبار إجبارية لمعرفة المستويات المتبقية من إثوكسيكين، وهو مضاد أكسدة تستخدمه بعض البلدان كمادة حافظة للأعلاف المخصصة للحيوانات المائية، أو لضبط اسمرار الإجاص أو كإضافة غذائية. وقدمت اليابان إخطاراً حول إجراء يعتمد على قانون الصحة الغذائية لديها لعام 2005 والذي حُددت بموجبه المستويات المتبقية المسموح بها من إثوكسيكين بالنسبة لبعض المنتجات، إلا أنها لم تشمل الحدود القصوى لبقايا إثوكسيكين في الروبيان. وجاء تفسير اليابان لذلك بعدم وجود معيار في الدستور الغذائي يخص إثوكسيكين في الروبيان عندما غيرت تشريعها. وبدأت أعمال تقييم المخاطر، ليحدد مستوى التسامح الافتراضي عندها بمقدار 0,01 جزء في المليون.

وجاء في النقاش الجدلي للهند أنه بينما حُددت المستويات الحدية لبقايا إثوكسيكين في الروبيان بـ 0,01 جزء في المليون، كان المستوى المحدد في الأسماك 1 جزء في المليون، بينما حدد الدستور الغذائي الحدّ الأقصى لبقايا إثوكسيكين بـ 3 جزء في المليون في الإجاص. ولعل هذا المستوى المنخفض جداً الذي طبقته اليابان لم يأخذ بعين الاعتبار السعي إلى تخفيف التأثيرات السلبية التي تصيب التجارة إلى الحد الأدنى. فبالنسبة للهند، لم يكن ثمة دليل علمي على سُميّة هذه المادة أو سرطنتها. فالهند كانت أكبر مورّد للروبيان إلى اليابان وكان لهذا الإجراء تأثير مناوئ في صادراتها.

وأشار الدستور الغذائي أنه وضع إثوكسيكين على قائمة أولوياته من أجل تقييم هذه المادة. وفي ختام المطاف، أنهت اليابان عملية تقييم المخاطر واقترحت مستوى أقصى لبقايا إثوكسيكين يبلغ 0,2 جزء في المليون، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2014 ذكر العضوان أن هذه المخاوف قد وجدت طريقها إلى الحل.

المصدر: الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية

الشكل 2: الحواجز التقنية المعوقة للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية – مخاوف تجارية محددة تتعلق بالأغذية بمرجعية إلى معايير الدستور الغذائي*

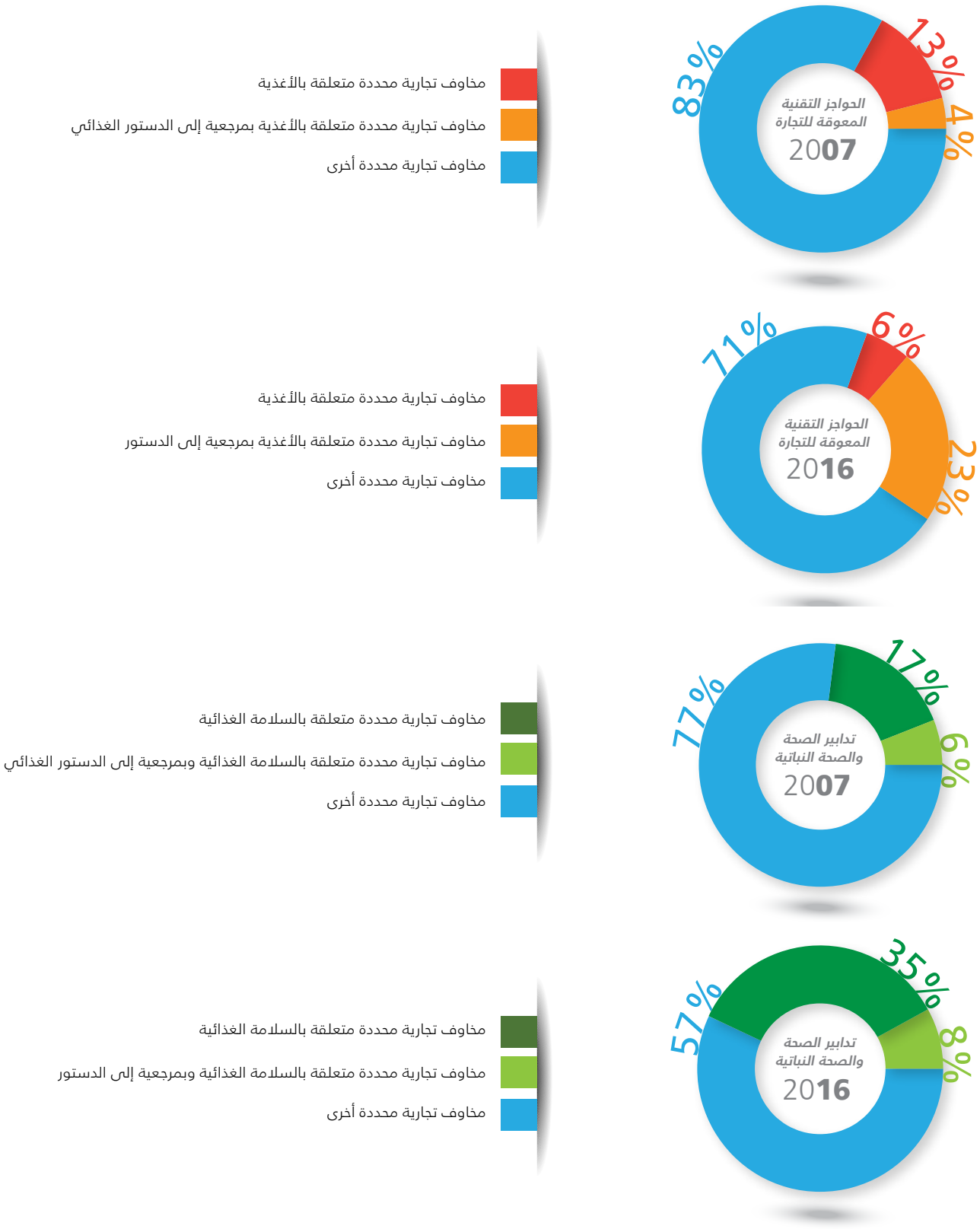

*يتم إدخال المخاوف التجارية المحددة المتعلقة بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة في حال كان التدبير موضوع القضية يتعامل بالأغذية أو المشروبات. أما المخاوف التجارية المحددة المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية فيتم إدخالها في حال هدف التدبير إلى السلامة الغذائية.

المصدر: الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية

تتعامل لجنة الصحة والصحة النباتية مع قضايا السلامة الغذائية والصحة الحيوانية والنباتية، وترتبط نسبة كبيرة من المخاوف التجارية المحددة التي نوقشت بالمنتجات الغذائية. فالمخاوف التجارية المحددة ذات صلة بتدابير السلامة الغذائية التي تؤثر في صادرات أعضاء آخرين في منظمة التجارة العالمية. ويرجع أعضاء منظمة التجارة العالمية بشكل منتظم إلى معايير الدستور الغذائي عند مناقشات مثل هذه المخاوف المحددة وفقاً لما يبينه الشكل 2. وفي بعض الحالات، يشجع العضو المصدّر العضو المستورد على إسناد تدابيره إلى معايير الدستور الغذائي ذي الصلة، وذلك سعياً لتسهيل التجارة. إلا أن المخاوف التجارية المحددة غالباً ما تظهر في مجالات يغيب عنها معيار الدستور الغذائي ذي الصلة، حيث يشير الأعضاء إلى الافتقار إلى هذا المعيار خلال المناقشات.

عند مناقشة المخاوف التجارية المحددة في اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة خلال السنوات الخمس الأخيرة، كانت إشارة الأعضاء إلى معايير الدستور الغذائي أو إلى المبادئ التوجيهية أكثر تكراراً (انظر الشكل 3). فبين عامي 2007 و2016، ارتفعت نسبة المخاوف التجارية المحددة التي ذكرت فيها معايير الدستور الغذائي من أربعة في المائة إلى 23 في المائة. وبالقيمة المطلقة، نوقشت معايير الدستور الغذائي ضمن سياق اثنين من المخاوف التجارية المحددة التي أثيرت عام 2007 في حين ارتفع عدد المخاوف التجارية المحددة إلى 21 عام 2016.

لا شك أن معايير الدستور الغذائي ذات الصلة باتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة هي ذات طبيعة مختلفة. فالمعايير العامة التي تتناول قضايا من قبيل التوسيم أو المطالبات الصحية على سبيل المثال قد تخضع لتفسيرات متفاوتة عند التنفيذ قياساً بدرجة أكبر من المعايير المتعلقة بالحد الأقصى لبقايا مبيد معين، والتي تحدد وفقها عتبة السلامة بالأرقام.

فإذا ما أخذنا نظرة أقرب على الجديد من المخاوف التجارية المحددة التي أثيرت خلال السنوات الخمس الأخيرة والتي تم الرجوع فيها إلى معايير الدستور الغذائي لوجدنا أن قرابة 60 في المائة منها تتعلق بقضايا الحواجز التقنية المعوقة للتجارة (كالتوسيم والنوعية وغيرها)، في حين ترتبط المتبقية بالسلامة الغذائية (انظر الشكل 4).

العوامل المؤدية إلى المخاوف التجارية

أشرنا سابقاً أنه عند ذكر معايير الدستور الغذائي في مناقشات المخاوف التجارية المعينة ضمن لجنة الصحة والصحة النباتية فإنه غالباً ما يتعلق الأمر بغياب معيار الدستور الغذائي لمنتج معين أو بالمخاوف المرتبطة بالسلامة الغذائية. وفي بعض الحالات، يمكن للدستور الغذائي الاستجابة من خلال وضع معيار جديد على وجه السرعة، بالمقابل قد تكون العملية في حالات أخرى أكثر صعوبة أو قد تستلزم مزيداً من الوقت.

الشكل 3: معايير الدستور الغذائي المعتمدة كمرجع في المخاوف التجارية النوعية المتعلقة بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة والتي أثيرت خلال الفترة من 2012 إلى 2016

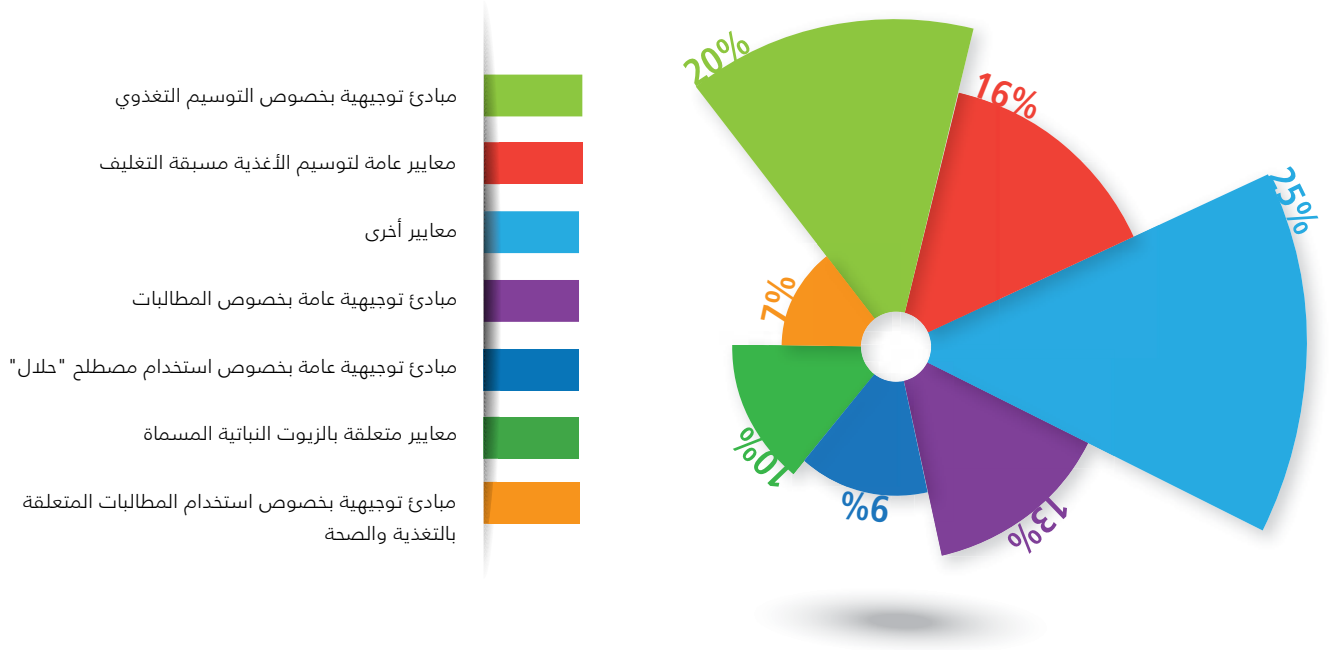

المصدر: الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية

الشكل 4: مخاوف تجارية محددة ذات مرجعية إلى معايير الدستور الغذائي أثيرت خلال الفترة من 2012 إلى 2016

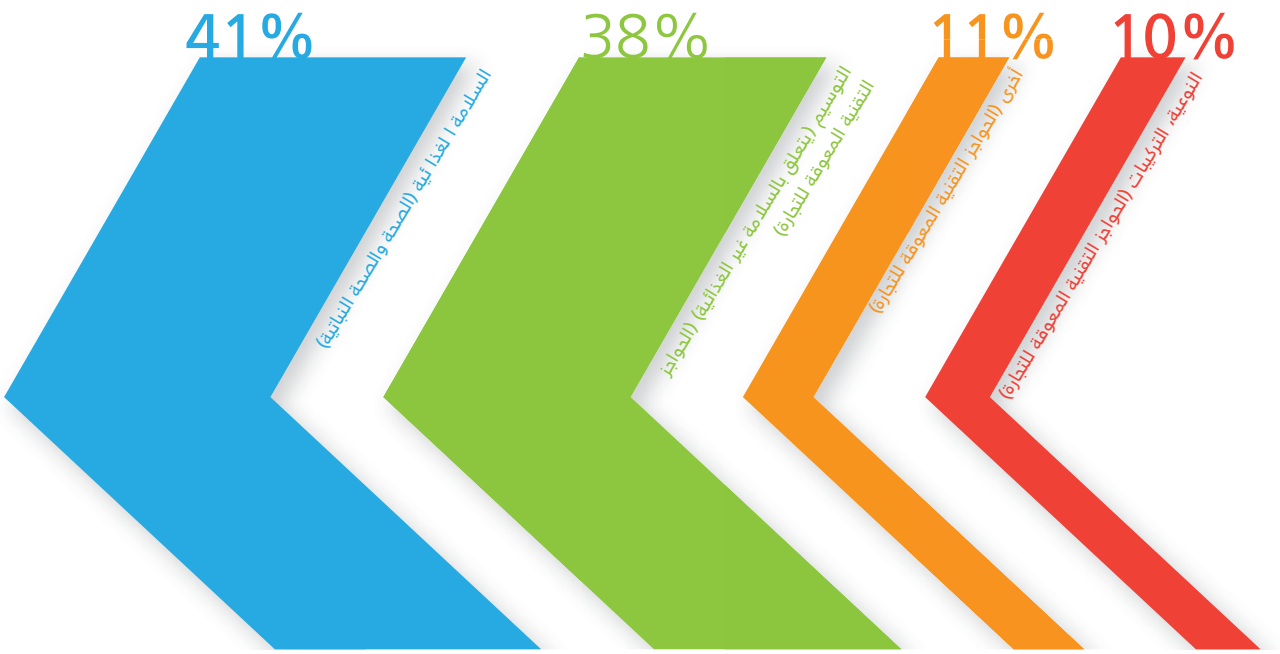

المصدر: الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية

ولعل عامل المخاوف التجارية المحددة التي أثيرت أمام لجنة الحواجز التقنية المعوقة للتجارة تمثل في المنحى الصاعد للوائح توسيم الأغذية والتغذية. فقد أضحت مناقشة تدابير التوسيم لتحفيز التغذية والنظام الغذائي الصحي قضية رئيسة لدى لجنة الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، حيث كان ثلث المخاوف التجارية المحددة الجديدة التي أثيرت أمام أعضاء منظمة التجارة العالمية منذ عام 2012 متعلق بهذه الأنماط من نظم التوسيم. أما المصدر الرئيسي الثاني للمخاوف التجارية المحددة خلال مناقشات الحواجز التقنية فكان ذا صلة بتنظيم المشروبات الكحولية بما في ذلك التوسيم ومتطلبات التركيبة والتعاريف.

منافع المشاركة

لعل تنامي عدد الإخطارات ومرجعية المخاوف التجارية المحددة إلى معايير الدستور الغذائي أمام لجنتي اتفاق الصحة والصحة النباتية، واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة يبرز أهمية تأكيد البلدان على تجهيزها للمشاركة والانخراط في نظام إعداد المعايير ومنظمة التجارة العالمية.

أما الأساس الذي يستند إليه الانخراط في عمل لجنتي الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة وعملية إعداد معايير الدستور الغذائي فيكمن في التنسيق الفعال بين شتى أصحاب الشأن على المستوى الوطني. فالتنفيذ الناجح لاتفاقي الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة يتطلب تطبيق نهج مشاركة كافة المؤسسات الحكومية، بما في ذلك الطيف الواسع من الوزارات والإدارات، والهيئات المعنية بالصحة والزراعة والصناعة وكذلك بالتجارة والبيئة والمعايير، وغيرها من المؤسسات والهيئات التي تشارك كثير منها في عملية الدستور الغذائي. وللقطاع الخاص إسهام محوري أيضاً، فالمنتجون هم من يجب أن يقتنع بمتطلبات التدابير الغذائية وبأسواق التصدير. أضف إلى ذلك أن القطاع الخاص يشكل شريكاً أساسياً في عملية وضع المعايير الغذائية وتطبيقها.

يمكن للحكومات والقطاع الخاص على السواء تعقب الإخطارات حفاظاً على اطلاعهم على التغيرات التي تطرأ على أسواق التصدير وتحديد المخاوف المحتملة مع ضمان المطابقة مع المتطلبات الجديدة. بعدئذ يقدم أعضاء منظمة التجارة العالمية تعليقاتهم بخصوص مسودة لائحة ما تقدم بها عضو آخر من شأنها التأثير في الصادرات، والاستفادة من لجنتي الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة إذا ما اقتضت الضرورة لإزالة المخاوف.

وسيؤدي التكامل بين خبرات وتجربة القطاعين العام والخاص إلى تقديم إسهام جبار في إعداد المعايير وتذليل المخاوف التجارية. فعلى صعيد إعداد

المعايير، تكون الحكومة مسؤولة عن إطلاق العملية من خلال تحديد أهداف الصحة العامة والسلامة الغذائية، ومن ثم تأتي خبرات القطاع الخاص. بالمقابل، عادة ما يكون القطاع الخاص أول من يحدد القضايا المتعلقة بالوصول إلى السوق، في حين تكون الحكومة هي القادرة على تحري القضايا وتحديد أولوياتها وتحويلها إلى لجنتي الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة.

قد يضع الأعضاء أسس طيف من الآليات المختلفة تسهيلاً لهذا التعاون بين القطاعين العام والخاص، لكن النقطة المهمة تبقى في وجود سبيل لإطلاق الحوار، وتحديد أولويات القضايا والوصول بها إلى مستوى وطني، والتمكن من إثارتها لدى هيئة الدستور الغذائي أو في منظمة التجارة العالمية.

فهم القضايا التجارية على المستوى الوطني

لنظام منظمة التجارة العالمية أدوات وظيفية تعمل على معالجة مشكلات التجارة التي تنشأ عن متطلبات استيراد المنتجات الغذائية، بما في ذلك توافقها مع معايير الدستور الغذائي.

آليات التنسيق الوطني في كينيا

في كينيا، تساعد اللجنتان الاستشاريتان الوطنيتان المعنيتان بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية على تحفيز التنسيق بين أصحاب الشأن بخصوص القضايا المتعلقة بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية. وتتشكل اللجنتان متعددة أصحاب الشأن من ممثلين عن شتى الأقسام الحكومية وسلطات تنظيمية، فضلاً عن جمعيات الأعمال وهيئات غير حكومية، وكذلك مؤسسات أكاديمية ومنظمات دولية. وتقوم اللجنتان الاستشاريتان الوطنيتان بتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمراجعة القضايا المتعلقة بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية، من قبيل مراجعة التطورات في اللوائح الفنية، والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة التي تشكل حواجز محتملة أمام تجارة الشركاء المحليين والدوليين؛ وتعزيز إقامة قنوات أقوى للحوار بخصوص تبادل المعلومات بين الوزارات والدوائر الرائدة. وتجتمع اللجنتان ثلاث مرات في العام كحد أدنى. ويتم التخطيط لعقد هذه الاجتماعات لتكون سابقة لاجتماع لجنتي الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية، بحيث يتم عقد مشاورات داخلية بين شتى أصحاب الشأن الوطنيين استعداداً لاجتماعات لجنتي الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية.

إلا أن فعالية هذه الأدوات، من قبيل التعليق على الإخطارات المتعلقة باللوائح الجديدة أو المعدلة ومناقشة مخاوف تجارية محددة، مشروط مباشرة بانخراط الأعضاء ومشاركتهم في لجنتي الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة. وتتطلب المشاركة الفعالة في هاتين اللجنتين الاستثمار في حوار فعال وجيد التنسيق بين شتى أصحاب الشأن في البلد ليكون بمقدورهم تحديد القضايا التجارية ذات الصلة بالمعايير الغذائية وتحديد الأولويات وكذلك اختيار الطريقة الفضلى لمعالجة هذه القضايا، كإرسال التعليقات استجابة لإخطار ما أو إثارة إحدى القضايا لدى لجنة الصحة والصحة النباتية أو لدى لجنة الحواجز التقنية المعوقة للتجارة.

لماذا تثار مخاوف تجارية محددة لدى لجنة الصحة والصحة النباتية أو لدى لجنة الحواجز التقنية المعوقة للتجارة؟

إذا كان على الصناعة المحلية لبلد ما أن تواجه حواجز تتعلق بالمعايير الغذائية تمنعها من الوصول إلى أسواق التصدير، فإن الاجتماعات المنتظمة لهاتين اللجنتين المذكورتين توفر آلية ملائمة منخفضة التكلفة لمعالجة هذه المشكلات. ولعل مناقشة المخاوف التجارية المحددة تمثل أداة عملية قد تساعد على استعادة إمكانية دخول المصّدرين إلى السوق دون اللجوء إلى محاضر تسوية الخلافات التي عادة ما تستغرق وقتاً أطول. ويعتبر هذا النقاش عملياً وموجهاً لإيجاد الحلول، ويأخذ شكل حوار زميل لزميل بين الخبراء الفنيين أو المنظمين أو كليهما مع المسؤولين التجاريين.

ولعل الاستفادة من اللجنة لتسليط الضوء على مخاوف تجارية محددة قد يشكل سبيلاً إلى إيجاد الحلفاء. فأعضاء منظمة التجارة العالمية كثيراً ما يقتسمون مشكلات مماثلة تتعلق بالوصول إلى الأسواق، حيث يساعد النقاش الدائر في اللجنة على بناء تحالف بين الحكومات المعنية. إذ أن الضغط المشترك لعديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية قد يكلل بنجاح أكبر من الضغط الذي تمارسه جهة بمفردها.

ووفقاً لما أشير أليه آنفاً، فإن أساس المشاركة الفعالة على المستوى الدولي يكمن في الحوار القوي بين شتى أصحاب الشأن على المستوى الوطني. إلا أنه ليس ثمة سبيل يسير لبناء ذلك، فالمسألة تستغرق وقتاً وتتطلب موارد كثيرة وعملاً مضنياً، ناهيك عن الاستثمار في الأشخاص والبنى لتسهيل عملية التنسيق. إلا أن المنافع قد تكون ملحوظة، حتى مع صعوبة تحديد كمها. فغالباً لا تظهر التكاليف سوى عند فقدان إمكانية الوصول إلى الأسواق، الأمر الذي قد يحمل تأثيراً اقتصادياً هائلاً يطال قطاع التصدير، بما في ذلك المزارعين والعمال في الصناعات

التحويلية. فبالنسبة لجلّ أعضاء منظمة التجارة العالمية، يبدأ هذا التنسيق بعملية إخطار تتعلق بالصحة والصحة النباتية وبالحواجز التقنية المعوقة للتجارة فضلاً عن نقاط التساؤل. ويطلب إلى كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية تحديد مسؤول للتواصل تطرح عن طريقه الأسئلة المتعلقة بقضايا الحواجز التقنية، والصحة والصحة النباتية، إذ غالباً ما يعمل **مسؤولو التواصل** المذكورين كمحور للتنسيق الوطني بخصوص قضايا الحواجز التقنية، والصحة والصحة النباتية.

قد يشكل الوصول إلى المعلومات اللازمة بخصوص متطلبات استيراد منتج ما تحدياً هائلاً للمصدّرين، لاسيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فكل عام تتلقى منظمة التجارة العالمية ما يربو على 3 500 إخطار يتعلق بالصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة. وتتوافر ثلاث أدوات متاحة للعموم على الإنترنت تساعد أصحاب الشأن على إيجاد الإخطارات المتعلقة بتجارتهم من قبيل نظام إدارة المعلومات الخاصة بالصحة والصحة النباتية (www.spsims.wto.org)، ونظام إدارة المعلومات الخاصة بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة (www.tbtims.wto.org)، ونظام التنبيه بالاخطارات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة (ePing) (www.epingalert.org). ويمثل نظاما إدارة المعلومات الخاصة بالصحة والصحة النباتية، وبالحواجز التقنية المعوقة للتجارة منصتين للأبحاث تقومان بتحديد موقع الإخطارات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، وبالحواجز التقنية من خلال متثابتات من قبيل المنتج والعضو المقدم للإخطار والهدف من الإخطار. أما ePing فهو نظام تنبيه على الإنترنت يتيح للمستخدمين تلقي تنبيهات يومية أو أسبوعية عبر البريد الالكتروني بخصوص الإخطارات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، وبالحواجز التقنية التي تغطي المنتجات والأسواق التي تهمهم. كما يشتمل نظام ePing على أداة لإدارة محور التساؤل والتي تسهل اقتسام المعلومات والمناقشات على المستويين

مسؤولو الاستفسار لدى لجنتي الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية

يُطلب من كل عضو لدى منظمة التجارة العالمية تعيين مسؤولي استفسار لدى لجنتي الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية، بحيث يضطلع هؤلاء المسؤولين بمسؤولية توفير المعلومات والإجابة عن تساؤلات غيرهم من الأعضاء ومعالجة التعليقات على الإخطارات التي يتم استلامها. كما يسهمون في أغلب الأحيان بدور محوري في الأنشطة المتعلقة بالتنسيق على المستوى الوطني بخصوص تنفيذ شروط الشفافية المتعلقة بالحواجز التقنية المعوقة للتجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية.

النظام على أرض الواقع العملي – تجارة القرفة ومعاييرها

في عام 2005 ومطلع 2006، أثارت سري لانكا مخاوف تجارية محددة لدى لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية بخصوص القيود التي فرضها الاتحاد الأوروبي على واردات القرفة من سري لانكا. وتعلقت القضية بالممارسة التقليدية لسري لانكا بحرق الكبريت كطريقة لوقاية القرفة من الإصابة المحتملة بالفطور أو الحشرات. فبينما لا تتطلب هذه الممارسة وضع الكبريت بشكل مباشر على القرفة، إلا أنها تبقي بعض الأثر على المنتج.

أدى الأمر التوجيهي الصادر عن الاتحاد الأوروبي الذي تحدد بموجبه الحدود القصوى لبقايا ثاني أكسيد الكبريت (SO_2) إلى منع صادرات قرفة سري لانكا من دخول سوق الاتحاد الأوروبي. ولدى إثارة سري لانكا للمخاوف التجارية المحددة بهذا الخصوص، سلطت الضوء على عدم وجود معيار دولي لمستويات الكبريت في القرفة. وكان الدستور الغذائي في تلك الآونة بصدد اعتبار استخدام SO_2 كإضافة، لكنه لم يحدد المستويات القصوى لبقايا SO_2 في القرفة.

وبعد النقاش مع لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية، لفت رئيس اللجنة انتباه هيئة الدستور الغذائي إلى القضية، والتي اعتمدت بالتالي معياراً تحدد وفقه الحدود القصوى لبقايا SO_2 في القرفة. وكانت النتيجة قرار الاتحاد الأوروبي بإسناد متطلباته إلى معيار الدستور الغذائي، وفي ختام عام 2006، ذكرت سري لانكا في تقريرها إلى لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية أن هذه القضية قد تم حلها على نحوٍ مرضٍ.

©Pixabay/Hans

المصدر: الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية

المحلي والدولي. كما يمكن لأصحاب الشأن تعقب الظروف التنظيمية الجديدة أو التعليق عليها أو التكيف معها لتجنب الاضطراب التجاري أو لمعالجة المشكلات التجارية المحتملة في مرحلة مبكرة.

المشاركة في لجنتي اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة

ثمة الكثير من البلدان النشطة في عمل لجنتي اتفاق الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، حيث شهدت مشاركة الأعضاء في البلدان النامية زيادة ملحوظة مع الوقت، إلا أن مشاركة الأعضاء في أقل البلدان نمواً تبقى عند مستويات متدنية بمعظمها. فقد عمل أعضاء البلدان النامية على زيادة مستوى إخطاراتهم على نحوٍ مطرد ضمن اتفاقي الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية المعوقة للتجارة. وبات فريق الأعضاء هذا يقدم اليوم عدداً أكبر من الإخطارات بشكل بارز كل عام قياساً بالأعضاء في البلدان المتقدمة، ما يشكل مؤشراً إيجابياً على الانخراط في عمل اللجنتين.

أضف إلى ذلك أن أعضاء البلدان النامية باتوا يثيرون كل عام مزيداً من المخاوف التجارية المحددة أو يدعمونها لدى لجنة الصحة والصحة النباتية ولجنة الحواجز التقنية المعوقة للتجارة قياساً بأعضاء البلدان المتقدمة. فصحيح أن العدد المتنامي للقضايا التي يثيرها الأعضاء في البلدان النامية يشكل مؤشراً إيجابياً على الانخراط في عمل اللجنتين، إلا أن كل عضو في البلدان النامية لا يزال يثير عدد أقل من القضايا مقارنة بنظيره في البلدان المتقدمة. فبالنسبة لكثير من أعضاء البلدان المتقدمة، تسهم صادرات المنتجات الغذائية والزراعية في دور مهم على صعيد الاقتصاد، في حين يشكل اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة وآليات اللجنتين وسيلة تفتح الباب أمام إمكانية الوصول إلى الأسواق وصونها. فلو أخذنا بعين الاعتبار أن المنتجين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وكذلك في أقل البلدان نمواً غالباً ما يتمتعون بأدنى مستوى من القدرات للتكيف مع المتطلبات الجديدة والتغلب على تحديات الوصول إلى الأسواق لصالح تصدير الأغذية التي ينتجون، لوجدنا أن هؤلاء الأعضاء لديهم فرصة كبيرة للتمكن من الانخراط الاستراتيجي في عمل اللجنتين. فأصوات كافة الاقتصادات - بعض النظر عن حجمها - متساوية لدى اللجنتين، وبالتالي تحظى بفرصة متكافئة لسماع قضاياها ومعالجتها، ما يزيد من أهمية مشاركة الأعضاء الأصغر والأضعف.

الممارسة الفضلى في لجنتي اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة

لا تقتصر قيمة الانخراط في عمل لجنتي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة على حل قضايا الوصول إلى الأسواق. فنظراً لأن اللجنتين تمثلان حاضنة للمبدأ التوجيهي والممارسة الفضلى المتعلقة بكيفية تنفيذ اتفاقي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة، نجد أنه من الأهمية الكبيرة بمكان أن يكون لدى الأعضاء صوت في الوظيفة المعيارية للجنتين. فالتوجيه الذي طورته اللجنتان عبر السنين يتناول قضايا من قبيل الاعتراف بالتدابير المتكافئة والشفافية وكذلك بالمعايير الدولية، ناهيك عن إجراءات تقييم التطابق والممارسة التنظيمية الجيدة.

في لجنة الصحة والصحة النباتية على سبيل المثال، وضع الأعضاء مبدأ توجيهياً حول التكافؤ – وهو مفهوم يقضي بأن التدابير المتعلقة بالصحة والصحة النباتية في بلد آخر يجب أن تحظى بالقبول كتدابير مكافئة في حال تحقيقها لمستوى الحماية الصحية المرجوة، حتى في حال اختلاف التدابير في البلد المصدّر عن تلك في البلد المستورد. ورأى الأعضاء أن تسهيل تطبيق هذا المفهوم سيساعد البلدان النامية على وجه الخصوص، الأمر الذي أشار إلى الصعوبات التي واجهتها في قبول البلدان الأعضاء المستوردة لتدابيرها المتعلقة بالصحة والصحة النباتية كتدابير مكافئة. وعلى التوازي من ذلك، وضع الدستور الغذائي مبدأ توجيهياً أيضاً احتوى على المبادئ التوجيهية بشأن الحكم بتكافؤ التدابير الصحية.[4]

وفي لجنة الحواجز التقنية المعوقة للتجارة، وضع الأعضاء مبدأ توجيهياً حول كيفية تسهيل الأعضاء منح الموافقة على نتائج تقييم المطابقة، من قبيل المصادقة والاختبارات. وتتعهد لجنتا تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة بإجراء مراجعات منتظمة لتنفيذ الاتفاقين، ما يشكل فرصاً مهمة لتحديد مجالات عمل جديدة، والتي غالباً ما تصبح مصدراً لمبدئ توجيهي جديد.

المشاركة في الدستور الغذائي

في مطلع سبعينات القرن الفائت، كان عدد الذين يحضرون جلسة عادية لهيئة الدستور الغذائي يبلغ قرابة 250 مندوباً عن نحو 60 بلداً. أما اليوم، ومع تجاوز قيمة الصادرات الغذائية على المستوى العالمي ترليون دولار أمريكي، يحضر ما يزيد على 500 مندوب من 120 بلداً اجتماعات الهيئة بشكل منتظم، ما يؤكد مجدداً على موقع الدستور الغذائي كهيئة دولية بارزة لإعداد المعايير (انظر الشكل 5).

[4] ارتبطت المبادئ التوجيهية بشأن الحكم بتكافؤ التدابير الصحية مع نظم تفتيش الأغذية والمصادقة عليها (CAC/GL 53-2003)

الشكل 5: النمو في الصادرات الغذائية والعضوية في الدستور الغذائي على مستوى العالم

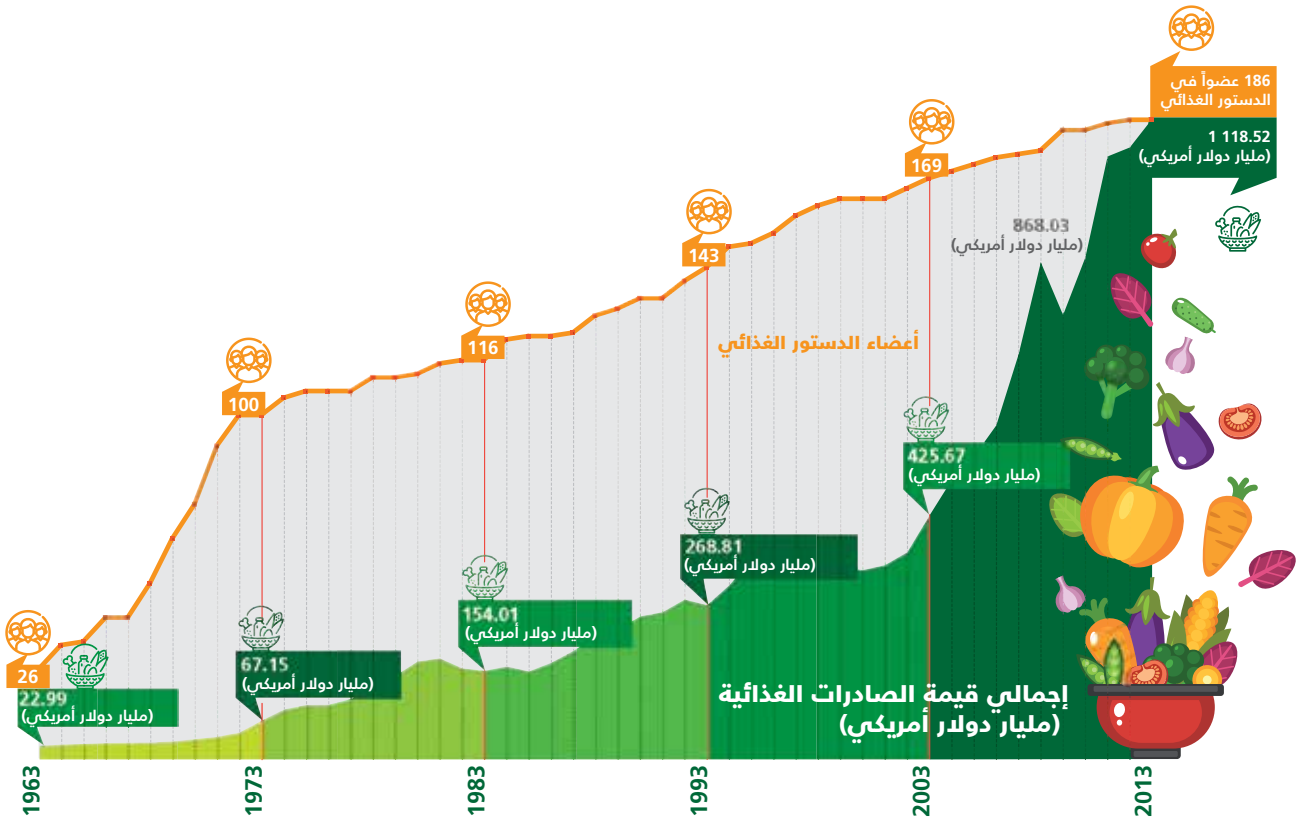

صندوق ائتمان الدستور الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

إن مشاركة البلدان المتدنية والمرتفعة الدخل في شتى الأقاليم تتيح للدستور الغذائي وضع معايير ملائمة على المستوى العالمي. فرغم زيادة المشاركة خلال السنين الماضية، إلا أنها تبقى غير كافية مع بداية القرن.

عمل صندوق ائتمان الدستور الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أول مرة خلال الفترة 2004-2015، حيث اتخذ دور المحفز لتعريف البلدان ذات الاقتصاد النامي والانتقالي بالدستور الغذائي ولمساعدتها على فهم أهمية الدستور الغذائي لبلدهم. ولصندوق الائتمان ثلاثة أهداف تمثلت في: توسيع نطاق المشاركة؛ وتعزيز المشاركة، وتحسين المشاركة العلمية والفنية للبلدان النامية في الدستور الغذائي.

وتكلل صندوق ائتمان الدستور الغذائي بنجاح كبير في تنفيذ المهمة الأولية المنوطة به، ألا وهي دعم المشاركين من 140 بلداً. كما تناول الحاجة الحقيقية للبلدان النامية والبلدان التي تخوض مرحلة انتقالية، وحظي بتركيز واضح لدى كثير من الجهات المانحة. كما دعم صندوق ائتمان الدستور الغذائي المشاركين من 142 بلداً خلال 41 فعالية نظمها الصندوق لبناء القدرات كجزء من الهدف الثاني ألا وهو "تعزيز المشاركة".

لم يبدأ العمل على الهدف الثالث لصندوق ائتمان الدستور الغذائي سوى عام 2012 من خلال مشروع حمل اسم "الذيفان الفطري في الذرة الرفيعة"، وتم تسليط الضوء على تحويل التركيز من المشاركة في الدستور الغذائي إلى تنمية القدرات الوطنية من خلال مشروع مشترك ما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حول بيانات استهلاك الأغذية. وبدأت المبادرة بصندوق ائتمان الدستور الغذائي واستمرت مع صندوق ائتمان الدستور الغذائي الجديد أو ما عرف باسم صندوق ائتمان الدستور الغذائي 2.

ويستجيب صندوق ائتمان الدستور الغذائي 2 إلى الحاجة المتزايدة إلى بناء قدرات البلدان النامية لصالح رأسمالها، وكذلك إلى قراءة وتحليل مئات من وثائق الدستور الغذائي التي يتم تداولها كل عام، وترتيب أولويات المجالات الفنية التي يرغب البلد في التركيز عليها، وتطوير مواقف وطنية أو جمع بيانات علمية تدعم تلك المواقف.

وكان صندوق ائتمان الدستور الغذائي 2 قد أطلق رسمياً في يوليو/تموز 2016 خلال الجلسة التاسعة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي، حيث يستمر عمله لمدة 12 عاماً، يقوم خلالها بدعم ما يزيد على 100 من البلدان المستحقة لبناء قدرات وطنية تتسم بالقوة والصلابة والاستدامة وتمكن من الانخراط في عمل دستور الأغذية في مجال إعداد المعايير الغذائية على المستوى الدولي.

الهيئات **المتفرعة عن**
هيئة الدستور الغذائي
والبلدان المضيفة لها

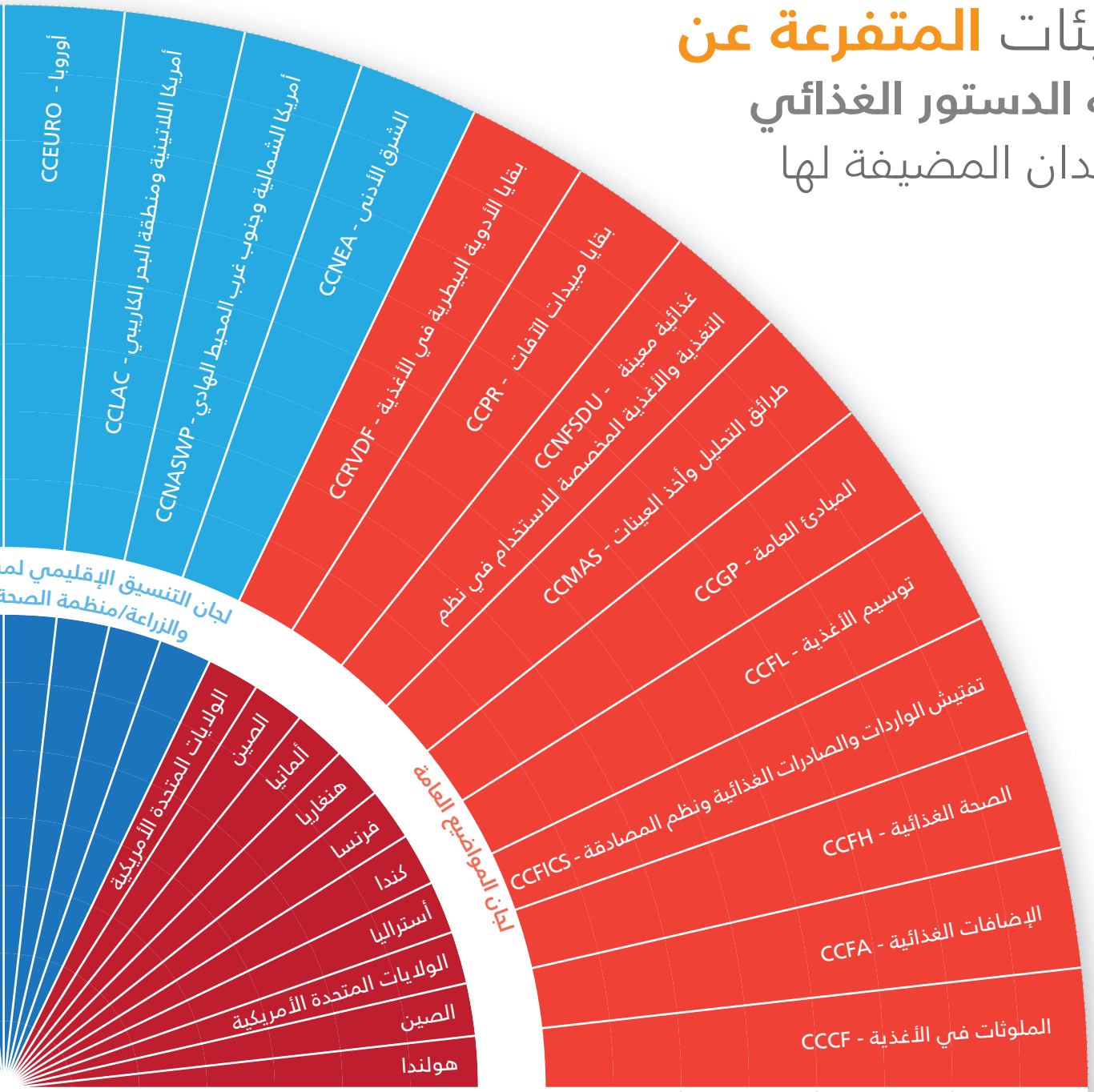

هيئة الدست

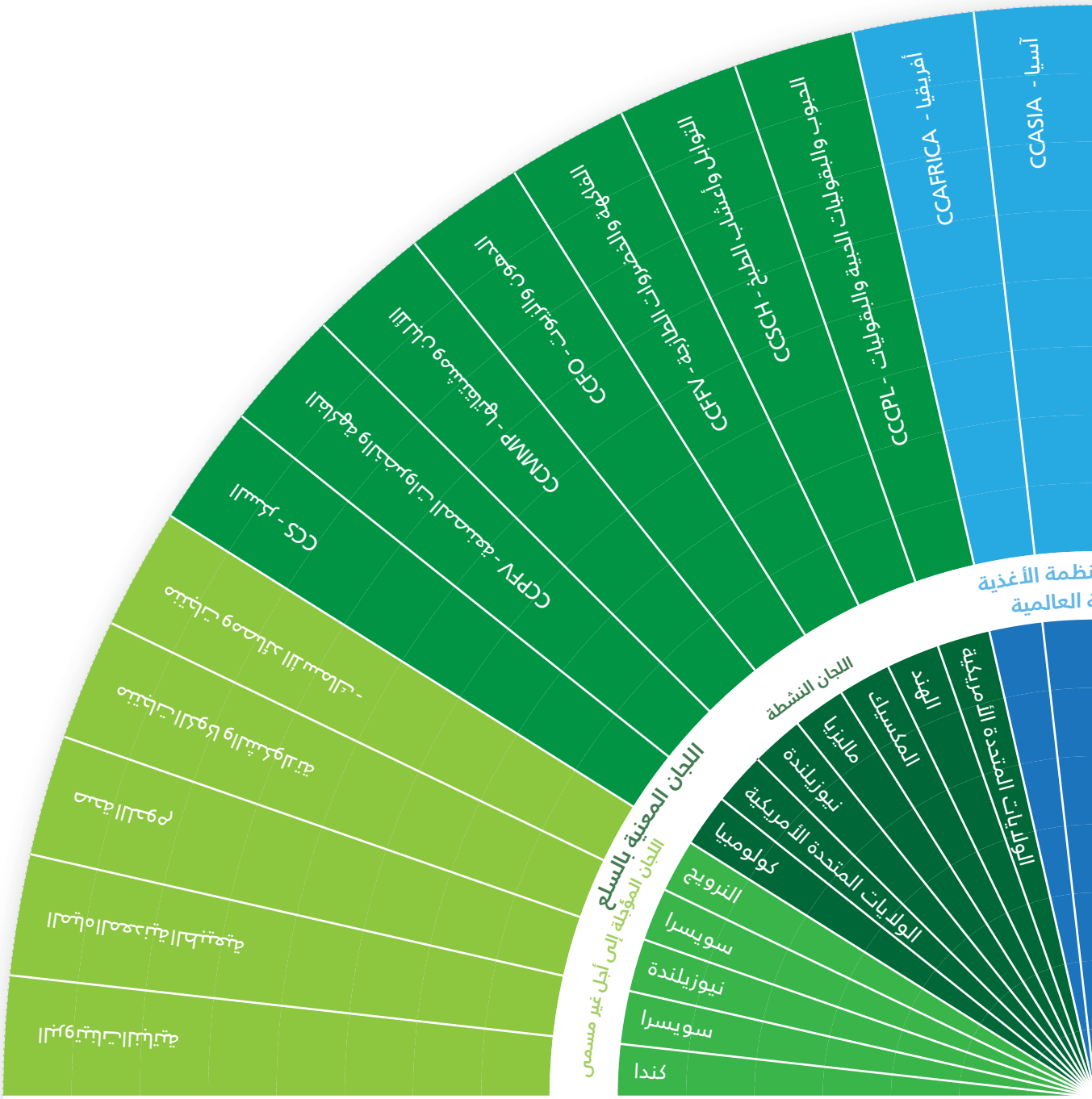
CCASIA - آسيا
CCAFRICA - أفريقيا
CCCPL - لجنة الأقاليم والمقاطعات المتحدة
CCSCH - لجنة الأطفال والأسر
CCFFV - لجنة الفواكه والخضروات المجففة
CCFO - لجنة الزيوت والدهون
CCMMP - لجنة اللحوم ومنتجات اللحوم
CCPFV - لجنة الفواكه والخضروات المصنعة
CCS - لجنة السكر
منتجات وصناعة الأسماك -
منتجات الألبان والبيض
صنع الجبن
الحبوب والبقوليات
اللجان المعنية بالسلع
اللجان المؤقتة إلى أجل غير مسمى
كندا
سويسرا
نيوزيلندة
النرويج
كولومبيا
الولايات المتحدة الأمريكية
نيوزيلندة
ماليزيا
المكسيك
الهند
الولايات المتحدة الأمريكية
اللجان النشطة
نظمة الأغذية
ة العالمية

ور الغذائي

إلا أن المشاركة في اللجان الفنية وفرق العمل المعنية بالدستور الغذائي تبقى أدنى بأشواط. إذ يشارك وسطياً 138 عضواً في الدستور الغذائي من 47 بلداً في اجتماع الهيئة الفرعية للدستور الغذائي[5] حيث تدور مناقشات محورية حول مسودة المعايير. ففي الماضي، كانت جلّ البلدان المشاركة من البلدان الصناعية مقابل عدد متواضع من البلدان النامية. إذ لم تقتصر البلدان النامية على عدم مشاركتها بفعالية في الاجتماعات وحسب، بل لم تستخدم حقها بالكامل في إرسال تعليقات خطية إلى الاجتماعات.

وعندما تم ربط الدستور الغذائي بمنظمة التجارة العالمية من خلال اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، أقر الأعضاء بالحاجة إلى ضمان المشاركة بمستوى متوازن أكبر، وذلك من خلال صندوق ائتمان الدستور الغذائي على سبيل المثال. ففي حال عدم مشاركة الأغلبية القصوى من البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي بفعالية في إعداد المعايير، عندها قد تفتقر المعايير الناتجة إلى الصلة العالمية من حيث مضمونها واعتماد البلدان لها.

ويمثل الدستور الغذائي نشاطاً عالمياً تستضيف أعماله خمس قارات على مدار العام ما يجعل المشاركة فيه مسألة تحدٍ لكثير من البلدان. فإلى جانب الجلسة السنوية العامة للهيئة، للدستور الغذائي 17 لجنة، وستة لجان للتنسيق الإقليمي، فضلاً عن فرق عمل مختصة أخرى (انظر الصفحتين 32-33). كذلك ثمة نحو 100 فرقة عمل الكترونية وفيزيائية تعمل على فترات بين الجلسات. إلا أن فرق العمل هذه لا تعمل في الغالب بكافة اللغات المستخدمة في الدستور الغذائي ما يجعل العدد المتزايد لفرق العمل عقبة كبيرة أمام مشاركة البلدان النامية.

لهذا السبب، لا يكفي مجرد حضور الاجتماعات: إذ يجب تطوير موقع البلد، كما على المندوبين الوطنيين الاستعداد لعرض الاهتمامات الوطنية لبلدانهم بفعالية خلال منتدى دولي يحمل صفة تقنية عالية. فبينما تعتبر المشاركة في الهيئة التي تشكل جهة رئيسية لاتخاذ القرار، يتعين على البلدان التخطيط لتحديد الهيئات التي ستشارك من الناحية الاستراتيجية وتقييم تكاليف المشاركة والفائدة منها.

بناء موقع وطني

تجني البلدان قيمة عظمى من الدستور الغذائي إذا ما استعدت على المستوى الوطني. فمن الأهمية المحورية بمكان أن تستثمر البلدان في نظام يتيح لها تحديد المخاوف المرتبطة بالسلامة الغذائية والتجارة وترتيب أولويتها. وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال اجتماع الخبراء الحكوميين في مجال الصحة مع مسؤولين من أقسام حكومية أخرى، من قبيل الفرق المعنية بالزراعة والصناعة والتجارة، وكذلك مع ممثلين عن فرق المستهلكين، وتنسيق المشورات بين كافة أصحاب الشأن المذكورين. وهنا تُطرح الأسئلة التالية: ما هي القضايا المتعلقة بالسلامة الغذائية أو بالتجارة التي يواجهها بلد ما فعلاً؟ وما هي أولويات ذلك البلد على المستوى الوطني؟ وكيف للمشاركة في الدستور الغذائي أن تسهم في إيجاد الحلول وما هي نقطة الانطلاق المناسبة؟

مسؤولو التواصل مع الدستور الغذائي

يبدأ التنسيق من خلال عمل مسؤولي التواصل المعنيين بالدستور الغذائي – أي المسؤولين الوطنيين في الوزارة التي تضطلع بالمسؤولية الأساسية لتطوير وتنفيذ النظم المتعلقة بلوائح الأغذية وإنتاجها وتصنيعها وتوزيعها ومراقبتها. وقد تكون في العادة وزارة الصحة أو الأغذية أو الزراعة، أو قد تكون هيئة أو دائرة مسؤولة عن تفتيش الأغذية أو عن المعايير الغذائية أو حماية المستهلك.

وعادة ما ترغب كافة الوزارات الحكومية الانخراط في عمليات اتخاذ القرار التي قد تؤثر في نطاق مسؤوليتها. كذلك لدى المنتجين والعاملين في الصناعة الغذائية اهتمامات راسخة في القرارت التي تصدر عن الدستور الغذائي. أضف إلى ذلك أن المستهلكين يهتمون، من خلال جمعيات المستهلك، في عمليات الدستور الغذائي كمستفيدين نهائيين من نظم الإنتاج الغذائي ونظم اللوائح الغذائية ومراقبتها.

ويأتي تشكيل لجنة وطنية للدستور الغذائي كخيار آخر يتوافر للبلدان، حيث تعمل هذه اللجنة على توفير دعم مفيد للغاية لعمل مسؤولي التواصل مع الدستور الغذائي وضمان توافر الفرص لدى كافة الوزارات والمنظمات غير الحكومية والمستهلكين والقطاع الصناعي من اجل عرض آرائهم بخصوص قضايا الدستور الغذائي، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بمراقبة الأغذية. أما الاختصاصات الأساسية للجنة الوطنية فتكمن في تقديم النصح للحكومة بخصوص تأثيرات أي من القضايا المتعلقة بالمعايير الغذائية ومراقبة الأغذية التي قد تنشأ عن العمل الذي تقوم به هيئة الدستور الغذائي. ويمكن لهذا الفريق الاستشاري توفير فوائد جمّة من خلال مساعدة الحكومة على ضمان إمداد المستهلكين بأغذية آمنة بالتزامن مع رفع سقف فرص التنمية الصناعة إلى الحدّ الأقصى وتوسيع نطاق التجارة الدولية.

[5] البيانات مستمدة من 11 اجتماعاً للجان الفنية بين سبتمبر/أيلول 2016 ومايو/أيار 2017.

> تجني البلدان قيمة عظمى من الدستور الغذائي إذا ما استعدت على المستوى الوطني. فمن الأهمية المحورية بمكان أن تستثمر البلدان في نظام يتيح لها تحديد المخاوف المرتبطة بالسلامة الغذائية والتجارة وترتيب أولويتها. . وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال اجتماع الخبراء الحكوميين في مجال الصحة مع مسؤولين من أقسام حكومية أخرى، من قبيل الفرق المعنية بالزراعة والصناعة والتجارة، وكذلك مع ممثلين عن فرق المستهلكين، وتنسيق المشورات بين كافة أصحاب الشأن المذكورين.

عندما يُمنح مسؤولو التواصل مع الدستور الغذائي أو اللجنة الوطنية المعنية بالدستور الغذائي السلطة للتنسيق مع أصحاب الشأن في الحكومة والقطاع الخاص، وعند إبراز الاحتياجات والأولويات المتعلقة بالسلامة الغذائية والتجارة بشكل كبير وإعطائها دعماً اقتصادياً، عندها تصبح الآليات القوية للدستور الغذائي متاحة بالكامل لذلك البلد.

لا شك أن البلد الذي يتبوأ موقعاً راسخاً خاضعاً للتنسيق، ومدعوماً بالقطاعات والبيانات التي تبرر وجود مخاوف محددة هو بلد قوي الموقع. فالمرحلة الأولى للمشاركة في لجنة الدستور الغذائي قد تتمثل في الإسهام في وضع معايير تقترحها أطراف أخرى – ربما من خلال توفير خبرة فنية أو دعم لغوي عن طريق الاشتراك في استضافة فريق عمل الكتروني. فحالما يكتسب البلد خبرة في آليات وضع المعايير، عندها يمكن له البدء بالتفكير بالاحتياجات التي تخصه بدقة أكبر. وعند التفكير بتنظيم ورقة مناقشة أو وثيقة مشروع عمل جديد، عندها سيكون البلد بحاجة إلى التركيز على طيف من العوامل، منها الغاية من المعيار المقترح أو المبدأ التوجيهي أو مدونة الممارسة؛ وصلتها وتوقيتها؛ فضلاً عن توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي؛ والحاجة إلى مدخلات فنية؛ وتوافر مشورة علمية يقدمها الخبراء؛ فضلاً عن إطار زمني واقعي لاستكمال العمل.

أظهرت البلدان التي أقامت روابط فعالة مع الدستور الغذائي قوة ملحوظة يمكن تسخيرها ضمن نظام منسق ومتكامل. فخلال فترة تتعدى العشرين سنة بنيف، انتقلت بعض البلدان من مجرد حضور اجتماعات الدستور الغذائي إلى بلدان تشارك في استضافة جلسات اللجان أو في استضافة دائمة للجنة معنية بالسلع أو بموضوع عام يحظى باهتمام معين أو صلة خاصة بالبلد.

ويمكن للخطوات الأولية، من قبيل الاشتراك باستضافة إحدى جلسات اللجان، أو قيادة العمل ضمن فريق عمل إحدى اللجان، أو وضع مسودة معايير بين الجلسات، أن تكون سبيلاً فعالاً لتعلم كيفية العمل من داخل النظام، فضلاً عن معالجة المخاوف المرتبطة بالسلامة الغذائية أو التجارة على المستوى الوطني.

الابتكار والتكنولوجيا في الدستور الغذائي

أدى التحديث والتنفيذ السريع لممارسات العمل المبتكرة في الدستور الغذائي إلى تسهيل المشاركة في اللجان بشكل فاعل وبدرجة كبيرة. فلو أخذنا مثلاً أياً من السنين لوجدنا زهاء مائة

أدوات الدستور الغذائي على شبكة الانترنت

يتيح نظام التعليق عن طريق الإنترنت الخاص بالدستور الغذائي للأعضاء تقديم المواقف الوطنية من أجل وضع وتنقيح نصوص الدستور الغذائي بشتى اللغات خلال الوقت الحقيقي.

وتوفر منصة فرق العمل الالكترونية على الإنترنت منتدى مضموناً يتسم بالشفافية للنقاش بهدف تسهيل عمل اللجان بين الجلسات.

من فرق العمل لدى الدستور الغذائي مسؤولة عن أعمالاً الكترونية بين الجلسات تحددها لها إحدى اللجان. فالمشاركة في هذه الفرق، كما ورد آنفاً، يمثل إحدى السبل الموصى بها لفهم عمليات وإجراءات الدستور الغذائي وللبدء بالتأثير وتشكيل بند من بنود الأعمال التي لا تزال قيد التنفيذ. فمن خلال الحدّ من تكاليف السفر وغيرها من التكاليف ذات الصلة لحضور الاجتماعات شخصياً، قرر الدستور الغذائي مواجهة التحدي من خلال التشجيع على المشاركة بصورة أقوى في أعمال إعداد الأولويات من خلال إدخال نظم بسيطة وبديهية على الإنترنت لصالح فرق العمل وكذلك لتوفير التعليقات على مسودة النصوص.

فمن خلال العمل بكفاءة وفعالية خلال مرحلة الإعداد على المستوى الوطني، يمكن لبلد منسق وملتزم المشاركة في أعمال الدستور الغذائي أو حتى قيادتها بأقل أعباء مالية. فالاستثمار في إسهام قوي خلال هذه المرحلة الابتدائية – التي يعرض خلالها البلد معرفته وإدراكه لقضايا المعايير الغذائية، ومخاوفه ذات الأولوية على المستوى الوطني، مدعوماً بالبيانات والقطاعات – يتيح جني منافع أعظم عند مشاركة أحد المندوبين شخصياً في جلسة لإحدى اللجان.

ما الغاية من تطبيق معايير الدستور الغذائي؟

لخص هذا القسم حتى الآن أهمية الموقع المنسق على المستوى الوطني للوصول إلى بيئة إعداد المعايير على المستوى الدولي ومناقشة الحاجة إلى إعداد المعايير وفق نظام قائم على القوانين. لكن يبقى السؤال: ما هي منافع تطبيق المعايير؟

منافع على مستوى الصحة العامة والتجارة

يجب النظر إلى منافع تطبيق المعايير من زاوية الصحة العامة والتجارة. وجدنا أنه من صالح بلد ما اتخاذ الخطوة الحاسمة الأولى باعتماد المعايير من خلال تشريع وطني، لكن إذا أخفق البلد في تنفيذ هذا التشريع، فلن يجني أية فائدة. فالأغذية غير الآمنة تشكل تحدياً كبيراً على المستوى الاجتماعي والتنموي، كما لا يمكن تحسين الصحة العامة إذا ما كانت الأغذية التي تصل إلى المستهلك غير آمنة. ويمكن لتطبيق الدستور الغذائي على المستوى المحلي أن يسهل إمكانية وصول المصّدرين إلى الأسواق ويحافظ على ديمومتها.

الصحة العامة والسلامة الغذائية

يجب بالتالي أن تحتل السلامة الغذائية قمة جدول أعمال الصحة العامة، لاسيما في البلدان النامية، التي تكون فيها السلامة الغذائية إحدى التحديات الأبرز للوصول إلى أسواق التصدير.

خطر الأغذية غير الآمنة

في عام 2015، نشرت منظمة الصحة العالمية أول تقرير من نوعه بعنوان "تقديرات أعباء الأمراض المنقولة مع الأغذية على المستوى العالمي" حيث كان التقرير الأشمل حتى تاريخه من خلال تغطيته لتأثيرات الأغذية الملوثة في الصحة والرفاه. وأظهر التقرير أن شخصاً تقريباً من كل عشرة أشخاص يصاب بالأمراض كل عام جراء تناوله أغذية ملوثة، حيث يموت 420 000 شخص نتيجة تلك الإصابات، ويكون نصيب المناطق متدنية الدخل من هذه الإصابات هو الأكبر. أما الأطفال تحت سن الخامسة من العمر فمعرضين لخطر مرتفع بصفة خاصة، ويشكلون قرابة ثلث الوفيات مع أنهم لا يشكلون سوى تسعة في المائة من السكان. ولعل عب الأمراض المنقولة مع الأغذية على الصحة العامة يقارن من حيث شدته مع العبء الناجم عن أمراض السل والملاريا ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز).

لا شك أن الأغذية غير الآمنة تتسم بالخطورة كما أسلفنا، إلا أن الدستور الغذائي يقدم توجيهاً عالمياً بهذا الخصوص. وهنا صدر نص مبتكر للدستور الغذائي استجابة لتهديد الأمراض المنقولة مع الأغذية جاء في **المبادئ العامة لصحة الأغذية** (CAC/RCP 1-1969)، وفيها تتم متابعة السلسلة الغذائية بدءاً من الإنتاج الأولي وحتى الاستهلاك النهائي، مسلطة الضوء على الضوابط الصحية عند كل مرحلة. ونظراً لاعتبار هذا النص **مدونة ممارسة** للدستور الغذائي، فإنه يوصي بنهج قائم على تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة حيثما كان ممكناً لتحسين السلامة الغذائية.

ويُعترف دولياً بالضوابط آنفة الذكر على أنها ضوابط أساسية لضمان السلامة الغذائية واستدامتها لصالح الاستهلاك. وهذه المبادئ العامة توصى للحكومات والجهات العاملة في القطاع الصناعي (بما في ذلك أفراد المنتجين والمصنعين والمعالجين ومشغلي خدمات الأغذية وبائعي المفرق) والمستهلكين على حدّ سواء.

ومقابل هذه الخلفية، نرى أن الاستثمار في إمكانية تطبيق المعايير يحمل منافع جلية على مستوى الصحة العامة والتجارة والوصول إلى الأسواق والتنمية الزراعية. فقدرة بلد ما على الاستفادة من الاتفاقات العالمية من قبيل اتفاقي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة، ترتبط بفهمه لكيفية إعداد المعايير وتطبيقها. وإذا ما شارك بلد ما بشكل فاعل في الدستور الغذائي، فسيكون قادراً على التأثير في مجتمع عالمي من الخبراء العلميين. ولعل الولوج إلى هذه الشبكة العالمية المستوى من المعرفة والخبرة يتيح للبلد تطبيق أفضل المعايير والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسة التي تتسم بعمقها العلمي لحماية الصحة العامة وبالتالي حماية جميع السكان.

> تشكل الأغذية غير الآمنة تحدياً كبيراً على المستوى الاجتماعي والتنموي، ناهيك عن أنه لا يمكن تحسين الصحة العامة إذا ما كانت الأغذية التي تصل إلى المستهلك غير آمنة. بالتالي يجب أن تحتل السلامة الغذائية قمة جدول أعمال الصحة العامة، لاسيما في البلدان النامية، التي تكون فيها السلامة الغذائية إحدى التحديات الأبرز للوصول إلى أسواق التصدير.

إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية

يوصي تقرير "إطار العمل" الصادر عن **المؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية** (المؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية، روما 2014) ببناء البنى التحتية الوطنية الضرورية وبالتالي يؤدي تنفيذ المعايير الدولية إلى الإسهام في السلامة الغذائية على المستوى المحلي.

التوصية 54 للمؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية (روما، 2014)

"شارك بفاعلية في عمل هيئة الدستور الغذائي المتعلق بالتغذية والسلامة الغذائية ونفذ ما تراه مناسباً على المستوى الوطني المعايير المعتمدة

هل من معيار خاص بالزعتر (أوريجانو)؟

في عام 2017، بدأت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتوابل وأعشاب الطبخ عملها لمعرفة إمكانية وضع مسودة معيار واحد لكافة المنتجات التي يتم الاتجار بها عالمياً تحت اسم "زعتر". ففي أكبر منطقتين منتجتين، يأتي المنتج من فصيلتين نباتيتين مختلفتين.وتعتقد بعض البلدان بوجوب المحافظة على هذا الفرق نظراً لأن للمنتجات خصائص فيزيائية وكيميائية مختلفة يجب على المستهلك أن يعيها. في حين تشعر بلدان أخرى بأن استبعاد منتج واحد من معيار الدستور الغذائي قد يحمل تأثيراً سلبياً في التجارة، ناهيك عن آثار أخرى تطال القوة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمنطقة.

ويوفر الدستور الغذائي أدوات وبيئة لكافة المنتجين والمصدرين الرئيسيين، ومعهم فرق أصحاب الشأن المعنيين بالصناعة وكذلك جمعيات المستهلكين للعمل معاً بهدف التوصل إلى قرارات بالإجماع.

©iStock/Karimala

المصدر: الأمانة العامة للدستور الغذائي

الإيفاء بمعايير مبيدات الآفات لصالح التصدير

عند عجز المنتجين والتجار في البلدان النامية عن الإيفاء بمعايير بقايا مبيدات الآفات، يكون الرفض بانتظار صادراتهم من الفاكهة والخضروات. ويحدث ذلك بسبب توافر القليل فقط من الحدود القصوى لبقايا المبيدات الخاصة بتلك المحاصيل، وبالتالي يتم تطبيق حدود قصوى مفترضة متدنية جداً لبقايا المبيدات أو لأن الحدود القصوى لبقايا المبيدات قد تختلف عن معايير الدستور الغذائي أو بين مختلف الشركاء التجاريين. فإذا ما حدث ذلك، سيدفع الثمن أولئك على امتداد سلسلة قيمة المنتج الطازج. وغالباً ما توجد فجوات كبيرة في البيانات المتعلقة ببقايا المبيدات في البلدان النامية نظراً لارتفاع تكاليف توليد البيانات وتسجيل مبيدات آفات جديدة والحصول على الموافقة عليها ليصار إلى استخدامها من قبل المزارعين. الأمر الذي يثني بدوره القطاع الخاص عن الاستثمار. نتيجة لذلك، يلجأ المزارعون إلى استخدام مبيدات آفات أقدم وأقل صداقة للبيئة، ناهيك عن أنها ذات مستوى فعالية أدنى لإدارة الآفات والأمراض، ما يزيد من احتمال ظهور اضطراب في التدفقات التجارية.

التجارة ومعايير النوعية

يؤدي استخدام المعايير الدولية كمرجع عام إلى تجنب التكاليف غير الضرورية وإزالة المعوقات المحتملة أمام التجارة. وفي حال نشوب خلاف ما، يمكن أن تلعب المعايير الدولية دوراً محورياً في إيجاد حل لهذا الخلاف.

توفر التجارة في المنتجات الغذائية والزراعية سبيلاً للمزارعين والمصنعين والتجار في البلدان النامية لزيادة دخلهم فضلاً عن تعزيز التنمية الاقتصادية. إلا أن التحديات لا تزال قابعة أمامهم رغم هذه الإمكانية. فمحدودية القدرة على الإيفاء بمتطلبات السلامة الغذائية غالباً ما تندرج بين المعوقات الجسيمة[6].

منافع تصبّ في السوق المحلية

كلما ازداد عدد المؤسسات المعتادة على العمل ضمن سياق دولي، ازدادت معه المنافع المجنية على المستوى الوطني. فكل بلد سيفيد من تحديد وتقييم قضايا الصحة العامة الأكثر أهمية على المستوى المحلي وتقييم القدرات الموجودة لمواجهة تلك التحديات. وكذلك هي الحال بالنسبة للمجال التجاري، فالقدرة على الالتزام باللوائح الغذائية في أسواق التصدير يتطلب معرفة عميقة بالمتطلبات الفنية وقدرة على تنفيذها.

الاستثمار في تنمية القدرات

يجب أن تتحلى البلدان بالقدرة على تنفيذ معايير الدستور الغذائي إذا مارغبت في تحسين حماية المستهلك وتطوير إمكانية الوصول إلى أسواق التصدير. ولعل خبرات القطاعين العام والخاص في الإدارة الفعالة للسلامة الغذائية على امتداد السلسلة الغذائية، إلى جانب خبرة السلطات المعنية في تنظيم السلامة الغذائية ونوعية الأغذية بشكل فعال يُمكن البلد من تشكيل جدول أعمال الدستور الغذائي والتأثير في توصيات هذا الدستور. كما أن هذه الكفاءات المحورية في مراقبة الأغذية هي التي تمكّن البلدان من الانخراط مع الشركاء التجاريين بشكل بناء من خلال آليات تدابير الصحة والصحة العامة، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة، للاستجابة إلى القضايا المتعلقة باللوائح الغذائية والمعايير المؤثرة في التجارة. ويعتبر الاستثمار الاستراتيجي في تنمية القدرات الوطنية لصالح مراقبة الأغذية ضرورة أساسية. فعندما يتناول بلد ما هذه الاحتياجات، ستصبح مشاركته في هذين المجالين لنظام معايير الأغذية والتجارة وفقاً لما وُصف أعلاه مشاركة فعالة، وإسهاماته ذات صلة، مع نتائج قابلة للتحقيق.

يجب الاعتراف بعدم وجود طريق مختصرة للوصول إلى نظام فعال لمراقبة الأغذية. ففي كلّ من البلدان، غالباً ما تقسم المسؤوليات المتعلقة بمراقبة الأغذية بين كثير من الدوائر التابعة للعديد من الوزارات، الأمر الذي يسهم بفعالية في تعقيد النظم الوطنية لمراقبة الأغذية. ولعل تحقيق تطور متواصل يتطلب تخطيطاً متأنياً مقترناً بالتزام دائم. فالتخطيط لبناء القدرات لا يجب أن يقتصر على المشورة بين القطاعات لتحديد نقاط الضعف الواجب معالجتها وترتيب أولوياتها فحسب، بل عليه الأخذ بعين الاعتبار الظروف الضرورية لضمان أن الاستثمارات تؤدي إلى تحسينات في النظام الذي قد يحمل صفة الاستمرارية.

ما المطلوب على المستوى الوطني لتنفيذ برامج مراقبة الأغذية، وما هي القدرات الواجب تنميتها؟

الأبعاد الرئيسية لتنمية القدرات

تتسم نظم مراقبة الأغذية بالتعقيد، ويشترك بها عدد من الوظائف والإمكانات. ولإعداد هذه

[6] يسعى مرفق المعايير والتنمية التجارية من جملة أهدافه إلى معالجة هذه المعوقات وفقاً للشرح الوارد في الصفحة 45.

> يعتبر الاستثمار الاستراتيجي الملائم في تنمية القدرات الوطنية لصالح مراقبة الأغذية ضرورة أساسية. فعندما يعالج بلد ما هذه الاحتياجات، فستصبح مشاركته في هذين المجالين الخاصين بنظام معايير الأغذية والتجارة وفقاً ما وُصف أعلاه مشاركة فعالة، وإسهاماته ذات صلة، مع نتائج قابلة للتحقيق.

المطبوعة، يمكننا التفكير في تنمية القدرات ضمن ميدان السلامة الغذائية وفق المجالات الثلاثة الواسعة التالية: 1) الأطر التشريعية والمؤسسية والسياساتية؛ 2) نشر نُهج تحليل المخاطر المرتبطة بالسلامة الغذائية ونُهج أخرى تستند إلى الأدلة دعماً لصناعة القرار المتعلق بمراقبة الأغذية عند مستويات شتى؛ 3) القدرات الفنية لتنفيذ البرامج ورصدها.

وهنا يعتبر التزامن الحذر مطلوباً بين هذه الأبعاد التي تعمل معاً كتروس متعشقة داخل آلة واحدة لقيادة تنمية القدرات بطريقة فعالة.

السياسات التمكينية وقانون السلامة الغذائية

يجب أن يتسم الإطار المؤسسي في بلد ما بالوضوح، فضلاً عن وجوب توفيره لتوجيهات لا يكتنفها الغموض، ناهيك عن المتطلبات المشترعة. وتتجسد هذه المتطلبات عادة في الغذاء الآمن والمناسب؛ وغير المغشوش أو المتضرر أو التالف أو الفاسد؛ وألا يتم توصيف الغذاء بطريقة مزورة أو مضللة أو خادعة. ويطالب التشريع المسنون منتجي ومعالجي ومصنعي الأغذية بضمان سلامة الأغذية التي يوردونها، فضلاً عن توصيفها بالشكل المناسب للمستهلكين.

وعلى اللائحة المحلية للأغذية، التي تتخذ شكل قوانين لإعداد المعايير، أن تضمن استناد المعايير إلى تحليل المخاطر باستخدام أفضل المشورات العلمية وأحدثها وأقواها. كما على التشريع أن يضمن الاتساق أيضاً ما بين المعايير المحلية والدولية لصالح تسهيل التجارة.

وعلى مستوى السياسات، سيقوم البلد بتحديد أولوياته وسن قوانين تفضي إلى حماية الصحة وتسهيل التجارة في الوقت عينه. وتوفر معايير الدستور الغذائي واتفاقا منظمة التجارة العالمية إطاراً أساسياً لمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق هذين الهدفين من خلال تشريعها الوطني.

إن قانون السلامة الغذائية هو الذي سينظم في نهاية المطاف سلوك الجهات الفاعلة الوطنية ضمن النظام الغذائي. فالتنسيق والتواصل الفعال بين شتى المؤسسات – بما في ذلك المؤسسات العاملة في مجال الصحة العامة والتجارة والزراعة والسلامة الغذائية وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني – مطلوب لضمان أخذ احتياجات الجميع بعين الاعتبار عند وضع التشريع الخاص بالأغذية ومراجعته.

الممارسة التنظيمية الجيدة

يعكس التشريع الوطني السديد في مجال الأغذية والزراعة الالتزامات الدولية، بالتزامن مع احترام السياق الوطني. فقد أقرت الحكومات منافع تطبيق الممارسات التنظيمية الجيدة تشجيعاً لوضع لوائح عالية النوعية ومجدية اقتصادياً تكون قادرة على معالجة الأهداف والاحتياجات الوطنية، تزامناً مع أخذ الالتزامات الدولية بعين الاعتبار. وتشتمل بعض الأمثلة المتعلقة بالممارسات التنظيمية الجيدة على: توافر نهج حكومي لكامل مؤسسات الدولة لوضع اللوائح؛ تقييم التدابير البديلة (من قبيل تقييم التأثير التنظيمي)؛ وتقييم الأخطار؛ والشفافية والمشورة العامة؛ واستخدام معايير دولية؛ ومراجعة ورصد أداء اللوائح خلال دورة حياتها. وتتبع العملية التنظيمية لإعداد المسودات وتحليلها ومراجعتها نهجاً متعدد الاختصاصات وتشتمل على أصحاب الشأن من كافة الفئات.

يناقش أعضاء منظمة التجارة العالمية الممارسة التنظيمية الجيدة في لجنة الحواجز التقنية المعوقة للتجارة منذ 20 عاماً. كما يناقش الأعضاء منذ عام 2012 المبادئ التوجيهية للممارسة التنظيمية الجيدة على شكل لائحة توضيحية تحتوي على آليات طوعية ومبادئ الممارسة التنظيمية الجيدة دعماً للأعضاء خلال عملية تنفيذ اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة على امتداد دورة الحياة التنظيمية. ففي مجال التشريع المتعلق بالسلامة الغذائية، تعمل منظمة الأغذية والزراعة على مساعدة البلدان في عملية بناء أطر تشريعية متوافقة مع المعايير المرجعية الدولية وإدخال

دائرة قوانين التنمية لمنظمة الأغذية والزراعة

لمنظمة الأغذية والزراعة مستودع فريد من نوعه للمعرفة والمعلومات يهدف إلى مساعدة البلدان على تعديل أو صياغة مسودة تشريع ذي صلة بالسلامة الغذائية ونوعيتها. ولعل هذا المورد الذي لايقدر بثمن والحكمة من ورائه قد تراكمت خلال فترة تنوف على 40 عاماً من الانخراط في مختلف التقاليد المتعلقة بالشرائع حول العالم. وتشكل دائرة قوانين التنمية لمنظمة الأغذية والزراعة، من خلال فريق من المحامين المنحدرين من خلفيات متفاوتة، مركز تواصل لتحفيز تصميم أطر عمل تنظيمية وطنية ذات صفة عملية وتناسب كافة المجالات التي تقع ضمن المسؤولية المنوطة بمنظمة الأغذية والزراعة. كما تقدم هذه الدائرة المساعدات اللازمة من خلال تقييمات قانونية ومؤسسية؛ فضلاً عن دعمها لعمليات الإصلاح القانوني بصورة تشاركية؛ وإعداد مشاريع قوانين؛ ناهيك عن قيامها بأنشطة تتعلق بتنمية القدرات لدى المحامين والمنظمين. وتساعد عملية بناء القدرات هذه البلدان على تحسين قدراتها على صياغة تشريع مناسب بشكل مستقل.

ويخلف تفصيل المساعدات مع اختلاف حالة كل بلد على حدة، كما يترافق مع إيلاء اهتمام بالإطار القانوني الوطني والتقاليد، فضلاً عن تنفيذ اتفاقات دولية قابلة للتطبيق ومعايير مرجعية دولية. وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة حتى تاريخه المساعدة إلى طيف واسع من البلدان والمنظمات الإقليمية على امتداد خمس قارات في مجال إعادة النظر في تشريعاتها.

ولدى منظمة الأغذية والزراعة أكبر قاعدة بيانات مشترعة (FAOLEX) بشأن الأغذية والزراعة، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية (مصائد الأسماك والأراضي والمياه والحراجة)، حيث توفر معلومات قانونية من خلال نشرها لدراسات مشترعة وأوراق قانونية على الانترنت، بما في ذلك الممارسات التنظيمية الجيدة لصياغة أو مراجعة أطر العمل القانونية الوطنية. وتغطي هذه المطبوعات شتى المواضيع المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية، إذ لا تقتصر على السلامة الغذائية وحسب، بل الصحة الحيوانية والنباتية والسلامة الحيوية.

تعمل قاعدة بيانات FAOLEX منذ 1995، وتخضع للتحديث بصورة دائمة، حيث يضاف إليها وسطياً 8 000 مدخل جديد كل عام. وتحتوي في الوقت الراهن على وثائق قانونية وأخرى تتعلق بالسياسات حصلت عليها المنظمة من أكثر من 200 بلد وإقليم ومنظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي تعود بأصلها إلى ما يزيد على 40 لغة.

مبادئ الصحة والصحة النباتية المتعلقة بالتبرير الفني القائم على المخاطر والحاجة والتناسب وعدم التمييز. وبعدها بدأ مرفق المعايير والتنمية التجارية بمناقشة الممارسة التنظيمية الجيدة في مجال الصحة والصحة النباتية.

يؤدي استخدام مبادئ وآليات الممارسة التنظيمية الجيدة إلى نظم تنظيمية أكثر انفتاحاً وفعالية واستجابة، ويقلص من احتمال ظهور مشكلات تجارية. ومن بين الأمثلة على الممارسة الجيدة نجد اللائحة المتعلقة بالأغذية والتي توضح أدوار ومسؤوليات شتى أصحاب الشأن، وتضمن وجود سلسلة مناسبة من الأوامر لتنفيذها واتخاذ الإجراءات العاجلة بخصوصها، ناهيك عن تسهيل التنسيق بين شتى مراحل سلسلة إنتاج الأغذية. ويعمل القانون السوي والعملي في هذا المضمار على تحسين الصحة العامة على المستوى الوطني، وكذلك على تعزيز التجارة الدولية بالمنتجات الغذائية والزراعية.

يجب ألا يتسم التشريع الغذائي بحالة من السكون. إذ على البلد أن يمتلك القدرة على تعديل قوانينه ولوائحه عند شتى المستويات أينما ومتى تظهر الحاجة إلى ذلك – كالاستجابة لأزمة معينة أو قضايا طارئة أو تقانات جديدة، من قبيل المحاصيل المعدلة وراثياً أو إدخال أغذية جديدة أو أغذية تستخدم لغاية معينة؛ أو في سياق تنفيذ اتفاق تجاري دولي أو إقليمي معين.

صناعة القرار القائمة على المخاطر

هنالك مجموعة من المخاطر المنقولة مع الأغذية، منها المألوف ومنها الجديد، كالمخاطر الصحية التي تتسبب في إعاقة تجارة الأغذية على المستوى الدولي. ويجب تقييم هذه المخاطر وإدارتها تحقيقاً لمجموعات الأهداف الوطنية المتنامية والمتزايدة تعقيداً. ويشتمل تحليل المخاطر، الذي يشكل نهجاً منظماً ومنضبطاً لاتخاذ قرارات تتعلق بالسلامة الغذائية، على ثلاثة مكونات أساسية: تقييم المخاطر وإدارة المخاطر والتواصل بشأن المخاطر (انظر الشكل 6). كما يمثل أداة قوية لتنفيذ التحليل القائم على أساس علمي والوصول إلى حلول سوية تتسم بالشفافية لمشكلات السلامة الغذائية. ويمكن لاستخدام تحليل المخاطر تحفيز الارتقاء بمستوى الصحة العامة على نحوٍ متواصل وتوفير أرضية لتوسيع التجارة الدولية (منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية 2006).

ولتحليل المخاطر تطبيقات ذات طابع عملي جداً. فهو يتيح للسلطات معرفة وتحديد الموقع الذي

ستستثمر فيه مواردها واتخاذ القرارات الشفافة بخصوصه. كما يمكن تطبيق تحليل المخاطر لوضع معايير غذائية جديدة، وتقييم التغييرات المقترحة للمعايير الغذائية الموجودة، فضلاً عن تنفيذ عمليات الرصد والمراقبة، وتقييم الممارسات المتعلقة بالتقانات الغذائية ودراسة القضايا الجديدة ذات الصلة بالسلامة الغذائية.

ولعل من الصعوبة بمكان انخراط الشركاء التجاريين في مناقشة التدابير في حال عدم قدرتهم على التحدث باللغة المستخدمة في تحليل المخاطر. ففي واقع الأمر يتطلب اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية اعتماد كافة تدابير الصحة والصحة النباتية على تقييم المخاطر. وتعتمد القدرات الحاسمة، من قبيل القدرة على تبرير بعض التدابير وفهم كيفية التشكيك بالتدابير الأخرى، على مدى طلاقة البلد في تحليل المخاطر. إذا لا يمكن تمكين بلد ما وإقامة شبكات ذات أهداف معينة وعقد حوار بناء بخصوص شرعية تدبير ما والغاية منه سوى في حال تطوير ذلك البلد لقدرته على تحليل المخاطر.

ما هي منافع تحليل المخاطر المتعلقة بالسلامة الغذائية؟

يساعد نهج تحليل المخاطر المتعلقة بالسلامة الغذائية البلد على تحديد الجوانب المهمة من غير المهمة عند الحديث عن حماية الصحة العامة وتحديد مكان استثمار الموارد بهدف جني المنفعة العظمى. صحيح قد تدرك بعض البلدان النامية بأن تحليل المخاطر يشكل أداة بالغة التعقيد صممتها بلدان متقدمة لصالحها، إلا أن القدرة على العمل على مستوى تحليل المخاطر الفنية يحظى بأهمية أعظم في حال محدودية موارد البلد المطلوب استثمارها. إذ يمكن استخدام تحليل المخاطر لدعم صناعة قرارات برنامجية وسياساتية قوية ضمن السياق المحلي، أو في مجال إعداد المعايير أو لاختيار برامج المراقبة التي ستمنح الأولوية. وستمكن مبادرة تنمية القدرات التي تعزز كفاءة تحليل المخاطر المشاركين من الحديث بفعالية أكبر مع الشركاء التجاريين. فبدون لغة المناقشات الفنية لن

مالي: تنفيذ تحليل المخاطر

تشكل مالي مثالاً عن البلد الذي سعى إلى تحسين نهجه المتعلق بصناعة القرار بشأن السلامة الغذائية، وذلك من خلال اعتماد هذا البلد على إطار تحليل المخاطر. فقد سعت السلطات، التي تتمتع أصلاً بإمكانية الوصول إلى البيانات ذات الصلة بتحليل الأغذية واستهلاكها، إلى الحصول على المشورة بخصوص كيفية استخدام تلك البيانات لتوجيه الخيارات الاستراتيجية وأنشطة مراقبة الأغذية التي تنفذ بشكل يومي.

ففي عام 2014، أطلقت مالي ومنظمة الأغذية والزراعة برنامج تنمية القدرات لمدة عامين، حيث شارك طيف واسع من أصحاب الشأن – من الهيئات التي تتمتع بالكفاءة، بدءاً من مختبرات الهيئة الوطنية للسلامة الغذائية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بمن فيهم منتجي السلع الأولية، وممثلي المستهلكين، وحتى مؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية وممثلي المجتمع المدني – في سلسلة من فعاليات التدريب على كيفية استخدام بياناتهم الوطنية لتحديد أولويات المخاطر والارتقاء بإدارة تلك المخاطر إلى المستوى الأمثل. واليوم باتت مالي قادرة على تأسيس برامج رصد ومراقبة للأغذية المحلية منها والمستوردة اعتماداً على فهم عملي لتحليل المخاطر.

©iStock/John_Kalapo

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

يتمكن المندوبون في اجتماعات الدستور الغذائي، لاسيما على مستوى اللجنة الفنية، من طرح الأسئلة أو التأثير أو التبرير أو الطعن بالعمل الذي تم التعهد به. فالتواصل الفعال مع العامة وغيرهم من أصحاب الشأن يشكل مسألة محورية لخلق الثقة في النظام، والتي تعتبر عنصراً أساسياً في تسهيل التجارة.

وعند إعداد الأهداف بخصوص تنمية القدرات، من الأهمية بمكان الانطلاق بالعملية اعتماداً على الموارد المتاحة بغض النظر إن كانت هذه الانطلاقة متواضعة. فإضافة إلى الجوانب المعقدة، هنالك خطوات أولية بسيطة يمكن اتخاذها. كما أن وصول عمليات تحليل المخاطر إلى النضج يتطلب وقتاً، إلا أنها خطوة جديرة بالاستثمار للحصول على نتائج مهمة.

الشكل 6: تحليل المخاطر

غانا: نهج قائم على المخاطر لمعالجة الخطر الكيماوي في الأسماك المدخنة

يتناول الشعب في غانا الكثير من الأسماك المحفوظة والمدخنة باتباع عملية تدخين تقليدية. وقد تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع غانا لسنوات كثيرة في دعم هذا القطاع، وكان أحدث جوانب التعاون تطوير تقنية تدخين يمكنها ضبط تلوث الأسماك المدخنة بالهيدروكربون العطري متعدد الحلقات (PAHs) – وهي مركبات مرتبطة بالاحتراق غير الكامل أظهرت الأبحاث أنها مركبات مسرطنة وبالتالي تشكل مخاوف خطيرة متعلقة بالصحة العامة.

ولدى غانا معايير ومدونات وطنية خاصة بالممارسة تغطي الأسماك المدخنة، فضلاً عن برامج للمراقبة التنظيمية لتلك المنتجات. غير أنها لم تعكس النُهج الحديثة القائمة على المخاطر والمتعلقة بالسلامة الغذائية، كما لم تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناجمة عن الهيدروكربون العطري متعدد الحلقات.

وباستخدام بيانات أتيحت مؤخراً من خلال دراسة وطنية قامت بتحليل التلوث ومستويات استهلاك الأسماك المدخنة، عملت منظمة الأغذية والزراعة عام 2016 مع هيئة الأغذية والأدوية في غانا على تمكين العاملين لديها من فهم كيفية استخدام بياناتهم الخاصة بغرض تقييم المخاطر وتوصيفها.

وأظهر هذا التدريب أن طرق التدخين المختلفة التي طورتها منظمة الأغذية والزراعة (معالجة الأسماك في تياروية بطريقة منظمة الأغذية والزراعة) أو ما تعرف اختصاراً بطريقة FTT أدى إلى خفض مستويات التلوث مئات المرات، ما أدى إلى غياب المخاطر عن المنتج النهائي من خلال تطبيق الممارسات الجيدة.

وبات بمقدور المسؤولين في غانا تطبيق عمليات مختصة لتقييم المخاطر وتقدير الحاجة إلى الاستثمار في مدونات الممارسة الجيدة كجزء من نهجهم في إدارة السلامة الغذائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

بناء القدرات لدى القطاع الخاص: مثال حول تربية الأحياء المائية في بنغلاديش

تشكل تربية الروبيان والجمبري مصدر دخل مهم لصغار المزارعين في آسيا. إذ ينتج قطاع تربية الأحياء المائية الآسيوي 75 في المائة من الروبيان المستهلك حول العالم. وفي بنغلاديش، يأتي قطاع الروبيان والجمبري كثاني أكبر صناعة تصدير في البلد، حيث تباع 90 في المائة من صادراته إلى الاتحاد الأوروبي، يتم إنتاج ما يزيد على 80 في المائة منها من قبل صغار المزارعين المربين للأحياء المائية.

وفي أعقاب رفض الاتحاد الأوروبي للروبيان والجمبري القادم من بنغلاديش في عامي 2008 و2010 بسبب وجود بقايا مضادات الميكروبات الممنوع استخدامها للحيوانات، أقرت الحكومة بخطر خسارة هذه السوق المهمة وقررت وقف كافة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي. وطُلب دعم المنظمة الأغذية والزراعة حيث أقامت شراكة مع قسم مصائد الأسماك من خلال علاقة تعاونية وثيقة مع المركز العالمي للأسماك ومؤسسة الروبيان والأسماك في بنغلاديش لتنفيذ مشروع يموله صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية مع التركيز على مكافحة الأمراض بهدف تجنب المزيد من إساءة استخدام الأدوية البيطرية.

واستناداً إلى خبرة منظمة الأغذية والزراعة في قطاع تربية الأحياء المائية قامت بتنظيم برنامج لثلاث سنوات يعمل مع 1 000 من صغار المزارعين مربي الروبيان والجمبري. وكخطوة أولى، تم تشجيع المزارعين على تنظيم أنفسهم في مجموعات ما ممكنهم من إعداد منطقة خاصة بهم لجمع حصادهم وبالتالي تجاوز الوسطاء وزيادة قدرتهم على المساومة.

ومع تحديد الاستدامة كهدف منشود، سعى نهج التدريب طويل الأجل إلى التأكد من أن عشرة مساعدين يعملون بدوام كامل قد دعموا مجموعات المزارعين خلال فترة عامين لمساعدتهم على تحسين ممارساتهم ونظمهم المتعلقة بالإنتاج. ومن بين التغييرات التي أحرزت كان الاقتصار على اعتماد الحيوانات المختبرة ما بعد طور اليرقات بحيث تكون خالية من الأمراض وعدم استخدام مضادات البكتيريا أو غيرها من الأصناف العلاجية الأخرى.

وجاءت النتائج جد مشجعة ما دفع الحكومة في بنغلاديش إلى اتخاذ القرار بتوسيع هذا النهج من خلال تطبيقه على كامل قطاع تربية الروبيان والجمبري. وبالتالي شهدت وقائع رفض منتجات الروبيان والجمبري عند حدود الاتحاد الأوروبي بخصوص استخدام مواد غير مرخصة تراجعاً كبيراً.

©Shutterstock/peerawat Songbundit

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

قدرات فنية لصالح التنفيذ

تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع البلدان لتحديث قدراتها وتأسيس وتنفيذ نظم مناسبة للسلامة الغذائية ومراقبة الجودة. وقد أشار هذا القسم مسبقاً إلى أهمية توافر قاعدة قانونية وتنظيمية حديثة وفعالة تعالج قضايا السلامة على امتداد السلسلة الغذائية، بما في ذلك إنتاج الأغذية وتداولها وتخزينها ومعالجتها وتوزيعها. أما التوجه الحديث في مراقبة الأغذية فيشدد على الوقاية، حيث تتحمل الأعمال الغذائية مسؤولية ضمان أن الأغذية التي تقوم تلك البلدان بإنتاجها وتسويقها آمنة وتفي بمعايير الجودة المطلوبة.

لكن في غياب آلية التنفيذ، يصبح النظام القانوني والتنظيمي غير ذي جدوى. ويجب أن يتوافر لدى السلطات القدرة الفنية المطلوبة للإشراف على تنفيذ المتطلبات، ورصد حالة السلامة الغذائية للتأكد من تحقيق برامج مراقبة الأغذية النتائج المرجوة، وتسهيل التواصل التفاعلي ضماناً لانخراط كافة أصحاب الشأن واطلاعهم.

وتشتمل القدرات المطلوبة لدعم التنفيذ على المختبرات ذات الإمكانات التشخيصية، وخدمات التفتيش، فضلاً عن نظم التواصل والإعلام. إلا أن هذه القدرات يجب ألا تتوافر فحسب، بل يجب إدارتها بطريقة تمكن من توفير الخدمات ذات الصلة على نحوٍ مستدام. وعلى السلطات أن تتحلى بالقدرة على تنفيذ برامج تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة التي تعنى بممارسة التصنيع الجيد وعرض مطابقتها للمعايير واللوائح ذات الصلة.

أشرنا آنفاً إلى أن مراقبة الأغذية تعتمد على الإدارة الفعالة للسلامة الغذائية ومراقبة الجودة من جانب الصناعة الغذائية. وتحدد الممارسات الجيدة لإدارة السلامة الغذائية في مدونات الممارسات الصحية ذات الصلة للدستور الغذائي. كما تسهم الحكومات في دور مهم لدعم تكييف هذه المدونات مع السياق المحلي وضمان توافر فرص التدريب الفعال لكافة المتعاملين بالأغذية والقائمين بالأعمال الغذائية على امتداد سلسلة القيمة.

وقد نفذت منظمة الأغذية والزراعة الكثير من الدورات التدريبية عبر السنين بهدف إيجاد مجموعات من المدربين ذوي التأهيل الجيد في مجال الصحة الغذائية، وذلك بالتعاون مع الأكاديميات والقطاع الخاص المعني. كما تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتوفير وتعبئة الموارد الفنية دعماً لتنمية هذه الخبرات.
وتعتبر إمكانية التعقب مكوناً مهماً في استراتيجية إدارة السلامة الغذائية على امتداد السلسلة الغذائية. إلا أن تجزئة سلاسل الإمداد في كثير من البلدان النامية يخلق تحديات جسيمة أمام تحقيق إمكانية التعقب.

ويأتي تفتيش الأغذية والمصادقة عليها في طليعة برامج التنفيذ. فمن خلال الاستفادة من شبكات البلدان الأعضاء فيها استطاعت منظمة الأغذية والزراعة توفير معرفة وخبرة واسعة في مجال الممارسات الفضلى على صعيد تفتيش الأغذية للبلدان الساعية إلى تعزيز نظمها. كما عملت منظمة الأغذية والزراعة على توفير كتيبات إرشادية لدعم عمليات التفتيش المتطور القائم على المخاطر للواردات الغذائية ومنتجات مصائد الأسماك ومنتجات اللحوم. كما وفرت المنظمة أيضاً عدداً من الأدوات على الإنترنت لدعم تصميم وتنفيذ برامج أخذ العينات. ويشتمل تفتيش الأغذية القائم على المخاطر على تفتيش المرافق والتحقق من المطابقة مع الممارسات الجيدة المثبتة، وكذلك على عنصر المطابقة مع البنى التحتية الرئيسي.

إلا أن تنمية القدرات المخبرية يجب أن تركز بالشكل الكافي على استدامة هذه الأصول الثمينة. وهذا يشتمل على ضمان الإجراءات والسياسات وتمكينها في مجالات من قبيل استرداد التكاليف وتأمينها، وفقاً لما هو موضح في دراسة لحالة شيلي (انظر الصفحة 46).

تحسين تأثير الاستثمار في تنمية القدرات إلى المستوى الأمثل

يقصد بالطبيعة المتطورة لتنمية القدرات عدم وجود نقطة نهاية محددة لهذه العملية. لكن المؤكد أنها بحاجة إلى نقطة بداية وتخطيط قوي يقترن باستثمار متواصل.

نظام سوازيلند لتعريف الحيوانات وإمكانية تعقبها

تعمل منظمة الأغذية والزراعة على الإمداد بالمعرفة المتعلقة بالسلسة الغذائية والنظم الغذائية بغرض إيجاد حلول متكاملة ومستدامة لقضايا السلامة الغذائية على امتداد السلسلة الغذائية. واعترافاً بخبراتها المذكورة، طلبت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من منظمة الأغذية والزراعة وضع مبادئ توجيهية تتعلق بتعريف الحيوانات وإمكانية تعقبها، حيث تعمل هذه المبادئ التوجيهية على خدمة الكثير من الأغراض بما في ذلك دعم إمكانية تعقب الأغذية ذات المنشأ الحيواني، وتم التحقق منها من خلال سلسلة من المشاريع النموذجية القطرية.

وقد رجعت العديد من البلدان إلى منظمة الأغذية والزراعة ابتغاء تلقي الدعم في ميدان تنمية قدراتها من أجل تنفيذ نظم متعددة الأغراض لتعريف الحيوانات وإمكانية تعقبها. وواحد من هذه المشاريع، المنفذة من خلال برنامج التعاون الفني لمنظمة الأغذية والزراعة، أسس نظام سوازيلند لتعريف الحيوانات وإمكانية تعقبها، الذي أدى إلى تحسين إمكانية تعقب الحيوانات ومكافحة الأمراض، كما مكن من تحديد موقع المرض بدقة وحَجْر مناطق تفشي المرض، ناهيك عن تسهيل النظام عملية تحديد مناطق المستجمعات لصالح التصدير.

أضف إلى ذلك أن نظام سوازيلند لتعريف الحيوانات وإمكانية تعقبها قد أدى إلى إمكانية الحصول على مصادقة الاتحاد الأوروبي وغيره من الأسواق الدولية والإقليمية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

بناء القدرات الفنية لدى بوتسوانا لتأمين السلامة الغذائية وضمان التجارة

تحمل لحوم الأبقار، وهي أكبر السلع غير المعدنية المُعدة للتصدير في بوتسوانا، أهمية على مستوى مصادر المعيشة لدى كثير من صغار المزارعين في البلد. وصحيح أن منتجي لحوم الأبقار يعتمدون على الأدوية البيطرية كأداة حاسمة لمكافحة المرض، إلا أن التأثيرات المحتملة لتلك الأدوية في السلامة الغذائية والتجارة يجب أن تبقى تحت رقابة الضوابط الوطنية لمعرفة مستوياتها المتبقية في الأغذية. فلكل قيود تجارية محتملة تأثيرات ملحوظة كما شهدنا عام 2011، حيث عُلقت صادرات لحوم الأبقار إلى الاتحاد الأوروبي لفترة مؤقتة بفعل المخاوف المرتبطة بكفاءة الضوابط، ما أدى إلى خسارة في الإيرادات قدرت بنحو 48 مليون يورو.

واستجابة لذلك، نفذت منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية علاقة تعاونية بهدف مساعدة بوتسوانا على تحسين نظامها المتعلق بضوابط السلامة الغذائية، بما في ذلك تعزيز القدرات الفنية والتحليلية للمختبر البيطري الوطني في بوتسوانا. وبفضل نقل التقانات والتدريب العملي، وبالتعاون مع مختبر منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في سايبرسدورف في النمسا، بات المختبر البيطري الوطني في بوتسوانا أكبر قدرة على ضبط الزيفان الفطري وبقايا الأدوية البيطرية ومبيدات الآفات باستخدام تقنيات تتعلق بالنظائر وأخرى ذات علاقة بالطاقة النووية على امتداد طيف من الأدوات التكميلية: إذ أفاد العاملون من التدريب على اختبار السلامة الغذائية وتأمين المواد والتجهيزات المخبرية؛ كما تم اعتماد أكثر من 10 من الطرائق التحليلية الجديدة للمختبر البيطري الوطني في بوتسوانا تتيح له إظهار غياب المرض أو التلوث عن الأغذية.

لم تستعاد الثقة بالصادرات فحسب، بل عملت القدرات المؤسسية المعززة لبوتسوانا على خفض حاجة البلد إلى التعاقد الخارجي لإجراء اختبارات التحليل، وهو ما كان يشكل سابقاً إجراءاً مكلفاً يستلزم وقتاً طويلاً. نتيجة لذلك، لم تعزز بوتسوانا صادراتها من لحوم الأبقار إلى الاتحاد الأوروبي وأسواق سخية أخرى فحسب، بل مكنت شعبها من جني منافع تجارية في قطاعات اقتصادية أخرى.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وهنالك عدد من الجهات المانحة والدوائر الفنية الداعمة لتنمية القدرات في مجال السلامة الغذائية على المستوى الدولي. ففي عام 2004، تضافرت جهود منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة الدولية مع جهود البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان لتأسيس مرفق المعايير والتنمية التجارية بهدف رئيس ألا وهو دعم زيادة الاستثمار في تنمية القدرات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية وتسهيل التنسيق بين الجهات المانحة والدوائر المعنية. وتوفر الاجتماعات المنتظمة لفريق عمل مرفق المعايير والتنمية التجارية منصة لمناقشة الممارسات الفضلى في مجال تنمية القدرات وتحفيز فرص التعاون والتنسيق خلال المراحل الأولى في مجال تصميم وتنفيذ التدخلات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية.

مرفق المعايير والتنمية التجارية

تعمل الشبكة العالمية لمرفق المعايير والتنمية التجارية على جمع الخبراء الرائدين في مجال التجارة والصحة والزراعة حول العالم لمواجهة التحديات المستمرة منها والناشئة بخصوص تدابير الصحة والصحة النباتية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلامة الغذائية. وتشتمل الأمثلة عن المواضيع التي حظيت بالتركيز مؤخراً على المصادقة الالكترونية المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية، وتسهيل التجارة ضمن سياق تدابير الصحة والصحة النباتية، وتحديد أولويات الاستثمار في تلك التدابير، ناهيك عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص دعماً لبناء القدرات في مجال الصحة والصحة النباتية.

كما يوفر مرفق المعايير والتنمية التجارية تمويلاً محدوداً لإقامة وتسليم مشاريع مبتكرة ذات صلة بتدابير الصحة والصحة النباتية، حيث تساعد هذه المنح أصحاب الشأن من القطاعين العام والخاص في البلدان النامية على الالتزام بمتطلبات تدابير الصحة والصحة النباتية للتمكن من الوصول إلى الأسواق. فغالباً ما تعمل هذه المنح كمحفز لتشجيع شركاء جدد وغيرهم من الممولين على دعم التأثير على المدى الأبعد. وقد استطاع مرفق المعايير والتنمية التجارية حتى تاريخه تمويل ما يزيد على 60 مشروعاً ومنحة لإعداد مشاريع تتعلق بالسلامة الغذائية والتجارة حول العالم.

ومنذ انطلاقة المرفق عام 2004 حظى بدعم 17 جهة مانحة أسهمت في أكثر من 52 مليون دولار أمريكي لصالح صندوق الائتمان. ولا يزال مرفق المعايير والتنمية التجارية محافظاً على موقعه كمثال ناجح عن الشراكة حيث تعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية بشكل مشترك على تحديد الممارسات الفضلى في تنمية القدرات المتعلقة بمعايير الصحة والصحة النباتية.

كما تشارك منظمة الأغذية والزراعة في الشراكة العالمية للسلامة الغذائية التي أسست مؤخراً، والتي تركز على تنسيق ودعم تنمية القدرات في مجال السلامة الغذائية مع التركيز على شراكات القطاع العام. وتعتبر الشراكة والتنسيق خطوة أساسية للحصول على النتائج الفضلى من الاستثمارات في تنمية القدرات.

وعلى المستوى الوطني أيضاً، يعد التنسيق مسألة جوهرية في مرحلتي تخطيط تنمية القدرات المتعلقة بالسلامة الغذائية وتنفيذها. ونظراً لأن أنشطة السلامة والجودة الغذائية عادة ما تضم كثيراً من الوكالات المنتشرة في عديد من الوزارات، فقد يظهر تنافس على الموارد يحمل تأثيرات عكسية. وبدلاً من ذلك، يجب توافر التعاون والتنسيق لتحديد أولويات تنمية القدرات وتعبئة الاستثمارات وإدارتها سعياً لتحقيقها.

شيلي: بناء الثقة بين الشركاء التجاريين من خلال الاستثمار في القدرات المخبرية

تسهم الصادرات الغذائية بشكل ملحوظ في اقتصاد شيلي، حيث وصل إجمالي قيمتها إلى ما يربو على 10 مليارات دولار أمريكي عام 2015. لكن، وقبل عام 2011، واجهت شيلي تحديات على مستوى الإيفاء بكافة متطلبات الاستيراد المتعلقة بالسلامة الغذائية والنوعية الغذائية. ومن المعوقات الرئيسة كان مجال اختبار ورصد تلوث الأغذية وبقايا الأدوية، حيث أوصى الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل شريكاً تجارياً رائداً، بإجراء العديد من التحسينات، والتي كان منها تحسين القدرات التحليلية. واستجابة لذلك، نفذت منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية برنامجاً للتعاون الفني هدف إلى تحسين قدرات منظومة المختبرات لدى دائرة الزراعة والحيوانات في شيلي.

وعقب التحسينات التي أجريت للمنظومة المذكورة، أمسى مختبر دائرة الزراعة والحيوانات الرئيسي يقوم بأعمال الإشراف والتدقيق الدوري ضمن شبكة مؤلفة من ستة مختبرات محلية تابعة للقطاع الخاص، فضلاً عن إمدادهم بتوجيات فنية، وتنظيم اختبارات وإعادة تحليل إجبارية بين المختبرات لنحو 7-10 في المائة من العينات – تحظى جميعاً برصد ودعم متواصل من جانب منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأدت النتائج إلى تحسين الثقة بين الشركاء التجاريين، بما فيهم الاتحاد الأوروبي، الذي شهد بثقته في نوعية النتائج الصادرة عن تلك المختبرات وأشاد بفعالية المنظومة.

كان التعاون ما بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك التعاون من خلال نقل التقانات وتقديم المشورات الفنية، خطوة أساسية لإنجاح هذا التغيير. وقد أدت الأبحاث المدعومة من منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص تقنيات التحليل لمعرفة السلامة الغذائية إلى تحديد وجهة بناء القدرات المخبرية، وعدد المختبرات الشيلية المشاركة اليوم في الشبكات الدولية التي تجري الأبحاث وتتبادل النتائج. ومع استمرار الدعم من جانب منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، باتت شيلي تسهم اليوم في مشروع أقاليمي للسلامة الغذائية يضم 28 بلداً لبناء الشبكات وتجهيز بلدان نامية بالمنصة والقدرات الفنية التي تحتاجها للإسهام بفعالية في المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية للسلامة الغذائية، بما في ذلك تلك الواقعة تحت رعاية الدستور الغذائي.

©Thinkstock/Hemera/Nicolas Nadjar

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أداة تقييم مراقبة الأغذية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

طورت منظمة الأغذية والزراعة أداة تقييم مراقبة الأغذية لدعم خطط تنمية القدرات الوطنية التي تصب في مراقبة الأغذية القابلة للرصد (انظر الشكل 7). ويعتمد هذا التقييم على أحكام الدستور الغذائي المرعية والممارسات الجيدة المعترف بها دولياً والتي تبنى حول أربعة أبعاد لنظام مراقبة الأغذية: المدخلات والموارد؛ ووظائف المراقبة؛ والتآثر مع أصحاب الشأن؛ والتطوير المستمر. وتؤدي عملية التقييم المنظمة والقائمة على الدليل إلى تحسين موثوقية التقييمات التي تبنى عليها التدخلات المتعلقة بتنمية القدرات. كما تساعد أداة التقييم على تحسين المساءلة في مجال تنمية القدرات، والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية وبين مقدمي المساعدات الفنية والحكومات المستفيدة، وبين الجهات المانحة والجهات المنفذة. كما تسهل الاتساق بدرجة أكبر أثناء عملية تنمية القدرات حتى في حال مشاركة العديد من الجهات اللاعبة المختلفة وذلك من خلال تمكين التكامل بين شتى التدخلات.

الشكل 7: أداة تقييم مراقبة الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية

©Amaviael/Depositphotos

القسم الثالث

النظام الديناميكي

رسائل أساسية

- إن ظهور أنماط تحديات جديدة يعد مسألة حتمية، بالتالي فإن الاستعداد وزيادة المشاركة بمستوى أفضل سيساعد الأعضاء على التقاط الإشارات وإيجاد الحلول التي تحقق الأهداف المتعلقة بالسلامة الغذائية والتغذية بالتزامن مع تقديم المساعدة على المستوى التجاري.
- على البلدان أن تبقى متيقظة ومراقبة ومستعدة في سعيها الدائم للحفاظ على سلامة الأغذية، فالمعرفة العلمية والمنتجات والتقانات والتجارة مستمرة في التطور وتزداد ديناميكية وتنوعاً يوماً تلو الآخر.
- ستكون الحاجة موجودة إلى مؤسسات قوية، على المستويين الوطني والدولي، وذلك للتمتع بالمنافع وإدارة المخاطر التي قد يحملها المستقبل.

تشهد أساليب الإنتاج والتصنيع، وكذلك الطرق التي تسلكها الأغذية بدءاً من المزرعة وانتهاءً على شوكة الطعام، تطوراً متواصلاً. وعلى عالم المعايير أن يكون مستعداً للتعديل ضماناً لاستمرارية التدفق التجاري السلس. وعلى أصحاب الشأن أن يكونوا مستعدين وقادرين على التقاط الإشارات بحدوث التغيير وتوجيه شبكاتهم الوطنية وفقاً لتلك التغييرات.

تظهر بشكل حتمي قضايا جديدة مليئة بالتحديات على صعيد المعايير الغذائية والتجارة. فلا مجال للبقاء تحت مظلة القناعة هنا. إذ تشكل الآليات والعمليات التي يوفرها الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية لتلك القضايا أدوات مهمة يمكن للأعضاء استخدامها لمواجهة تلك التحديات.

> على البلدان أن تبقى متيقظة، وأن تتبع نهجاً استباقياً، محدّثة قدراتها بشكل منتظم مع بقائها مطلعة لتحديد التحديات الجديد.

لا شك أن أنماط التجارة والإنتاج آخذة في التطور. ففي صناعة التصنيع على سبيل المثال، لم يعد العُرف بتصميم وتطوير وتجميع عربة أو قطعة جهاز عالي التقنية وبيعها في المكان عينه عرفاً سائداً، فاليوم ثمة سلسلة إمداد عالمية آخذة في التطور تنفذ فيها أعمال التصميم والتصنيع والتجميع في عديد من القارات المترامية. والأمر سيان بالنسبة للمنتجات الغذائية، إذ غالباً ما تزرع في بلد ما وتعالج في آخر وتستهلك في ثالث. كما تؤدي تجارة تقانات المعلومات والالكترونيات إلى تغيير الطريقة التي تسير وفقها التجارة، حيث تخلق فرص جديدة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة للدخول في سلاسل القيمة.

تشهد العلوم والتقانات تقدماً مستمراً، وقد بات اليوم الكشف عن أدق كميات الإشعاع وأصغر كم من بقايا مبيدات الآفات في الفاكهة والخضروات مسألة ممكنة. ومقابل هذه الخلفية من التغييرات، يبقى السؤال: كيف يمكن للسلطات الوطنية أن تضمن بأن عمليات تحليل المخاطر وإدارتها والتواصل بشأنها لا تزال مناسبة للغرض المرجو منها. كيف سيواجه المنظمون التحديات ويستفيدون من منافع التطورات التكنولوجية؟ وكيف سيواجهون تغير المناخ أو سيعملون على إدارة الأمراض العابرة للحدود؟ وفي ظل هذا الوضع الديناميكي، يأتي الدور الحيوي دائماً للمنظمين في ضمان السلامة الغذائية ونوعية الأغذية وموثوقيتها والمعلومات المتعلقة بها.

وعلى البلدان أن تبقى بحالة من التيقظ المقترن باتباعها نهجاً استباقياً، محدّثة قدراتها بشكل منتظم مع بقائها مطلعة لتحديد التحديات الجديد، حيث سيحسن هذا النهج من قدرتها على تشكيل مناقشات دولية في الدستور الغذائي ومنظمة التجارة العالمية، وليس مجرد اتباعها ببساطة، فضلاً عن تمكينها من اتخاذ القرار الصائب استجابة للظروف المتغيرة.

وسيبقى دور الدستور الغذائي دوراً حيوياً كما كان مرجواً منه، وذلك من أجل تحديث «لائحة أحكامه» بشكل متواصل مع تطور العلوم وتحول المنظمين إلى هيئات توجيهية دولية معنية بتوحيد المقاييس. وتعتبر مشاركة الأعضاء ضرورة لضمان قدرة الدستور الغذائي على مواصلة هذا الدور، وضمان المحافظة على تحديث الأحكام. وفي ظل هذا السياق المتغير، يشكل تخفيف الاحتكاك التجاري ونشر التوجيهات والممارسات الفضلى من خلال لجنتي تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية المعوقة للتجارة التابعتين لمنظمة التجارة العالمية مسألة حيوية مثل سابقتها.

وسيعرض هذا القسم عوامل تغيير مختارة عند تقاطع المعايير الغذائية مع التجارة. وتبين الأمثلة المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، والصحة العامة والتقانات الجديدة وكذلك البيئة لزوم تطور المعايير لمواكبة النظام الغذائي المتغير. كما يمثل الاستعداد الوطني القوي وانخراط الأعضاء في النظام العالمي للمعايير الغذائية والتجارة السبيل الأفضل لمواجهة التحديات واعتنام الفرص التي تلوح في الأفق.

عوامل التغيير

يشكل تطور العلوم والتقانات أحد أكثر عوامل التغيير أهمية في الرابطة ما بين المعايير الغذائية والتجارة. إذا تستمر عملية تطوير تقانات جديدة لصالح تطبيقها على الإنتاج الغذائي ومعالجة الأغذية وتداولها، كما يمكن أن توفر منافع مهمة. وعلى حوكمة السلامة الغذائية التي تقوم بها هذه التقانات والعمليات الجديدة أن تواكب تطوراتها. كما تشهد الأدوات التشخيصية تطوراً سريعاً. فمع استخدام الأدوات التشخيصية الأكثر

حساسية والتي غالباً ما تكون معقدة، يتعين على البلدان أن تتأكد بأن القرارات المتعلقة بقبول منتجاتها تستند إلى «المخاطر» وليس ببساطة على وجود أثر لكميات من الملوثات التي قد لا تحمل أهمية على صعيد الصحة العامة. كما يعتبر الوصول بالشكل المناسب إلى أدوات تشخيصية مناسبة من قبل البلدان النامية مصدر تخوف أيضاً.

تمثل سَلسَلة كامل المجين طريقة تحليلية تتيح تحديد كامل سلسلة (د ن آ) لمجين الكائن. فمن حيث السلامة الغذائية، تتسم سَلسَلة كامل المجين بإمكانية تغيير الطريقة التي نكشف فيها عن المخاطر الميكروبيولوجية ورصدها وتقييمها وتحريها وإدارتها. وتشتمل على الكشف عن الأمراض المنقولة مع الأغذية وتفشيها ومراقبتها والاستجابة لها. كما تتيح سَلسَلة كامل المجين تعريف وتوصيف الكائنات المجهرية بمستوى غير مسبوق من الحساسية والدقة، حيث تقوم هذه التكنولوجيا بتوفير إمكانية هائلة عبر القطاعات، ونظم تمكينية متجانسة لتحديد الأنماط عبر القطاعات البيئية والحيوانية والغذائية والبشرية، ناهيك عن توفيرها إمكانية تقفي أثر التلوث المنقول مع الأغذية إلى أن تصل إلى مصادره الجرثومية.

إن الدقة التي تتسم بها طريقة سَلسَلة كامل المجين وسرعتها وتدني تكلفتها في تحديد وتعقب الكائنات المجهرية المنقولة مع الأغذية قد تحدث تغييرات في نظم مراقبة الأغذية، فضلاً عن التغييرات في واردات الأغذية وصادراتها. فطريقة سَلسَلة كامل المجين تواصل تطورها بسرعة كتقنية متبعة، إلا أنه لا تتوافر سوى معايير محددة حتى الآن. وفي المستقبل قد يتعين على معايير السلامة الغذائية أن تأخذ بعين الاعتبار تطبيق سَلسَلة كامل المجين. كما قد تؤثر هذه التقنية أيضاً في جوانب الحركة الدولية للسلع نظراً لأن تحديد شحنة معينة كمصدر لتفشي الكائنات المجهرية قد يصبح أسرع وأكثر دقة. وكنتيجة محتملة، قد تواجه بلدان المنشأ أو العبور متطلبات إضافية للتحقق من احتواء السلع على أي مصدر أساسي للتلوث. وسيتيح ذلك من الناحية المثالية تركيز القيود التجارية الضرورية بدقة أكبر على مصدر المنتجات الملوثة، وبالتالي تقليص الحواجز غير الضرورية أمام المنتجات غير المتأثرة.

تحمل التكنولوجيا تأثيرات في نوعية الأغذية، إذ تتحول محاور التركيز من المواصفات المرئية إلى تلك غير المرئية. ففي حال لم تتحول تفاحة معدلة وراثياً إلى لون بني وتظهر عليها علامات التعفن، هل تبقى تفاحة؟ وهل لا تزال آمنة؟ وهل يتغير محتواها التغذوي؟ فعندما لا يعد بمقدورنا الاعتماد على الأساليب التقليدية البصرية منها أو التحليلية، يصبح من الصعوبة الأكبر بمكان التمييز بين النوعيات وتطبيق التشريع الغذائي. وعلى البلدان أن تكون مستعدة بشكل فعال على المستوى الوطني والمشاركة على المستوى الدولي في إدارة التحديات وجني منافع التطور العلمي والتكنولوجي.

ويمكن للتقانات الجديدة أن توفر رؤى مختلفة حول التحديات الدائمة. ولعل زيادة فرص الخلط العرضي بين السلع المعدلة وراثياً مع تلك غير المعدلة وراثياً، وكذلك التوافر الدائم لتقنيات الكشف عن مستويات آثار التعديل الوراثي قد يشكل عاملاً يدفع المنظمين إلى مراجعة نُهجهم المتعلقة بإدارة وجود التعديل الوراثي بمستويات متدني في السلع الغذائية المتاجر بها. وفي هذا السياق، تبقى المشاركة والتعاون على المستوى الدولي عاملاً مهماً لتوصل إلى فهم مشترك.

تمثل الرقمنة وتقانة المعلومات عاملين مرتبطين بالتغيير الذي سيواصل تأثيره العميق في التجارة ومعايير الأغذية. ولعل من الأمثلة على ذلك اعتماد الشهادات الالكترونية المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية – وهي شهادات يتم إصدارها ونقلها الكترونياً بدلاً من الورق – إذ تشكل أدوات ذات أهمية متزايدة لتحسين المراقبة والكفاءة في ميدان التجارة الزراعية. وتعمل الشهادات الالكترونية المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية على خفض التكاليف المترتبة عن الطباعة ووثائق الشحن، وكذلك عن فرزها وتوزيعها فضلاً عن استردادها وأرشفتها. إضافة إلى ذلك تمكن هذه الشهادات الالكترونية السلطات المعنية بتدابير الصحة والصحة النباتية من تخزين البيانات والوصول إليها الكترونياً، ما يمكن استخدامها على سبيل المثال أثناء تنفيذ أساليب التفتيش الآلية لإدارة المخاطر.

وتشتمل المنافع الأساسية لشهادات تدابير الصحة والصحة النباتية على تحسين الموثوقية والسلامة، فضلاً عن الحدّ من فرص الغش، وبالتالي تحسين مستوى الأمن الغذائي والسلامة الغذائية. وتعتبر فرص تخليص البضائع بصورة أسرع وحتى قبل وصولها مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية والغذائية. وقد تواجه البلدان النامية تحديات في سعيها لاعتماد شهادات الكترونية موحدة للصحة والصحة النباتية، مثلما قد تواجه فجوة رقمية أو محدودية في الموارد تعيق الاستثمار في متطلبات البنى التحتية اللازمة.

ورغم ذلك، وفي ضوء المنافع المذكورة، قد تكتسب التجارة ضمن القطاع الزراعي والتي لا تستخدم فيها الأوراق أهمية متزايدة في

وجود كائنات معدلة وراثياً بمستويات متدنية

يتزايد عدد البلدان المشاركة في إنتاج محاصيل معدلة وراثياً ذات أصناف آخذة في الاتساع، وبالتالي تزداد فرص الخلط غير المقصود ما بين السلع المعدلة وراثياً وغير المعدلة وراثياً. وفي الوقت عينه، توفر التطورات التكنولوجية أدوات أقوى للكشف عن وجود مواد معدلة وراثياً. إذ تحمل هذه الظاهرة أهمية خاصة بالنسبة لتجارة الحبوب، التي تواجه مشكلات جسيمة عند رفض حتى أثر مادة معدلة وراثياً في الشحنة من قبل البلد المستورد. ويمكن أن يؤدي كشف هذا الأثر إلى حجز الشحنة أو رفضها. أما كميات أثر المادة المعدلة وراثياً، التي تم قبولها وفقاً للمبادئ التوجيهية للدستور الغذائي في بلد واحد على الأقل، فيشار إليها بعبارة "وجود مادة معدلة وراثياً بمستوى منخفض". وتهتم كثير من البلدان والجميعات التجارية بدرجة كبيرة في اضطراب الأسواق والتبعات الاقتصادية لحجز الشحنات أو رفضها نتيجة وجود مادة معدلة وراثياً بمستوى منخفض.

أما القضية الأساسية فتكمن في اختلاف القوانين الموجودة لدى الشركاء التجاريين بخصوص مدى قبول واقعة تعديل وراثي معينة. ففي عام 2003، أقرت هيئة الدستور الغذائي المبدأ التوجيهي لإجراء تقييم سلامة غذائية للأغذية المشتقة من النباتات ذات (د ن آ) مُؤلف. كما لا تتخذ كافة البلدان في العادة القرارات عينها بخصوص واقعة تعديل وراثي معينة. إذ تطبق قوانين مختلفة بخصوص إمكانية قبول واقعة تعديل وراثي عينها في بلدان مختلفة، ما قد يؤدي إلى غياب الكفاءة والتنبؤ، واضطرابات تجارية مكلفة في نهاية المطاف.

قد يؤدي ازدياد الخلط ما بين السلع المعدلة وراثياً وتلك غير المعدلة وراثياً إلى جانب زيادة إمكانية الوصول إلى أدوات قادرة على كشف وقائع التعديل الوراثي إلى تكرار أكبر في وقائع وجود مادة معدلة وراثياً بمستوى منخفض. وعلى البلدان أن تكون أكثر حذراً اتجاه هذه القضية مع استعداد أفضل للتعامل بكفاءة مع إدارة حالات وجود مادة معدلة وراثياً بمستوى منخفض. ويحتوي المرفق الثالث للمبادئ التوجيهية للدستور الغذائي على أحكام بهذا الخصوص. أما النهج الأساسي للمرفق فيتمثل في توليفة من تقييم مبسط للسلامة الغذائية في حالات وجود مادة معدلة وراثياً بمستوى منخفض وآليات لاقتسام البيانات والمعلومات بما يمكن من صناعة قرار يستند إلى المخاطر. وتحتفظ منظمة الأغذية والزراعة بقاعدة بيانات لتسهيل عملية اقتسام المعلومات هذه، إلا أن التزام عدد أكبر من البلدان بصورة أقوى باقتسام هذه المعلومات لا يزال مطلوباً. ويبقى الاستثمار الأعظم متمثلاً في دعم البلدان لتمكينها من تطوير قدراتها بما يساعدها على فهم تقييمات السلامة، وبالتالي تمكنها من اتخاذ قرارات سديدة تتسم بالشفافية بخصوص إدارة مخاطر وجود مادة معدلة وراثياً بمستوى منخفض على المستوى الوطني والانخراط بفعالية أكبر في مناقشات دولية ذات صلة.

المستقبل المنظور، ما يفرض استفادة الاستعدادات على المستوى الوطني والمشاركة على المستوى الدولي من نظم كهذه.

تؤدي زيادة التجارة، لاسيما في السلع ذات القيمة المضافة، إلى جانب تقلبات الإنتاج، إلى فتح باب الفرصة أمام غش الأغذية، ما يشكل تحدياً طويل الأجل أمام المنظمين. ولعل الثقة في سلسلة الإمداد الغذائي تشكل إحدى الأمثلة الأكثر أهمية، والتي نحن جميعاً كمستهلكين نعتمد عليها عند اختيار الأغذية بطريقة مستعلمة. إذ يجب أن يتمكن المستهلكون من الثقة بالملصقات التي تعكس تركيبة الغذاء بالشكل الصحيح: فهذه الملصقات تشكل مصدراً أولياً للمعلومات حول القيمة التغذوية، ناهيك عن أنها الأداة الرئيسية التي تربط تفضيلات المستهلكين مع تركيبة الأغذية. ويمكن للتقنيات الجديدة التي تعمل على ضمان مصداقية الأغذية، إلى جانب تبادل المعلومات، أن تساعد المنظمين على مكافحة غش الأغذية وما ينجم عنه من فقدان الثقة في السلسلة الغذائية.

كما تعتبر الأنماط المتغيرة في استهلاك الأغذية وخيارات نمط الحياة عوامل تغيير أخرى أيضاً ضمن عالم مترابط. إذ يطالب المستهلكون على نحو متزايد بمعلومات تتعلق بأغذيتهم من أجل اختيار استهلاكي مستعلم، بالتزامن مع التغييرات في النظام الغذائي والتفضيلات الغذائية. وفي الوقت عينه، ظهر وعي عالمي بالحاجة إلى معالجة السمنة وغيرها من الأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي من خلال حلول شاملة تضم طيفاً من الإجراءات السياسية. وعلى الحكومات الاستعداد لمعالجة المخاوف المتعلقة بالتغذية ضمن سياقاتها الوطنية المرتبطة بالسياسات الغذائية، وكذلك للانخراط على المستوى الدولي. وكما يوضح المثال المتعلق بتوسيم التغذية والتجارة (انظر الصفحة 55)، فإن انخراط الأعضاء على المستوى الدولي يمكن أن يشكل دافعاً لوضع مزيد من التوجيهات بما يمكن النظام من العمل بصورة أفضل.

قد تشكل كثير من عوامل التغيير الأخرى تحديات أمام النظام العالمي لمعايير الأغذية والتجارة. إذ

الاحتيال الغذائي

إن الاحتيال الغذائي يتمثل في استبدال أو إضافة أو غش أو سوء تمثيل الأغذية أو مكوناتها لصالح مكسب اقتصادي. وقد يشكل الاحتيال في مجال الأغذية تهديداً للسلامة الغذائية أو قد يؤثر سلباً في الحالة التغذوية للسكان سريعي التأثر أصلاً. ويأتي في صميم ذلك انتهاكاً لمصداقية الأغذية وكذلك لفرضية المعلومات الصحيحة والدقيقة الموجودة على اللصاقات.

وفي حال الاحتيال الغذائي، يفقد كافة أصحاب الشأن عند آخر سلسلة الإمداد ثقتهم مباشرة في مصداقية الأغذية ما يؤدي بالتالي إلى تجميد التجارة فوراً. ولإعادة بناء الثقة ومن ثم استئناف التجارة، يجب التحقق من مصداقية المنتجات في الأسواق وتبيان تلك المصداقية، ما يشكل عملية طويلة وباهظة التكاليف. ويتسبب الاحتيال الغذائي في خسائر مالية هائلة، إذ يتحول جلّ المستهلكين مباشرة إلى منتجات أو فئات أخرى، وغالباً لا يعاودون اعتماد ذلك المنتج ثانية.

تساعد المعايير القوية المتعلقة بالمصداقية المطبقة بصورة منتظمة على امتداد كامل سلسلة القيمة على منع حدوث حالات كهذه. إضافة إلى ذلك، تم تطوير عدد من الأدوات لتقييم سرعة تأثر سلاسل ومنظمات الإمداد بالاحتيال في مجال الأغذية من قبل شتى المنظمات. غير أن المناقشات على المستوى الدولي لمدى ملاءمة هذه الأدوات لا تزال قائمة، ويبقى انتظار تحديد أي من الآليات المخصصة لمنع الاحتيال والتخفيف من تأثيرات هي الأكثر فعالية لصالح التجارة العالمية وسلاسل القيمة.

يعتبر التزام الأعضاء بالاستعداد على المستوى الوطني والمشاركة على المستوى العالمي من خلال الدستور الغذائي ولجنتي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة مسألة حاسمة لمواجهة هذه التحديات.

لعل العدد المتنامي للسكان الأكثر ترابطاً مما مضى يحتاج إلى مزيد من التعاون الدولي بين الأعضاء لمواجهة المخاطر الصحية. كما يتعين على الإنتاج الغذائي أن يواكب العدد المتزيد للسكان. فزيادة الدخل تؤدي إلى طلب أكبر على المنتجات الحيوانية. وعلى كوكبنا الذي يشكل مؤئلاً لعدد متزايد من البشر والحيوانات، يمكن لتفشي مرض ما أن ينتقل أسرع مما مضى – ولعل كلمة أسرع هنا تعود إلى الترابط الأكبر بين الشعوب، بما في ذلك الترابط عن طريق التجارة. فصحيح أن بعض الأمراض يقتصر تأثيرها على الحيوانات أو على الإنسان فقط، إلا أن بعض الأمراض الحيوانية تشكل خطراً يتهدد الإنسان أيضاً. فالأمراض الجديدة تظهر طوال الوقت، الأمر الذي يشكل تحدياً أمام مراقبة الأمراض، إذ يمكن أن يحمل تفشيها تأثيراً مدمراً يطال الإنتاج المحلي والقدرة على التجارة.

إن السلامة الغذائية، وبالتالي صحة الإنسان ورفاهه الاقتصادي، ترتبط بصورة غير منفصمة مع البيئة والكائنات المنتجة للأغذية. وشأنها شأن أسباب الأمراض الحيوانية المنقولة عبر الحدود، تتأثر المُمْرضات المنقولة مع الأغذية في السلسلة الغذائية بحالات تآثر متعددة الأوجه بين البيئة والكائنات المجهرية والمضيف. ويمكن لعوامل أخرى، من قبيل تغير المناخ ونوعية المياه وتوافرها، والممارسات السلوكية والقرارات المتعلقة بالسياسات التجارية إما أن تقود إلى ظهور المخاطر المنقولة مع الأغذية وانتشارها عالمياً أو أن تخفف منها.

ولعل الواقع المترابط يعني أن القيادة الاستباقية للسلامة الغذائية يجب أن تبنى على تحليل شامل للنظام الغذائي والتعاون الدولي بين قطاعات متعددة. فالترابط المتنامي يخلق حوافز وفرص جديدة أمام المنظمين للعمل معاً على تحديد المخاطر الناشئة والاستجابة لتلك المخاطر على نحوٍ استباقي.

صادقت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية على نهج «الصحة الواحدة» – وهو إطار جماعي وتعاوني لمعالجة صحة الإنسان والحيوان والبيئة. إذ يشجع نهج «الصحة الواحدة» على تبادل المعلومات بين قطاعات الصحة والسلامة الغذائية والزراعة والبيطرة والبيئة دعماً للوقاية والانذار المبكر والتخفيف من الفعاليات التي

تتهدد «الصحة الواحدة» وتؤثر في التجارة عبر الحدود. ولعل تطوير الجانب التشغيلي لنهج الصحة الواحدة – وذلك من خلال بناء شبكات تضم مدخلات سياساتية واقتصادية واجتماعية – قد يوفر وسيلة للحصول على نتائج مثلى في صون الصحة العامة والاستقرار الاقتصادي. أما المخاطر المحدقة، من قبيل الفشل المحتمل في معالجة مشكلة مقاومة المضادات الجرثومية، والتي قد تسفر عن خسائر اقتصادية فادحة إضافة إلى تسببها في 10 ملايين حالة وفاة سنوياً بحلول عام 2050 – يزيد من جسامة الوعد الذي قطعه هذا النهج المتكامل.

ويتيح نهج «الصحة الواحدة» للمنظمين التقاط الإشارات مبكراً. إذ يسهل التفكير بطريقة شاملة عند اقتراح الحلول، فعند إيجاد حل لمشكلة ما لا تُخلق مشكلة أكبر في منطقة أخرى.

إن الغرض من نهج «الصحة الواحدة» لا يقتصر على مواجهة تحديات السلامة الغذائية فحسب، بل يأخذ بعين الاعتبار القضايا المتداخلة لدى شتى القطاعات بهدف تحسين الصحة العامة في هذا الكوكب إلى المستوى الأمثل. إلا أن السلامة الغذائية تشكل عنصراً أساسياً «للصحة الواحدة» ما يتيح التقاط إشارات التغيير بصورة أفضل من مجرد النظر إلى السلامة الغذائية بمعزل عن غيرها.

ويتعين على المجتمع العالمي مواصلة التزامه بتطوير نهج «الصحة الواحدة» وتنمية القدرة على تفسير الإشارات واتخاذ إجراءات فعالة ومبكرة لتجنب المشكلات المرتبطة بالسلامة الغذائية والاضطرابات التجارية.

التوسيم التغذوي والتجارة

تشكل عملية توسيم الأغذية، بما في ذلك التوسيم التغذوي، واجهة مهمة بين المنتجين والمستهلكين. وإذ يجب عرض كافة المعلومات ذات الصلة على لصاقة لضمان الممارسات العدالة والسماح للمستهلكين من اتخاذ قرارات مستعلمة (كما في حالات التحسس على سبيل المثال)، أو المقارنة بين منتجات مختلفة. ويتنامى الاعتراف العالمي لدى منظمات عالمية من قبيل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة بالحاجة إلى معالجة السمنة والأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي. وتم الاعتراف بأن النظام الغذائي غير الصحي يشكل أحد الأسباب الرائدة لمتاعب الأمراض على المستوى العالمي، ناهيك عن أنه ينطوي على تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة.

حددت كثير من البلدان التوسيم التغذوي كخيار سياسي للوقاية من السمنة والأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي. ففي المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية أكدت الحكومات على التزامها "بإيجاد بيئة تمكينية لاختيار المنتجات الغذائية على نحو مستعلم". وأدخل التوسيم التغذوي بين التوصيات في إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. ويعمل "عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية" على فتح باب فرص جديدة أمام الحكومات لتطوير وتنفيذ معايير دولية، بما في ذلك سياسات التوسيم التغذوي، لمساعدة المستهلكين على اختيار الأغذية بطريقة مستعلمة.

وتحدد لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية معايير ومبادئ توجيهية لتطبيق التوسيم على كافة الأغذية. ويصب تركيزها الرئيس على الحاجة إلى توفير معلومات صادقة ومفيدة للمستهلكين من خلال وضع قوانين عامة تتعلق بالتوسيم، وكذلك أحكام نوعية للتوسيم التغذوي والمطالبات. ومنذ عام 2005، وعقب اعتماد الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بخصوص النظام الغذائي والنشاط الفيزيائي والصحة، عملت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتوسيم التغذوي على تحديث مبادئها التوجيهية، لتسمح بذلك بتحسين النظم الغذائية والحدّ من الأمراض غير السارية. كما أوصى الدستور الغذائي منذ عام 2012 بتطبيق التوسيم التغذوي كإجراء إلزامي على معظم الأغذية قبل تغليفها.

ويتزايد عدد الحكومات التي تطلب اليوم معلومات تغذوية إضافية بخصوص المنتجات الغذائية، والتي تأتي على شكل لصاقة توضع على الجهة الأمامية للغلاف، وتعطي المستهلك تمثيلاً بصرياً لكمية مواد معينة، من قبيل السكر والدهون والملح، وترتبط أحياناً بترميز لوني لتحفيز المستهلك على تجنب الأغذية التي ترتفع فيها مغذيات معينة.

وفي منظمة التجارة العالمية، فتحت نظم التوسيم على الجانب الأمامي للغلاف باب المناقشة لدى لجنة الحواجز التقنية المعوقة للتجارة خلال السنوات الأخيرة في سياق المخاوف التجارية المحددة المتعلقة بعدم الاتساق المحتمل بين تلك النظم مع المعايير الموجودة للدستور الغذائي واتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة. ولعل انتشار شتى النظم في الوقت الراهن يؤكد على إرباك المستهلكين ويقود إلى مشاكل تجارية. واستجابة لهذه المخاوف، ستقوم لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتوسيم الغذائي بإعادة النظر في النظم المختلفة للتوسيم التغذوي على الجانب الأمامي للغلاف وتقييم إمكانية وضع مبادئ مشتركة. ويقدم عمل منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بتوفير بيانات موثوقة وحديثة ذات صلة بتركيبة الأغذية، من خلال الشبكة الدولية لنظم البيانات الغذائية مساعدة مهمة على مستوى وضع معايير التوسيم التغذوي.

ويبين هذا المثال كيف يمكن للمناقشات المتعلقة بالمعايير في لجنة الحواجز التقنية المعوقة للتجارة لمنظمة التجارة العالمية أن تحمل تأثيراً إيجابياً على مستوى وضع عدد أكبر من معايير الدستور الغذائي وتحسين النظام العام بما ينفع المستهلكين والتجارة.

المراجع والمصادر

المراجع

Acharya, R. (2016). *Regional trade agreements and the multilateral trading system*. 1st ed. Cambridge University Press, WTO

FAO/WHO. (2006). *Food safety risk analysis. A guide for national food safety authorities*

WHO (2015). *WHO estimates of the global burden of foodborne diseases: foodborne disease burden epidemiology reference group 2007-2015* Available at: http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/199350/1/9789241565165_eng.pdf

المصادر

منظمة الأغذية والزراعة www.fao.org

منظمة التجارة العالمية www.wto.org

هيئة الدستور الغذائي www.codexalimentarius.org

قائمة المعايير الغذائية للدستور الغذائي
http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/standards/list-of-standards/en/

مصادر منظمة الأغذية والزراعة

مطبوعات مختارة حول تقييم المخاطر والسلامة الغذائية والنوعية الغذائية

FAO. (2016). *Risk based imported food control manual*

FAO. (2016). *Applications of Whole Genome Sequencing (WGS) in food safety management*

FAO. (2014). *Horizon Scanning and Foresight: An overview of approaches and possible applications in Food Safety*

FAO. (2014). Evidence-informed food safety policies and risk management decisions – FAO technical meeting, 18-22 November 2013

FAO/IFIF. (2010). *Good Practices for the Feed Industry. Implementing the Codex Alimentarius Code of Practice on Good Animal Feeding*

FAO. (2009). Guidelines for risk-based fish inspection

FAO. (2009). *GM food safety assessment tools for trainers*

FAO. (2008). *Risk-based food inspection manual*

FAO/WHO. (2005). *Enhancing Participation in Codex Activities*. An FAO/WHO training package

FAO/WHO. (2005). *Guide for developing and improving national food recall systems*

FAO/WHO. (2003). *Assuring food safety and quality. Guidelines for strengthening national food control system*

تجدون المزيد من مطبوعات منظمة الأغذية والزراعة على الرابط التالي:
http://www.fao.org/food/food-safety-quality/publications-tools/food-safety-publications/

رابط حول أدوات السلامة الغذائية على الانترنت:
http://www.fao.org/food/food-safety-quality/publications-tools/food-safety-tools/

رابط حول مصادر المشورات العلمية:
http://www.fao.org/food/food-safety-quality/scientific-advice/

رابط حول قاعدة بيانات FAOLEX
http://www.fao.org/faolex/en/

مصادر منظمة التجارة العالمية

WTO, 2010. *The WTO Agreement Series – Sanitary and Phytosanitary Measures*: https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/agrmntseries4_sps_e.pdf

WTO, 2014. *The WTO Agreement Series – Technical Barriers to Trade*: https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/tbttotrade_e.pdf

WTO SPS Committee, Major Decisions and Documents: https://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/decisions06_e.htm

WTO, 2017. Decisions and Recommendations adopted by the WTO Committee on Technical Barriers to Trade since 1 January 1995. (G/TBT/1/Rev.13)

For access to additional information about SPS, see the WTO SPS Gateway: https://www.wto.org/sps

For access to additional information about TBT, see the WTO TBT Gateway: https://www.wto.org/tbt

For access to the text of the WTO SPS Agreement: https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/15sps_01_e.htm

For access to the text of the WTO TBT Agreement: https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/17-tbt_e.htm

For information about the SPS Committee's 2014 Workshop on Risk Analysis: https://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/wkshop_oct14_e/wkshop_oct14_e.htm

For information about food labelling discussions in the WTO, see 2016 TBT Committee thematic session "Regulatory cooperation between Members: Food Labelling": https://www.wto.org/english/tratop_e/tbt_e/tbtnov16_e.htm

To search TBT notifications, specific trade concerns, and other TBT related information, consult the TBT Information Management System: http://tbtims.wto.org/

To search SPS notifications, specific trade concerns, and other SPS related information, consult the SPS Information Management System: http://spsims.wto.org/

To sign up for email alerts of SPS and TBT notifications, consult ePing: http://www.epingalert.org/en

To access WTO online learning resources, consult the WTO ECampus: https://ecampus.wto.org/

For information about trade facilitation: www.wto.org/tradefacilitation

For information about the implementation of the Trade Facilitation Agreement and about technical assistance available: http://www.tfafacility.org/

مصادر مرفق المعايير والتنمية التجارية

http://www.standardsfacility.org/

Facilitating safe trade: www.standardsfacility.org/facilitating-safe-trade

Electronic certification: www.standardsfacility.org/SPS-eCert

Prioritizing SPS investments for market access: www.standardsfacility.org/p-ima

SPS Capacity Evaluation Tools: www.standardsfacility.org/capacity-evaluation-tools

مسرد بالمختصرات

BNVL	المختبر البيطري الوطني في بوتسوانا
CCFL	لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FAOLEX	قاعدة البيانات المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة
GATT	الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
GM	معدلة وراثياً
GRP	ممارسة تنظيمية جيدة
HACCP	تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة
IAEA	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ICN2	المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، روما 2014
IMS	نظام إدارة المعلومات
INFOODS	الشبكة الدولية لنظم البيانات الغذائية
IPPC	المؤتمر الدولي لوقاية النبات
JECFA	اللجنة المشتركة لخبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالإضافات الغذائية
JEMNU	الاجتماع المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للخبراء في ميدان التغذية
JEMRA	الاجتماع المشتركة بين خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتقييم أخطار الأحياء المجهرية
JMPR	الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن بقايا مبيدات الآفات
LDCs	أقل البلدان نمواً
LEGN	دائرة قوانين التنمية لمنظمة الأغذية والزراعة
LLP	وجود مادة معدلة وراثياً بمستوى منخفض
MRL	الحد الأقصى لبقايا مبيدات الآفات
NCDs	الأمراض غير السارية
OIE	المنظمة العالمية لصحة الحيوان
PAHs	الهيدروكربون العطري متعدد الحلقات
RTA	اتفاق تجاري إقليمي
SAG	دائرة الزراعة والحيوانات في شيلي
SLITS	نظام سوازيلند لتعريف الحيوانات وإمكانية تعقبها
SMEs	مشاريع صغيرة ومتوسطة
SPS Agr	اتفاق تطبيق الصحة والصحة النباتية
STC	مخاوف تجارية محددة
STDF	مرفق المعايير والتنمية التجارية
TBT Agr	اتفاق الحواجز التقنية المعوقة للتجارة
TFA	اتفاق تسهيل التجارة
WGS	سَلسلَة كامل المجين
WHO	منظمة الصحة العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

التجارة والمعايير الغذائية

لا شك أنه من الصعوبة بمكان تخيل تجارة الأغذية بعيداً عن المعايير. فالمعايير الغذائية تمنح الثقة للمستهلكين من حيث سلامة الأغذية التي يتناولون وجودتها وموثوقيتها. وعند التوصل إلى فهم مشترك للجوانب المختلفة المتعلقة بالأغذية لدى المستهلكين والمنتجين والحكومات، فإن الاتساق على أساس هذه المعايير الدولية تجعل من التجارة أقل تكلفة وأكثر شمولية. فالمعايير الغذائية والتجارة تسير يداً بيد لضمان أغذية سليمة ومغذية وكافية للعدد المتنامي من السكان.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية معاً على توفير وسيلة للحكومات تمكنها من وضع إطار لتسهيل التجارة التي تستند إلى أسس المعايير الغذائية المتفق عليها دولياً. فمن خلال هيئة الدستور الغذائي المشترك ما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقوم الحكومات بوضع معايير غذائية تستند إلى أسس علمية وتشكل أرضية لتحقيق أهداف السلامة العامة من قبيل السلامة الغذائية والتغذوية. ونظراً لأن هذه المعايير تعتبر أساسية للقيام بأنشطة تجارية سلسة، فإن اتفاقي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة لمنظمة التجارة العالمية تشجع الحكومات بقوة على تحقيق الاتساق في متطلباتها استناداً إلى المعايير الدولية.

وتشدد هذه المطبوعة على أهمية مشاركة الحكومات وانخراطها في وضع المعايير في الدستور الغذائي وتذليل المخاوف التجارية المرتبطة باتفاقي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية المعوقة للتجارة لمنظمة التجارة العالمية، كما تركز على أهمية تنمية القدرات، ما يشكل جوانب تسهم مجتمعة في ديناميكية وقوة النظم العالمية للمعايير الغذائية والتجارة.

ISBN 978-92-5-130372-6

9 789251 303726

I7407AR/1/02.18